المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

ازدواجية الخطاب الديغولي تجاه الجزائر من 1995 إلى 2012.

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة:

شبيلة مخلوف

إشراف:

الدكتورة تسعديت مسيح الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: عاشور فني..... رئيسا

الأستاذة الدكتورة: تسعديت مسيح الدين.....مشرفا

الأستاذة الدكتورة: نعيمة بايو .....مناقشا

الأستاذة الدكتورة: إنعام بيوض.....مناقشا

2013

إهـــــــــــــــــداء

إلى عائلـــــــــــــتي...

وإلى كل طالـــــــــــــب علـــــم.

شكـــــر وتقديـــــــر

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة الدكتورة تسعديت مسيح الدين، على تقبلها مسؤولية الإشراف على هذا البحث، وعلى نصائحها العلمية والعملية، وعلى توجيهاتها القيمة.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذة عبير بوضياف وإلى الأستاذ منصور لخضري، وإلى كل أساتذتي بالمدرسة الوطنية العليـــــــــــــا للعلوم السياسية.

وإلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة... لكم مني خالص الشكر والتقدير.

الملخص:

لقد شكل قيام الجمهورية الخامسة عام 1958 على يد مؤسسها الجنرال شارل ديغول نقطة تحول في تاريخ السياسة الخارجية الفرنسية، وذلك لأنه أعاد بناء أسس الدولة الفرنسية داخليا وخارجيا. وتتمحور ركائز الديغولية حول النقاط التالية: الاستقلال الوطني، ورفض المظلة الأمريكية، والحوار مع الشرق، وتصفية الاستعمار الفرنسي والتخلص من الماضي الاستعماري، والتي يطمح من خلالها إلى إعادة التعريف بمكانة فرنسا المرموقة ودورها البارز في النظام الدولي.

والواقع أن الديغولية تتعدى فكر وحياة الجنرال ديغول، لتشكل في نهاية المطاف منظومة من الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي أصبحت تشكل بمجموعها وحدة فكرية ونهجا سياسيا له أبعاد معروفة. فالطرح الديغولي، والذي جاء في الأصل لإعادة ثقة فرنسا بنفسها، أصبح بعد تطوره إبان وبعد وفاة ديغول، برنامجا عقائديا متكاملا إلى حد بعيد وعنصرا جاذبا لأهل الوسط السياسي الذين وجدوا فيه مخرجا معقولا ومعتبرا لمأزق فرنسا.

وتمتاز السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر بكونها واقعا جزائريا- فرنسيا مشتركا، إذ لعب العامل التاريخي دورا مهما في بلورة وصياغة توجهات فرنسا وسلوكاتها تجاه الجزائر. ففرنسا ترى في الجزائر محورا هاما وهدفا ثابتا، تسعى دائما من خلاله إلى إثبات استمرارية هيمنتها. وهو ما يدفعها إلى تطوير العلاقات معها في كل الميادين. في حين تهدف الجزائر إلى تحقيق شروط تطورها ونموها الذي يفتح لها مجالا واسعا للشراكة وكذا يسمح لها بالدفاع عن استقلالها الوطني.

ولقد مرت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر بمراحل عديدة تراوحت بين الانفراج والتقدم تارة والتوتر والتراجع تارة أخرى بحكم الذاكرة والتاريخ المشترك. ورغم مرور خمسين سنة على الاستقلال الجزائري إلا أن فرنسا مازالت تنظر إلى الجزائر كمنطقة نفوذ. وقد أثبت الواقع بأن تحرك المسؤولين الفرنسيين ظل يتسم بالخط الديغولي، إلا أن لكل منهم بصمته الخاصة في تجسيد الديغولية، تماشيا مع هدفها الرئيسي وهو تحقيق مصالح فرنسا.

Résumé

A l'origine de cette recherche, le constat de gaullisme autant qu'un ensemble des conceptions et des attitudes politiques des gaullistes. Les gaullistes sont les partisans du général De Gaulle, ceux qui ont adopté ses idées ou qui s'en sont inspirés.

On peut dire que Le fondement du gaullisme est de considérer que la France, pour qu'elle puisse donner le meilleur d'elle-même, comme elle a su le faire par le passé, doit être mise sous tension par l'Etat ou par un projet ainsi que par l'efficacité de ses institutions. Elle doit surtout éviter les luttes internes qui la conduisent au déclin. Ses partisans considèrent le gaullisme comme un système de réflexion, de volonté et d'action.

Cette thèse traite le discours Gaulliste à l'égard de l'Algérie (1995 à 2012). Son principal objectif est la distinction de la politique étrangère de la France vers l'Algérie. Les relations entre la France et l'Algérie se caractérisent par leur profondeur et leur intensité. Elles se fondent en particulier sur des liens humains et historiques sans équivalent pour les deux pays.

Même après 50 ans d'indépendance de l'Algérie, les liens entre ces deux pays restent en montrant l'importance des intérêts économiques et politiques de la France.

La principale préoccupation de la politique étrangère Gaulliste de la France, depuis la création de la cinquième République Française en 1958 par De Gaulle, est l'indépendance nationale, le rejet de la domination américaine, le processus de la paix au Moyen-Orient, et la décolonisation. Aujourd'hui le gaullisme est devenu une voie d'avenir pour la France.

Abstract

This dissertation deals with Gaulist Discourse Towards Algeria From 1995 to 2012. Its main Focus is on the French foreign policy as a distinct one because of the historical relationships between the two parties during the colonial period.

In fact, France still considers Algeria as its own area of influence, always as important as in the past. Even after Fifty years of Algerian independence, the strong ties between France and Algeria remain, and show the importance of French economic and political interests in this country

The main concern of Gaulist French foreign policy since the creation of the fifth French Republic in 1958 by General Charles De Gaulle policy are national independence, rejection of the American dominance, the peace process in the Middle East, and decolonization.

This why it is said that the event constituted a shift in the French foreign policy. Really General De Gaulle founded a new France both inside and outside in order to regain the international primacy.

Nowadays, Gaullism is a political doctrine including political ideas, economic and social development, maintained by several politicians even after De Gaulle, guiding the political leaders in their decision process.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: ماهية السياسة الديغولية.

المبحث الأول: التعريف بالديغولية.

المبحث الثاني:محددات السياسة الديغولية.

المبحث الثالث:العوامل المتحكمة في الخطاب الديغولي تجاه الجزائر.

الفصل الثاني: مظاهر ازدواجية الخطاب الديغولي تجاه الجزائر.

المبحث الأول: الخطاب الديغولي تجاه الجزائر من 1995ـ2007 .

المبحث الثاني: الخطاب اليميني تجاه الجزائر من 2007ـ2012.

الفصل الثالث: تقييم الخطاب الديغولي خلال الفترة 1995 – 2012 ومستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية.

المبحث الأول: تقييم الخطاب الديغولي.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية.

الخاتمة

مقدمـــــــــــــة

لقد شهدت السياسة الخارجية الفرنسية بعد وصول شارل ديغول للحكم في الرابع من أكتوبر 1958 تغيرا نوعيا نحو قضايا الأمة العربية، حيث ظهرت ضرورة إعادة بناء الأسس والنظام فيما يتعلق باستقلالية فرنسا السياسية والاقتصادية وحريتها وفكرها الديمقراطي. ومن هذا المنطق وضع شارل ديغول ـمحرر فرنسا من الاستعمار الألمانيـ الأسس لاحترام قوانين الجمهورية في مشروع دستور الجمهورية الخامسة التي تعاقب عليها حتى اليوم سبعة رؤساء.

وقد أخذت الدولة الفرنسية وسياساتها الطابع الديغولي المستقل تمجيدا لمن أعاد الاستقلال لذلك البلد، ووفاء لمن جعل الشعب سيد قراراته حين أعطى الحق للتصويت في اختيار رئيس الدولة عام 1962 بعد أن كان يتم ضمن البرلمان الفرنسي فصار الشعب سيدا للقرارات السياسية.

وستتناول الدراسة الخطاب الديغولي تجاه الجزائر من 1995 إلى 2012، كنهج سياسي ووحدة فكرية تتعدى فكر وحياة الجنرال ديغول، لتصبح إرثا فرنسيا. وقد هندس أساسا لكي يتماشى مع الواقع الفرنسي. كما سنبرز جوانب الازدواجية في هذا الخطاب تجاه الجزائر، بمعنى وجود شخصين رئيسيين من نفس التوجه السياسي، يختلف أحدهما عن الآخر في انتهاج الديغولية، التي جاءت في الأصل لإعادة ثقة فرنسا بنفسها، ولإعادة التعريف بمكانتها المرموقة واستقلاليتها ودورها البارز في النظام الدولي. ومطالبة العالم بمجموعة من المسؤوليات التي تطرحها أجندتها على المستوى الدولي، والمتمثلة في تعزيز الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والمساعدات على تحقيق التنمية و حماية البيئة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع ازدواجية الخطاب الديغولي تجاه الجزائر بالرغم من كونه موضوعا مطروحا من طرف إدارة المدرسة، إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.

1ـ المبررات الذاتية:

لعل أهم الدوافع الذاتية لتناول هذا الموضوع وتحليله، هو الاهتمام الكبير بالتاريخ والسياسة معا بشكل عام، وبعلاقة فرنسا المستعمرة بالجزائر التي كانت أهم مناطق نفوذها بشكل خاص، وكذا سياستها الخارجية تجاه الجزائر.

2- المبررات الموضوعية:

إن معظم الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الفرنسية كانت مجرد نماذج لدراسات تفسيرية، وفي محاولة لتدعيم الإطار المرجعي في مجال السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر، حاولنا تناول هذا الموضوع من زاوية مهمة وخاصة وهي الخطاب الديغولي ومواقف الديغوليين تجاه الجزائر، مع وصف وتفسير الازدواجية في إتباع هذا النهج في الفترة مابين 1995 إلى 2012.

أهمية الموضوع وأهدافه:

إن أهمية هذا الموضوع تكمن في تسليطه الضوء على السياسة الخارجية الفرنسية كدولة كبرى، من زاوية سياستها الديغولية تجاه الجزائر. هذه الأخيرة التي تعتبر منطقة حساسة بالنسبة لفرنسا بفعل الماضي الاستعماري والذاكرة التاريخية وجل الروابط بين البلدين.

إن عمق وقدم الارتباطات بين فرنسا والجزائر بامتداداتها عبر التاريخ، أضفت صبغة مميزة على العلاقات بينهما، تراوحت بين البرودة والاضطراب تارة وبالانفراج والتقدم تارة أخرى. وبناءا عليه سنحاول الكشف عن النوايا الحقيقية للسياسة الديغولية لفرنسا تجاه الجزائر، وكذا تقصي التوجهات والسلوكات التي اعتمدتها فرنسا في علاقاتها مع الجزائر تماشيا مع طبيعتها كدولة كبرى.

المشكلة البحثية:

إن هذه الدراسة تعني محاولة فهم الانشغالات والتصورات والتأثيرات على صانعي القرار الفرنسيين أو بالأحرى الديغوليين تجاه الجزائر، وعليه سنعالج موضوعنا انطلاقا من المشكلة البحثية التالية:

هل يمكن الحديث عن خطاب ديغولي متجانس تجاه الجزائر طوال الفترة 1995 ـ 2012 ، أم أنه اختلف باختلاف الرؤساء الذين تعاقبوا على الحكم كل حسب توجهاته؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات أهمها:

- ماهي العوامل المتحكمة في الخطاب الديغولي تجاه الجزائر؟
- ماهي أولويات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر من خلال إدارة كل من جاك شيراك ونيكولا ساركوزي؟

- ما مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية في ظل المتغيرات الراهنة؟

الفرضيات:

إن الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي وضع جملة من الفرضيات، كالتالي:

- كلما تغير الرؤساء الفرنسيون تغيرت أولويات السياسة الخارجية الفرنسية ومن ثم الخطاب تجاه الجزائر.
- كلما طفت مسائل الذاكرة إلى سطح العلاقات الجزائرية الفرنسية اتخذ الخطاب الديغولي نبرة حادة.
- كلما استمرت دعائم السياسة الخارجية الفرنسية التي وضعها شارل ديغول زاد احتمال مستقبل أحسن للعلاقات الجزائرية الفرنسية.

حدود الدراسة:

بعد تحديدنا لإشكالية البحث وفرضياته، لابد لنا من وضع الحدود الجغرافية والزمنية، نظرا للامتداد التاريخي للعلاقات الفرنسية الجزائرية.

1- الإطار الجغرافي للدراسة:

كما يشير عنوان البحث، فإن دراستنا تشمل دولتين مرتبطتين تاريخيا هما فرنسا والجزائر، إذ تعتبر فرنسا إحدى أهم دول الاتحاد الأوروبي، وعضو دائم في مجلس الأمن إضافة إلى عضويتها في حلف شمال الأطلسي،تقع في الجنوب الغربي للقارة الأوروبية، شمال حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي يضم الجزائر في ضفته الجنوبية. و تمتع الجزائر بموقع جغرافي ومكانة إستراتيجية، حيث تعتبر بوابة للقارة الإفريقية ومنطقة نفوذ فرنسية، لازالت فرنسا تسعى لإثبات استمرارية هيمنتها عليها.

2- الإطار الزمني للدراسة:

تتميز العلاقات الفرنسية الجزائر بطول المجال الزمني الرابط بينهما، لذلك فقد اقتصر بحثنا على الفترة الحديثة لهذه العلاقات، والتي حددناها مابين 1995 إلى 2012، وترجع أهمية هذه الفترة إلى عدة اعتبارات منها التحولات الداخلية التي شهدتها الجزائر في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية

والاجتماعية، ، وكذا التغيرات في القيادة السياسية لفرنسا والجزائر، إضافة إلى ازدياد حدة التوتر في العلاقات بين البلدين بسبب الذاكرة والتاريخ المشترك.

الدراسات السابقة:

إن موضوعنا ينظر إلى السياسة الخارجية الفرنسية من زاوية التوجه الديغولي وكيفية تجسيده تجاه الجزائر، وهو يسعى إلى إبراز الرغبة الفرنسية في تكريس نفوذها في الجزائر بشتى الطرق.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة، أو تجاه الجزائر بصفة خاصة، فنجدها قليلة ، و يركز ما وجد منها على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة المغاربية، سيما على الصعيد الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك العديد من الدراسات والكتب الأجنبية التي تناولت موضوع الديغولية بشكل عام، ونذكر منها:

- Le gaullisme (1940-1969) للكاتب Jean Touchard. ويتحدث فيه عن البعد الفكري لديغول، وكذا السياسة الديغولية مقتصرا على فترة زمنية قصيرة من 1940 إلى 1969.
- Comprendre la Ve République لكل من Jean Garrigues, Sylvie Guillaume, Jean-François Sernelli. ويتطرق الكتاب من خلاله إلى الجمهورية الفرنسية الخامسة وكيف قامت على أنقاض الجمهوريات السابقة، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية آنذاك، مستبدلة الحكومة البرلمانية بنظام شبه رئاسي، كما يعالج الكتاب أهم ما تقوم عليه السياسة الخارجية الفرنسية وما تسعى لتحقيقه
- De Gaulle et le gaullisme : une mythologie d'aujourd'hui للكاتبة Corinne Maier. وتتحدث الكاتبة فيه عن ديغول وأفكاره وممارساته، ومساره السياسي، وحال الديغولية اليوم.

منهجية الدراسة:

إن المنهج هو طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة، وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها. وسنعتمد في دراستنا هذه على المقترب التاريخي الذي أعادنا إلى أصول الديغولية وتطورها، وكذا مختلف التطورات التي عرفتها السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر، ومحاولة ربطها بالظروف السائدة قي الفترة الممتدة مابين 1995 إلى 2012.

بالإضافة إلى الوصف الذي يعتبر خطوة من خطوات البحث العلمي من أجل جمع ودراسة المعطيات الخاصة بمختلف التفاعلات الفرنسية- الجزائرية.

وقد تطلبت طبيعة الموضوع استخدام المنهج المقارن وهو المنهج الطاغي على الدراسة من خلال رصد أوجه التشابه والاختلاف في سياسة كل من شيراك وساركوزي تجاه الجزائر، ومقارنة تمسك كل منهما بالنهج الديغولي، إضافة إلى تقنية تحليل المضمون عند الاستدلال ببعض الخطابات التي ألقاها الرؤساء الفرنسيون في الجزائر.

كما استخدمنا منهج التحليل المستقبلي، من أجل استشراف مستقبل العلاقات بين البلدين.

التقسيم المنهجي

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتجزئته إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: والذي خصصناه لدراسة ماهية السياسة الديغولية بصفة عامة، حيث نتطرق لمفهوم الديغولية وتطورها التاريخي، مع التركيز على أهم ركائزها والتي شكلت فيما بعد الثوابت في السياسة الخارجية الفرنسية، كما ندرس في هذا الفصل محددات هذه السياسة، لنخص في الأخير أهم العوامل المتحكمة في الخطاب الديغولي تجاه الجزائر.

الفصل الثاني: والذي يتناول مظاهر ومؤشرات الخطاب الديغولي تجاه الجزائر، من أجل رصد أوجه الازدواجية في الخطاب، وقد قسمنا الدراسة إلى فترتين الأولى من 1995 إلى 2007 وتمثل فترة رئاسة جاك شيراك، والثانية من 2007 إلى ماي 2012 وتعبر عن رئاسة نيكولا ساركوزي، وسنقوم في هذا الفصل بدراسة الأسباب والنتائج وراء المد والجزر في العلاقات بين البلدين.

الفصل الثالث: نحاول من خلاله القيام بتقييم للخطاب الديغولي ، وإلى أي مدى تجسد الإرث الديغولي لدى جاك شيراك ونيكولا ساركوزي، بالإضافة إلى القيام بمحاولة الكشف وتوقع مستقبل سياسة فرنسا تجاه الجزائر.

الفصل الأول

ماهية السياسة الديغولية

إن الحديث عن الخطاب الديغولي تجاه الجزائر، يقودنا أولا وقبل كل شيء إلى البحث في طبيعة هذا الخطاب من زاوية اعتباره نهجا سياسيا فرنسيا، وبرنامجا عقائديا متكاملا تعدى فكر وحياة الجنرال شارل ديغول. وعليه سنقوم بالبحث في ماهية الديغولية وتطورها التاريخي، وأهم الركائز التي تقوم عليها، والتي أصبحت فيما بعد من مقومات السياسة الخارجية الفرنسية .

ثم سنحاول التعرف على أهم العوامل المتحكمة في هذا الخطاب، والأسس التي يرتكز عليها تجاه الجزائر، باعتبارها أهم مستعمرة سابقة لفرنسا، أي التطرق إلى أهم الأسس التي تتحكم في سلوك فرنسا الخارجي تجاه الجزائر، الذي لا يمكن فصله عن النهج الديغولي الذي يسعى للحفاظ على مكانة فرنسا ودورها في العالم كقوة لا ينبغي أن يقتصر نفوذها على نطاق محدود.

المبحث الأول: التعريف بالديغولية

سيعالج هذا المبحث مفهوم الديغولية وكيف نشأت وتطورت، مركزين على أفكار ديغول وأهم أسس الديغولية، والتي شكلت منعطفا هاما في سلوكات فرنسا وتوجهاتها، سواء في الداخل أو في الخارج.

المطلب الأول: مفهوم الديغولية

يمكن القول بأن الديغولية عبارة عن مجموعة من المقاربات والطموحات والتأكيدات المقترنة بالحياة السياسية وتراث الزعيم العسكري والسياسي الفرنسي شارل ديغول*. وهي مستوحاة من مذكراته، وخطبه العامة وخطاباته ومؤتمراته الصحفية، وسياساته، سيما بعد أن أصبح أول رئيس للجمهورية الخامسة عام 1958.

وإذا استخدمنا لغة التحليل المعاصر يمكن القول أن الديغولية متمحورة حول الدولة، وهي إعادة تأكيد للرأي الواقعي القائل إن الدول هي الأطراف الفاعلة الأساسية في العلاقات الدولية. ففي سياق تطوير روابط تكاملية أكثر متانة مع أوروبا الغربية بعد إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية، والجماعة الأوروبية، سعت الديغولية إلى تجنب مذهب تخطي الحدود القومية، والاتجاه نحو ترتيب أكثر كونفيدرالية يقوم على أساس الدول. وأصبح هذا التصور يعرف بأوروبا الأطراف (*Europe des parties*). وقد أدى ذلك إلى الكثير من التوترات والإجهادات ضمن الجماعة طيلة رئاسة ديغول لفرنسا أي من 1958 إلى 1969.[1]

والواقع أن العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا 1648 إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية كانت أوروبية بامتياز، حيث كان النظام الدولي هو مجمل العلاقات بين تلك الدول. وفي القرن التاسع عشر كانت قومية الدول الأوروبية الكبرى في ذروة سيادتها على نفسها وعلى مواردها وثرواتها وماضيها.[2]

---

* - ولد سنة 1890 وتوفي سنة 1970.

[1] **Toupictionnaire**, le dictionnaire de politique, sur : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Gaullisme.htm, consulté le: 15 novembre 2012.

[2] عبد المجيد نعنعي وعبد العزيز سليمان نوار: **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، لبنان، بيروت، دار النهضة العربية، 1973، ص. 98.

وقد شهد النظام الدولي على مر العصور صراعات عالمية مابين القوى الكبرى نظرا لرغبة كل منها لنيل المكانة الرئيسية والقيادية في الساحة الدولية، ومن بين هذه القوى نجد فرنسا التي سعت دائما للبروز في النظام الدولي كقوة على جميع الأصعدة سواء العسكرية، الثقافية، أو الاقتصادية، و هو الأمر الذي تعزز في القرن الثامن عشر حيث تسيّدت العالم ، مؤكدة هيمنتها النابعة من قوة صناعتها الريفية، والإدارة القوية للدولة، وجيشها القوي وثقافتها الناعمة، التي استطاعت أن تستوعب الجميع.[1]

وقد كان الأساس الذي تنطلق منه أهداف السياسة الخارجية الفرنسية في ذلك الوقت ينبثق من فكرة بناء ودوام مجد فرنسا، حيث رأت الأجيال الطويلة أن مجدها يمكن تحقيقه عن طريق:

- بناء مركز قوي وممتاز لها بين قوى أوروبا.
- بناء إمبراطورية عظيمة مترامية الأطراف.
- احتلال مركز مرموق عالميا.[2]

غير أن الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير موازين القوى الدولية حيث نقلت الزعامة الدولية من فرنسا وبريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. ونظرا للتباين الفكري بينهما، فقد عرف العالم صراعا سمي بالحرب الباردة، انقسم على إثرها العالم الغربي إلى كتلتين: الغربية الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة، والشرقية الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي.

وهنا كانت فرنسا قد تدهورت أوضاعها، وتراجعت من دولة كبرى إلى دولة ثانية، وذلك بسبب النتائج الكارثية التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى والثانية، من تدهور اقتصادي وعسكري في فرنسا، إضافة إلى تردي الأوضاع الداخلية نتيجة سوء الحكم، والإدارة المتدهورة للبلاد، بحيث لم يتجاوز بقاء الحكومة في العقدين الأخيرين من حياة الجمهورية الثالثة 1870-1940 ثمانية شهور، بينما تعاقبت 18 حكومة منذ قيام الجمهورية الرابعة 1946-1958.[3]

---

[1] عبد المجيد نعنعي وعبد العزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص. 99.

[2] روي مكرديس: **السياسة الخارجية في دول العالم**، (ترجمة حسن صعب)، لبنان، بيروت، منشورات عويدات، 1961، ص. 65.

[3] نفس المرجع، ص. 66.

لقد شكل قيام الجمهورية الخامسة عام 1958 على يد مؤسسها الجنرال شارل ديغول نقطة تحول في تاريخ السياسة الخارجية الفرنسية، وذلك لأنه أعاد بناء أسس الدولة الفرنسية داخليا وخارجيا في نطاق دستور 1958 الذي يحمل في طياته تقوية السلطة التنفيذية بشكل واسع سيما سلطات رئيس الجمهورية، مبنيا بذلك على نظام شبه رئاسي للجمهورية الفرنسية الخامسة.

وكانت السمة المميزة لدستور 1958 هي وضع الدولة في الرتبة الأولى، من القوى المحركة للحياة السياسية. فديغول تطلع إلى دولة لا حكومة تستند في وجودها إلى الانتماء الشعبي. إن الدولة في نظره هي العنصر الأساسي الذي من شأنه أن يجعل الباقي ممكنا، أي الحياة الديمقراطية والحرية... [1] وقد جاء في كتابه "حد السيف"* :" أنه من اللازم على رئيس الدولة، سواء كان رئيسا سياسيا أو عسكريا، أن يتمتع ببعض الكفاءات من أجل أن يفرض هيمنته على الأحداث، وأن يحمي ويضمن النصر للمصلحة الوطنية" [2]، ولهذا السبب فإن الرئيس ينبغي أن يكون قبل كل شيء "رجلا فعالا، كما ينبغي أن يمتلك القدرة على الهيمنة على الآخرين، ولا يخضع لتأثير الأحداث. وفي بعض الأحيان ينبغي أن يمتلك الإمكانية في تحريك الأحداث حتى يتمكن من الهيمنة عليها بشكل أفضل "[3].

كما أكد ذلك في مذكراته بقوله "إن وجود مؤسسة تقرير، مؤسسة عمل، مؤسسة طموح، لا يعبر إلا عن المصلحة العامة ولا يخدم إلا المصلحة العامة... إن الفكرة التي صنعتها لنفسي بخصوص الدولة هي الفكرة المعبرة عن مثل هذه المؤسسة " [4].

وعلى هذا الأساس تولى ديغول إعادة بناء الجمهورية وتشييد مؤسساتها، و أصبح صاحب الكلمة العليا في إدارة علاقات فرنسا الخارجية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي. فقد حاول ديغول مقاومة ما اعتبره تعديات للولايات المتحدة من خلال إنشاء أوروبا لتكون "قوة ثالثة" بين طموحات الهيمنة للدولتين العظميين. وقد سميت المملكة المتحدة، التي كانت تعتبر جزءا من

*- ألفه ديغول عام 1932.

[1] فاطمة بيرم : **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، الجزائر، جامعة باتنة، 2010، ص. 18.

[2] عبد الرضى حسين الطعان: **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا**، ليبيا، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، 2001، ص. 172.

[3] نفس المرجع، ص. 180.

[4] سعد الدين إبراهيم وآخرون: **ديغول والعرب: العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل**، الأردن، عمان، منتدى الفكر العربي الطبعة الأولى، 1990، ص. 173.

التقليد الأنجلو – سكسوني، "حصان طروادة" من أجل تدخل الولايات المتحدة في القارة الأوروبية، ولذلك فقد عارض ديغول طلب المملكة المتحدة الانضمام إلى الجماعة الأوروبية عام 1963.

وفي سياق سياسة الأمن العسكري قدمت الديغولية السبب المنطقي لتطور فرنسا كقوة نووية مستقلة وذلك بإنشاء القوة الضاربة (force de frappe). ومع أن البنية التحتية لهذا التطور تم إنشاؤها في أثناء الجمهورية الرابعة، فإنه من المتفق عليه بصفة عامة أن تطويرها كذراع مستقلة كان ديغوليا بالأساس. كما أن القرار الفرنسي بالانسحاب من هيكل القيادة العسكرية الموحدة للناتو عام 1966 يعزى إلى النزعة الديغولية حيث كان متوقعا قبل ذلك بزمن طويل، إذ أصبحت فرنسا في عهد ديغول الناقد الأوروبي الأول لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. وقد امتد هذا النقد ليشمل النطاق الكامل للقضايا من حرب فيتنام إلى دور الدولار في نظام المدفوعات الدولي، ومن تدخل الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى إلى دور الشركات متعددة الجنسيات [1].

وقد تمحورت السياسة الخارجية الفرنسية الديغولية آنذاك حول الاستقلال الوطني، ورفض المظلة الأمريكية، والحوار مع الشرق، والتخلص من الماضي الاستعماري. كما سادها طموح إعادة التعريف بمكانة فرنسا المرموقة ودورها البارز في النظام الدولي، والاعتقاد بأن النظام العالمي القائم على القطبية الثنائية وسيطرة القوتين العظميين لا يحقق سلاما ولا استقرار، ومن ثم ضرورة تعديله.

وعليه ركزت فرنسا قرارات وتوجهات سياستها الخارجية على ضرورة إعادة تحديد هيكل العلاقات الدولية، بقيام نظام غربي بمشاركة فرنسا يهتم باتخاذ القرارات السياسية والإستراتيجية العليا، خاصة فيما تعلق باستخدام الأسلحة النووية. فمسؤولية فرنسا لا تتوقف عند الحلف الأطلسي بل تمتد إلى المحيط الهندي وعبر البحر المتوسط إلى إفريقيا [2].

ولقد ضمن ديغول فكره في هذا المجال ضمن رسالة بعث بها إلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن على استعداد لكي تغير نظام التحالف الغربي لتعطي فرنسا دورا متميزا. ولذلك كان قرار الرئيس ديغول في مارس 1966 بالانسحاب من مجلس وزراء الدفاع في الحلف الأطلسي ومن لجنته العسكرية، التي تضم قادة القوات المسلحة لدول

[1] Toupictionnaire, op. cit.

[2] سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص. 138.

الحلف، وكذلك بسحب الأسطول الفرنسي من الجناح العسكري للحلف الذي كان تحت قيادة الولايات المتحدة.

فبعد أن رأت فرنسا عام 1949 أن الهدف من تشكيل حلف يجمع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، هو توحيد لوسائل الدفاع الغربية في مواجهة الكتلة الشيوعية. تغير موقفها في عام1966 ، حيث رأى ديغول أن العلاقات بين الشرق والغرب اختلفت كثيرا عما كانت عليه حينما تأسس الحلف، لأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يملكان القنبلة النووية، و لن يتمكنا من استخدامها ضد الآخر، إلا انطلاقا من أراضي أخرى، واستهداف أراض ليست أراضيهما. أو بمعنى أكثر مباشرة ووضوحا أن يتم استخدام القنابل النووية من وعلى أراضي أوروبا الغربية، ولذلك رأى ديغول أن الحلف لم يعد يضمن أمن وبقاء دول أوروبا الغربية، وبالتالي فمن ليس من الممكن أن يعهد له بمصيره. والسبب حسب ديغول أن سياسة الولايات المتحدة في الفترة من عام 1961إلى 1966 فرضت تحولات في سياسة الحلف دون استشارة الدول الأوروبية، مما أدى إلى أن يتخذ الحلف شكل محمية، لذلك رأى بأن فرنسا تخاطر باستقلاليتها، إذا ما استمرت تحت لواء الولايات المتحدة.[1]

وبناءا على ذلك قرر ديغول تكثيف نشاط فرنسا في مجال التسلح، من أجل توفير رادعها النووي، الذي يرمز لسياستها الوطنية المستقلة. وهذا ما تحقق بامتلاكها للسلاح النووي سنة 1964، وإرساء الوفاق بين فرنسا وألمانيا، ليصبح نواة أوروبا المستقلة والقوية من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه بدأ الرئيس ديغول سياسة جديدة في اتجاه الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي، أساسها إقامة علاقات وثيقة تتضمن التفاهم والتعاون[2]

والحقيقة أن الديغولية اليوم صارت تتعدى فكر وحياة الجنرال ديغول، لتشكل في نهاية المطاف منظومة من الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تكون بمجموعها وحدة فكرية ونهجا سياسيا له أبعاد معروفة. فذلك الطرح الذي جاء في الأصل لإعادة ثقة فرنسا بنفسها، أصبح بعد تطوره إبان وبعد وفاة ديغول، برنامجا عقائديا متكاملا وعنصرا جاذبا لأهل الوسط السياسي الذين وجدوا فيه مخرجا معقولا ومعتبرا لمأزق فرنسا.[3]

[1] سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص. 138.
[2] نفس المرجع، ص.139.
[3] فاطمة بيرم، مرجع سابق، ص. 20.

ويمكن تحديد أهم أبعاد السياسة الفرنسية الديغولية فيما يلي:[1]

- **البعد الحضاري**: الذي ينظر بشمول وعمق إلى حياة الأمة، والذي يتجاوز النظرة الأممية المجرد، والفهم المادي الذي يهمل العوامل الروحية في تكوين الأمم ويؤكد على العامل الحضاري.
- **البعد الانبعاثي** : الذي يتكلم عن الأمة كحقيقة متجددة ويأخذ بعين الاعتبار مراحل تطورها التاريخي، ووضعها الراهن ومشروعها المستقبلي. ويعبر هذا المفهوم عن روح الثورة في الأمة عندما يشتد التناقض بين واقعها وحقيقتها، وعن إرادتها في التغلب على تحديات حاضرها، وعدم خضوعها لواقع يهدد مصيرها كأمة، ويمس شخصيتها الحضارية وكرامة شعبها، ويعطل اندفاعها نحو المستقبل.
- **البعد الاستراتيجي** : حيث حمل ديغول المثاليات الفكرية مسؤولية حرمان فرنسا من المحافظة على وضعها الدولي المرموق، حيث انقلبت فرنسا رأسا على عقب في بنيانها الاجتماعي وتوازنها. ويتجه هذا المنظور إلى تحويل فرنسا إلى دولة قوية معتمدة في ذلك على عدة طرق منها:

  - ثبات الاستقلالية والبقاء في المركز، من حيث لعبة التوازنات والنزاعات الدولية ،أي عدم القطيعة أو الانحياز لقوة دولية كبرى، مع التمسك بقدرة الدفاع والردع النووية الذاتية، دون أية مظلة نووية خارجية .
  - التخلي الطوعي عن سلوك التوسع العسكري والكولونيالي تجاه الشعوب الأخرى، وخاصة الإفريقية، لأن نهاية الحقبة الاستعمارية ستعمق من احترام فرنسا دوليا. وهكذا وضعت أطر جديدة لعظمة فرنسا ومكانتها ودورها الثقافي والحضاري، متجنبة عقدة ذنب الاستعمار بإرساء قواعد جديدة للتعامل مع مستعمراتها والعالم أجمع.
  - الانفتاح والسعي إلى وصل ما انقطع بين الدول والشعوب الأوروبية، لتتمكن من تخطي ذاتها والقفز فوق العداء الألماني الفرنسي التقليدي لمصلحة فرنسا العليا. إضافة إلى إعادة الفئات المتطرفة داخل المجتمع الفرنسي. وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد، حيث أوجدت

[1] فاطمة بيرم، مرجع سابق، ص. 22.

محورا أوروبيا جديدا يرتكز على الاحترام والصداقة المتبادلين، إلى أن وصلت إلى مرحلة توقيع اتفاق أوروبي من شأنه تدعيم موقع فرنسا في النظام الدولي.

- العمل على تطوير وزيادة القدرة الاقتصادية الفرنسية، والمحافظة على التضامن والتعاضد بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ومن هنا تبنت فرنسا حرية اقتصاد السوق.[1]

المطلب الثاني: التطور التاريخي للديغولية.

لعبت الديغولية دورا هاما في الحياة السياسية الفرنسية شمل عددا كبيرا من الأفراد والجماعات والعائلات، كان لكل منها بصمته الخاصة. ويمكن القول بأن الديغولية قد مرت عبر التاريخ بأربعة مراحل غير متكافئة في المدة:

- **ديغولية الحرب من 1940 إلى 1944: le Gaullisme de guerre:**

قام العميد Reynaud *في 18 جوان 1940 بتوجيه رسالة إلى الفرنسيين يطلب فيها "وقف القتال". وفي هذا اليوم غادر ديغول مدينة بوردو على متن الطائرة متجها إلى لندن . وهنا نشأت الديغولية كتعبير عن رفض الهزيمة، حيث أطلق ديغول من لندن نداءا يوم 18 جوان 1940 عبر قناة BBC يقول فيه بأن "فرنسا ليست وحدها"[2]، وبعيدا عن تفكير معظم القادة العسكريين والمدنيين فقد ندد ديغول بطلب الهدنة معتبرا أن فرنسا إمبراطورية قامت بمجهودات كبيرة في حرب وُصفت بالعالمية، وبالتالي ف"الشرف والحس العالي والمصالح العليا للوطن تقتضي إعادة حمل السلاح"[3]. ولكن في 23 جوان تم التوقيع على الهدنة ، الأمر الذي اعتبره ديغول عارا واستسلاما، وقام باستدعاء جميع الجنود والبحارة والطيارين للالتحاق به قائلا:" أنا أعدكم أنه يوما ما سوف نقوم معا بإعداد جيش فرنسي من نخبة وجنود وآليات في النطاق البري والبحري والجوي جنبا إلى جنب مع حلفائنا لاسترجاع الحرية للعالم والعظمة لفرنسا"[4].

---

[1] فاطمة بيرم، مرجع سابق، ص. 22.

*- مساعد وزير الدولة في الحرب والدفاع الوطني أثناء الانهيار العسكري في فترة حكومة المارشال Pétain

[2] Michel WINOCK: **La France politique**, France, Paris, édition du Seuil, 2003, p. 344.

[3] Ibid., p. 345.

[4] Ibid., p. 346.

وقد فرض ديغول خلال الحرب شرطين أساسيين هما :وحدة المقاومة الفرنسية والدفاع عن السيادة الوطنية. وقد نجح بالرغم من العراقيل التي واجهته في الحفاظ على فرنسا المقاومة مدافعا بشراسة عن مبدأ استقلالية فرنسا، وبالرغم من أنه لم يشارك في مؤتمر يالطا* في فبراير 1945، ومع ذلك استطاع نقل فرنسا من خانة الموقعين على الهدنة إلى خانة الخمسة دائمي العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مقنعا العالم بأسره أن فرنسا حرة.

- **ديغولية الحكومة أوت 1944 إلى جانفي 1946: Le gaullisme de gouvernement**:

قام الجنرال ديغول خلال الحرب أيضا بالتركيز على مستقبل النظام السياسي والاجتماعي الذي يجب أن يبنى على أنقاض حكومة الفيشي، وعلى أن تسهم الديغولية في تنفيذ الديمقراطية الجديدة لفرنسا جديدة. كما سعى ديغول إلى تأدية ثلاثة مهام تتمثل في استكمال الحرب إلى جانب الحلفاء حتى النصر، وإعادة الإعمار والإصلاحات الفورية، وإعداد مشروع الدستور، حيث شملت الإصلاحات حق المرأة في التصويت، تأميم مناجم الفحم ومصانع رينو، والخطوط الجوية الفرنسية، والبنوك الكبرى، واستعادة حرية الصحافة، وإنشاء لجنة التخطيط، والضمان الاجتماعي[1].

وكان ديغول قد أعلن في أول خطاباته أن "فرنسا الجديدة" لن تكون عبارة عن نظام سياسي فحسب، بل تنفيذ لسياسة اجتماعية جديدة قادرة على تعزيز التماسك الوطني. وبالفعل لقد حرص على التغلب على الانقسامات والصراعات الطبقية، و استعادة مفاهيم الكرامة والمسؤولية، وإنشاء المؤسسات الضرورية لدولة ديمقراطية قوية ورأس المال والمشاركة التي ارتبطت بمفهوم الديغولية.

إلا أن ديغول قد فشل في فرض وجهة نظره بشأن المسائل الدستورية للأحزاب الثلاثة الرئيسية آنذاك الحزب الاشتراكي الفرنسي PCF ، الفرع الفرنسي للحركة العمالية الدولية (La Section française de l'Internationale ouvrière SFIO)، الحركة الجمهورية الشعبية (Mouvement républicain populaire (MRP، إذ كان بحاجة إليها إبان الحرب من أجل تأكيد شرعيته في عيون الحلفاء. إلا أن الخلافات بينهم أصبحت في تزايد مستمر. كما أن فرض استفتاء 21 أكتوبر 1945

* - (اتفاقية يالطا) هي الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد السوفيتي بزعامة ستالين وبين بريطانيا بزعامة تشرشل والولايات المتحدة بزعامة روزفلت، دار النقاش حول كيفية تقسيم ألمانيا وكيفية محاكمة أعضاء الحزب النازي وتقديمهم كمجرمي حرب.

[1] Michel WINOCK, op. cit., p.348.

الذي حدّ من مدة الجمعية التأسيسية المنتخبة إلى 7 أشهر، المتشكلة من أغلبية اشتراكية وشيوعية ـ المعارضة للديغولية ـ والتي طالبت بنظام برلماني.، مما دفع ديغول فجأة إلى ترك الحكومة في 20 جانفي 1946.

- **ديغولية المعارضة من 1946 إلى 1958: Le gaullisme d'opposition:**

صار الديغوليون يحتلون الأغلبية في الجمعية التأسيسية المنتخبة في 2 جوان 1946، بعد دعمهم من المتطرفين والمعتدلين . وقد خرج ديغول يوم 16 جوان 1946 في بايو Bayeux في خطاب مدوّ، وضح المبادئ الأساسية، وما يجب أن يكون عليه الدستور القادم، من تعزيز صلاحيات رئيس الدولة بما يكفل التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث قال:" لنكن واضحين وأقوياء بما فيه الكفاية لنضع ونحترم قواعد الحياة الوطنية...وعلينا أن نكون أمة حرة تنضوي تحت مظلة قوية"[1].

.والواقع أنه بعد مغادرة ديغول للحكم توالت عدة وزارات في ظل النظام المدعو بالجمهورية الرابعة، وكان النظام مضطربا وغير مستقر، لأن الحكومة كانت تتغير كل سنة وأحيانا كل بضعة أشهر. لاسيما بعد اندلاع الثورة الجزائرية، حيث راحت الحكومات الفرنسية المتعاقبة تتخبط في طريقة حلها أو كيفية مواجهتها. وقد فشل الاشتراكيون بقيادة "غي موليه" في تهدئة الأوضاع، إلى حد أن فلتت الأمور من أيديهم ولم يجدوا بدا من اللجوء إلى الجنرال ديغول، فذهبوا إليه في قريته الصغيرة لإقناعه بالعودة إلى الحكم، وبعد تردد طويل فهم أن البلاد بحاجة إليه مرة أخرى لإنقاذها من خطر محدق، فقبل بالعودة إلى السلطة حيث استقبله رئيس الجمهورية **René Coty** رينيه كوتي بهذه الكلمات:" الآن أصبح أول الفرنسيين رئيسا لفرنسا، وسلمت له فرنسا قيادتها لكي يخرجها من المستنقع الجزائري الذي غرقت فيه."[2]

- **ديغولية الدستور 1958 إلى 1969 Le gaullisme constitutionnel:**

كانت عدم قدرة الجمهورية الرابعة على حل المشكلة الجزائرية، سببا في عودة الجنرال ديغول إلى الحكم. وفي 1 جوان 1958 من خلال تعيينه كرئيس للمجلس، حصل شارل ديغول من البرلمان

[1] Michel WINOCK, op. cit., p.349.
[2] Ibid., p. 352.

على صلاحيات خاصة في الجزائر، وسلطات تشريعية كاملة لستة أشهر، وعلى تفويض بوضع دستور جديد للبلاد. وفي 28 سبتمبر 1958، طرح هذا الدستور للاستفتاء ووافق عليه الشعب بنسبة 78,25٪ ليصبح دستور 4 أكتوبر 1958 الذي وفر لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة [1].

- **الديغولية ما بعد ديغول:**

تمثل الديغولية اليوم منظومة من الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية تشكل برنامجا متكاملا وعنصر جذب لأهل الوسط السياسي الذين وجدوا فيه مخرجا معقولا ومعتبرا حقق توازن بين اليمين واليسار.[2]

المطلب الثالث: ركائز الديغولية

تتضمن الأجندة الفرنسية المطروحة على المستوى الدولي مجموعة من المسؤوليات لفرض نفسها كقوة فاعلة، لا مجرد دولة متفاعلة مع الأحداث الدولية. ومن بين تلك المسؤوليات ما تعلق بالترويج لتعزيز الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، والمساعدات لتحقيق التنمية، وحماية البيئة ...الخ ، وهي كلها عبارة عن جدول أعمال عالمي للدبلوماسية الفرنسية.[3]

والحقيقة أن المرتكزات الأساسية لا تتغير بتغير القيادات السياسية، فاحترامها واجب على كل الرؤساء بما فيهم فرانسوا ميتران الذي واكب فترة الحرب الباردة وما بعدها، والرئيس جاك شيراك الذي دعم الخط الديغولي في السياسة الخارجية الفرنسية بشكل كبير، وصولا إلى الرئيس نيكولا ساركوزي الذي وصل إلى الحكم سنة 2007 بالرغم من تصريحاته بوضع عدد من التعديلات في السياسة الخارجية الفرنسية، إلا أنه لم يعد بناء سياسة فرنسا من الصفر أو إجراء منعطف كبير. وقد حافظ الكل على الخطوط العريضة والتوجهات التي وضعها شارل د يجول والمتمثلة في ما يلي:

- السعي لتكريس عالم متعدد الأقطاب الذي طالما سعى وراءه رؤساء الجمهورية الخامسة.

[1] Michel WINOCK, op. cit., p. 354.
[2] Ibid., p. 357.
[3] Marie Christine KESSLER: **La politique étrangère de la France : acteurs et processus**, France, Paris, Presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1999, p. 32.

- ضبط العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية كأمر مصيري بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية.[1]
- اعتماد القوة الناعمة من خلال التركيز على قضايا حقوق الإنسان، القانون الدولي، البيئة... الخ، وذلك لكي تبرز بوجه مختلف عن بقية القوى الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.
- التكيف مع الماضي الامبريالي عن طريق خلق استراتيجيات جديدة للتعامل مع المستعمرات السابقة، والتي مازالت تشكل لها مصدر هام للحصول على مصادر الطاقة والمواد الأولية الأخرى . وتضمن لفرنسا هيبتها ومكانتها الدولية كمناطق نفوذ تحت سيطرتها.
- دعم أداة الردع النووي وتطويرها لتعزيز استقلالية الأمن الاستراتيجي الفرنسي.
- الدفاع عن اللغة الفرنسية *لاعتبار اللغة شيء ضروري لتعزيز دورها في النظام الدولي.[2]

ويمكن تحديد أهم المقومات التي تمثل العمود الفقري للسياسة الخارجية الفرنسية منذ الرئيس شارل ديغول في مايلي:

- **العالمية:**

يرى الديغوليون أن فرنسا قد سهرت منذ ثورتها سنة 1789 على التجسيد الحي للقيم العالمية ونشرها من أجل تعزيز الدور العالمي لفرنسا كقوة تاريخية كبرى، إلى أن صارت تتمتع بمراكز متقدمة في المؤسسات والمنظمات الدولية، فهي عضو دائم في مجلس الأمن، وذات مصالح حيوية

[1] كوف دو مرفيل: «مبادئ السياسة الخارجية عند الجنرال ديغول»، مجلة الأمل، العدد 61، خريف 1987، ص ص. 11-24، ص. 12.

*- لقد بدأت هذه الجهود منذ عهد الرئيس شارل ديغول، حيث أنشئ المجلس الأعلى للغة الفرنسية سنة1966 ، وذلك لإيجاد بديل لتعويض الكلمات الانجليزية التي اجتاحت المجتمع الفرنسي، وفي سنة1984 تم إطلاق قناة تلفزيونية دولية ناطقة باللغة الفرنسية وهي TV 5 ، وفي فيفري 1986 أعلن الرئيس ميتران عن إنشاء أول قمة فرنكوفونية في باريس بحضور وفود 42 دولة .كما أعلنت الحكومة الفرنسية في جوان 1988 تعيين وزير للفرنكوفونية لتنظيم وتعزيز اللغة الفرنسي، كما أكد أنه على الفرنسيين أن يبقوا أوفياء لثقافتهم العالمية والتي عمرها 1000 عام، والتي عملت فرنسا على نشرها.

[2] كوف دو مرفيل، نفس المرجع، ص. 13.

عالمية وإقليمية ورثتها من العهد الاستعماري. وقد أشار لامارتين وزير الخارجية عام1848 إلى " ضمير فرنسا " المتمثل في " مهمتها التحريرية والحضارية في هذا القرن. كما ورد في " يوميات الحرب " لديغول، أن فرنسا وكأنها " أميرة الأساطير أو السيدة العذراء في اللوحات المعلقة على جدران الكنيسة، والتي خصتها الأقدار بمهمة استثنائية"[1]، قبل أن يؤكد في الحال على اقتناعه بأن : "فرنـــسا لا تكون كذلك حقا إلا حين تكون في الأول ."[2]

- **العظمة:**

تستطيع فرنسا حسب مقولة لديغول أن تقوم بعمل عظيم، وتكسب مكانة عظيمة، وتخدم مصلحتها ومصلحة الجنس البشري بطريقة عظيمة**.

وبهذه العبارة يشرح ديغول مكانة فرنسا وقوتها، فالعظمة بالنسبة للفرنسيين شيء مقدس ومرتبط بها على مر التاريخ، لأنها تثير ذكريات مجد فرنسا، والتي تعبر عن نفوذها ومكانتها في العالم.[3]

والواقع أن فكرة العظمة هذه قد استمدت من عهد لويس الرابع عشر، عندما أصبحت الفرنسية لغة النخبة في البلدان الأوروبية المتحضرة، ومن الطموحات غير العادية والانجازات الجبارة[4] في عهد نابليون. ومن مبادئ الثورة الفرنسية : الحرية، المساواة، والأخوة.بالإضافة إلى انجازات فرنسا الفنية والعلمية

عن طريق كتابتها وعلمائها ومفكريها. ونلاحظ الإصرار الدائم والمستمر بين رجال الدولة الفرنسيين على عظمة فرنسا من خلال خطاباتهم، حيث قال شارل ديغول أنه : " حدث ذات يوم أن كانت هناك دولة تحكمها عادات عريقة، ثم فجأة اضطر الشعب الذي كان بطلا للمسرحية إلى

[1] J.F.V. KEIGER: **France and the world since 1870**, United state, New York, oxford university press first published, 2001, p. 229.
[2] Ibidem.

* * - " La France pouvait, dans ce sens, exercer une grande action, prendre une grande figure, servir grandement son intérêt et celui du genre humain».
Charles de gaulle.

[3] Jean GIRLING: **France political and social change**, United Kingdom, London, Routledge, 1998, p. 59.

[4] ليلى مرسي وأحمد وهبان: **حلف شمال أطلنطي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، مصر، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2001، ص. 135.

الانسحاب من المسرح، في حين رأى الشعوب الأخرى من حوله تكبر، والآن بإمكان هذه الدولة أن تقف على قدميها..."[1]

- **الاستقلالية:**

إن الاستقلالية في السياسة الخارجية تعني شعور الدولة بأنها حرة في التعبير عن مواقفها، وفي اتخاذ قراراتها وأفعالها، دون الرضوخ لضغوطات الآخرين. فهي تمثل بالنسبة لفرنسا عاملا أساسيا لشعورها بذاتها ووجودها في النظام الدولي، وقد عبر ديغول عن ذلك بقوله:" إن فرنسا، لأنها فرنسا، يجب أن تكون لها سياستها العالمية، التي تعبر بمقتضاها عن موقفها الذاتي المستقل إزاء كافة القضايا والمشكلات الدولية دون استثناء."[2]

- **النشاط:**

و يعني سعي فرنسا الدائم للوجود على الساحة الدولية، وذلك لإسماع صوتها في المؤتمرات والمحافل الدولية، وكذلك المشاركة الفعالة والنشطة في النقاشات التي تخص القضايا الدولية الكبرى، تماشيا مع طموحاتها المتواصلة لتبوء مركز متميز في العالم كقوة كبرى[3].

- **المكانة في عالم متعدد الأقطاب:**

ومفادها أن فرنسا يجب أن تحافظ على مكانة بارزة بين الدول سواء في أوروبا أو العالم ككل. فنظرا لقلة إمكانياتها لكي تصبح قوة عظمى قادرة على إدارة العالم لوحدها، ركزت فرنسا على فكرة ضمان رتبة متميزة في عالم متعدد الأقطاب، مع الالتزام بمجموعة من المبادئ هي:

-المسؤولية الجماعية في العمل وضمان القيادة الجماعية لإدارة المخاطر العالمية.

-التضامن لمكافحة استعباد الأفراد[4].

-العدل والإنصاف حتى يتسنى تنظيم العولمة، لكي تعود بالفائدة على الكل أو تقاسم الأعباء بين الكل.

---

[1] جاك شيراك: **فرنسا جديدة فرنسا للجميع**، (ترجمة أنطوان الهاشم وأحمد عويدات)، لبنان، بيروت، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1996، ص. 98.

[2] ليلى مرسي وأحمد وهبان، مرجع سابق، ص.157.

[3] الحسان بوقنطار: **السياسة الخارجية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص. 30.

[4] « **la France et le monde, la conception française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin**», p. 423, sur : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001174.pdf, Consulté le 17 Janvier 2013.

-التنوع للحفاظ على التعددية اللغوية والثقافية في مواجهة خطر التوحيد الذي تنادي به العولمة.

-الوقاية والتي يجب أن تطبق على مجال البيئة لتوفير ظروف طبيعية للأجيال القادمة.

-الحرية لضمان الديمقراطية للجميع، واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كل مكان[1].

إن النقاط السالفة الذكر، تعبر عن أهم الأسس والركائز التي تتبعها فرنسا، والتي تؤكد على مطامع كبيرة وأهداف معلنة، يحركها هاجس فرنسا لإسماع صوتها في كافة أرجاء العالم وبروزها كقوة لها وزنها وثقلها في الساحة الدولية.

المبحث الثاني: محددات السياسة الديغولية:

لا يمكن فصل السياسة الخارجية الفرنسية عن المنظور الشامل الذي وضعه ديغول لوضعية فرنسا، والمرتكزات التي تنطلق منها في سلوكاتها وتوجهاتها، لذلك سوف نقوم في هذا المبحث بدراسة مسألة المحددات التي توجه سلوك فرنسا الخارجي.

والمحددات هي"حركة الأفعال والمسببات المؤثرة في الموقف، والتي بتفاعلها تشكل ظرفا يكسب صفات هذه المتغيرات بحسب قوة تأثير ومساهمة كل منها. تكون مساهمتها إما بشكل تلقائي مستجيب للواقع الذي يمسه الموقف،أو بشكل إرادي متعمد صادر عن أطراف الموقف التي لها مصلحة فيه"[2].

ويتفق المختصون في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية حول مجموعة من العوامل التي تشكل محددات لقوة سياسة الدولة ضمن المجتمع الدولي. وتنقسم هذه المحددات إلى داخلية وخارجية، لتشكل في مجملها إطارا لدراسة المؤثرات في الموقف الخارجي للدولة.

---

[1] « **la France et le monde, la conception française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin**», op. cit., p. 425.

[2] مارسيل ميرل: **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، (ترجمة حسن نافعة)، مصر، القاهرة، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1986، ص. 143.

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

تفرز البيئة الداخلية مجموعة من المحددات ترتبط بتكوينها الذاتي والبنيوي، ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى.[1] وهي تشمل: المحددات الجغرافية، والبشرية، والاقتصادية، والعسكرية.

1- المحدد الجغرافي:

يرى علماء الجيوبولوتيك أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية، حيث تؤثر العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر في نوعية ومحتوى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية، وبطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة وقدرتها على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم مركزها الدولي.

ومن عناصر هذا المحدد الموقع الجغرافي الذي يعتبره الدبلوماسي الفرنسي « JULES CAMBON » عاملا رئيسيا في صناعة السياسة الخارجية"[2] ...ونجد أن فرنسا تتمتع بموقع جغرافي جد هام، فهي تقع في غرب القارة الأوربية يحدها من الشمال بحر الشمال وبحر المانشLa Manche، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب الغربي إسبانيا، ومن الشرق كل من بلجيكا، لوكسمبورغ، وألمانيا، وسويسرا، وإيطاليا، ومنه تكون فرنسا تتمتع بثلاثة وجهات بحرية هامة تؤمن سلامتها وتجعل منها قوة دولية لا يستهان بها سواء اقتصاديا أو عسكريا.[3]

أما العنصر الثاني فهو التضاريس وما لها من دور في صد التهديدات التي يمكن أن توجه إلى الدولة، لأن عدم وجود حدود طبيعية للدولة يدفعها إلى تركيز حيز أساسي من سياستها الخارجية حول تكثيف حماية حدودها، أو خلق مناطق عازلة على طولها. فلطالما مثلت الحدود الشمالية الشرقية الفرنسية مع ألمانيا خطرا هدد لمدة طويلة الأمن الفرنسي (قضية الألزاس واللورين)، إذ كانت فرنسا تفتقد في هذه المنطقة إلى حواجز طبيعية تحميها من ذلك، مما جعلها تخصص حيزا هاما من سياستها لهذه القضية، وهو ما جعلها تلتجئ إلى الوحدة مع هذا البلد تفاديا لأي نزاع مستقبلي.[4]

---

[1] مارسيل ميرل، مرجع سابق، ص. 144.
[2] نفس المرجع، ص. 155.
[3] المكان نفسه.
[4] نفس المرجع، ص. 156.

2ـ المحدد الديمغرافي:

إن أهمية عنصر السكان في تكوين القوة القومية للدولة تحظى بقبول عام من علماء العلاقات الدولية، إذ يشكل هذا الأخير عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وكذا لإدارة أجهزة الإنتاج المدني.

وحسب إحصائيات يناير 2012، بلغ عدد سكان فرنسا 65.4 مليون نسمة، وهذا ما يظهر ضخامة التعداد السكاني للدولة والذي يعد مقوما مهما لسياستها الخارجية.

وما يضفي قيمة على هذا التعداد هو المستوى الرفيع للأيدي العاملة الفرنسية، والمستوى العالي للأبحاث والتحكم بالتكنولوجيات المتقدمة، واستقرار العملة، والتحكم الجيد في تكلفة الإنتاج، وهي كلها عوامل تجذب المستثمرين وتلقى استحسانهم.[1]

3ـ المحدد الاقتصادي:

يعتبر المتغير الاقتصادي الأساس الذي ترتكز عليه بقية عوامل قوة الدولة، ويشمل من جهة الموارد الاقتصادية من مصادر طاقة وموارد نووية ومعادن خام ومواد غذائية وزراعية، فهي تدعم المجهود الحربي للدولة، كما تستخدم كأداة للإغراء والعقاب في العلاقات الدولية. وامتلاك بعض الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها الدول الأخرى وتحتاج إليها في نفس الوقت يكون من عوامل قوة الدولة، على الأقل من الناحية الاقتصادية.[2] ومن جهة أخرى مستوى النمو الاقتصادي والصناعي ودور التقدم التكنولوجي في دعم القوة الإنتاجية ومن ثمة القوة الاقتصادية للدولة.

ولقد عملت فرنسا منذ القديم على إرساء قواعد اقتصادية متينة، حتى تستطيع ضمان سياسة خارجية تتماشى مع مصالحها السياسية والاقتصادية وبناء مكانة دولية لها، فقد احتلت مراكز جيدة في مجال الصناعة، وهي تعتبر اليوم ، سادس قوة اقتصادية في العالم.

وتتنوع نجاحها الاقتصادي بين وسائل النقل، واتصالات سلكية ولاسلكية، وصناعات زراعية غذائية، ومنتجات دوائية، فضلا عن قطاع المصارف والتأمين والسياحة، والمنتجات الفاخرة التقليدية (جلود، ملابس جاهزة، عطور، مشروبات كحولية...)[3]

وبلغة الأرقام تعد فرنسا خامس مصدر للتجهيزات في العالم، ورابع مصدر في قطاع الخدمات والزراعة،

---

[1] «اقتصاد فرنسا »، على: http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/la-france/economie
اطلع عليه في: 28 جانفي 2013.

[2] محمد نصر مهنا: **علم السياسة**، مصر، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص. 526.

[3] «اقتصاد فرنسا »، نفس المرجع.

ولا تزال فرنسا أول منتج ومصدر أوروبي للمنتجات الزراعية. فهي تحقق 66٪ من حجم مبادلاتها التجارية مع شركائها في الاتحاد الأوروبي (منها 50٪ في المنطقة المتعاملة باليورو). كما تحتل المرتبة الثانية عالميا في قائمة الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

4- المحدد العسكري:

تعد القوة العسكرية عاملا أساسيا تعتمد عليه الدولة في تأمين إقليمها ومصالحها أثناء الحرب والسلم، كما تستخدمه كوسيلة ردعية للتأثير السياسي في غيرها من الدول. كما أنه من أهم الأساليب المتممة للدبلوماسية.

وقد كان للعامل العسكري الأهمية الكبيرة في السياسة الخارجية الفرنسية إذ قامت بتطوير قدرتها العسكرية والنووية مستغلة في ذلك تقدمها في المجال العلمي والتكنولوجي والتقني. كما نادت بالاعتماد على الذات لبناء قوة إستراتيجية، حيث قال الجنرال ديغول في خطاب ألقاه يوم 3 نوفمبر 1959:"يجب أن يكون الدفاع الفرنسي فرنسيا،...دولة كفرنسا إذا كانت ستقوم بحرب، يجب أن تكون حربها، يجب أن يكون مجهودها الخاص، وإذا حصل العكس فهذا سيناقض ما تمثله فرنسا- بلدنا- عبر جذورها، والدور الذي كانت تقوم به دائما على الساحة الدولية... هذا ضروري أن تدافع فرنسا عن نفسها بنفسها ولأجلها وبطريقتها..."[2]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

تفرز البيئة الخارجية مجموعة من المحددات التي تؤثر في شكل ومحتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدولة، والتي لابد على صانع القرار إدراكها والرد عليها بالطريقة الأمثل ليتمكن من تحقيق مصالح وأهداف بلاده. ومن أهم المحددات الخارجية التي توجه سلوك فرنسا والتي بنت مبادئها الديغولية هي النظام الدولي الذي يعتبر محددا مهما، خاصة وأن فرنسا تسعى دائما إلى العالمية وما تفرضه من تحديات، بالإضافة إلى المحدد الثاني وهو الاتحاد الأوروبي الذي قد يطوق فرنسا في ركيزة الاستقلالية.

[1] «اقتصاد فرنسا »، مرجع سابق.

[2] منيرة بلعيد: **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002**، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص. 37.

1- النظام الدولي:

تؤثر طبيعة وشكل النظام الدولي مباشرة على السلوك الخارجي للدولة. فأثناء نظام الثنائية كانت فرنسا تلعب دور الوسيط الذي يربط الغرب بالشرق والشمال بالجنوب. واستغلت هذه الأوضاع لخدمة مصالحها عن طريق التقويض ومحاولة الحفاظ على مناطق نفوذها التاريخية، آخذة أشكالا سياسية عديدة كتقديم يد العون للدول السائرة في طريق النمو، ودعمها في الحوار الشمال–جنوب من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

لكن مع نهاية الثمانينيات بدأ العالم يشهد موجة من التحولات شملت جميع الأصعدة، كانت أولها سقوط حائط برلين وانهيار الإتحاد السوفيتي لتحل الأحادية القطبية محل الثنائية، مما أدى إلى ظهور مجموعة من المفاهيم الجديدة التي غيرت من لغة العلاقات الدولية كالعولمة،و نهاية التاريخ،و ما بعد الحداثة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان،و الإرهاب...الخ. وقد واكبت هذه الأحادية موجة من محاولات وضع قواعد للسلوك الخارجي للدول، بواسطة مبادئ حاولت الولايات المتحدة فرضها لتقييم السلوك الداخلي والخارجي للدول، عبر ما أسمته بمبادئ التدخل الإنساني، ومحاربة الإرهاب وإرساء الديمقراطية، وإرغام الدول على توقيع اتفاقيات عديدة كاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وما صاحبها من تراجع فكرة السيادة. وقد صارت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هرم السلطة متبنية إستراتيجية شاملة تحاول فرض هيمنتها على كل الأقاليم والقارات [1].

وهو الأمر الذي رفضته فرنسا إذ يتعارض مع أفكارها وتوجهاتها العالمية. فعملت على بناء قوة أوربية موحدة تكون بمثابة القطب الفاعل في العلاقات الدولية إلى جانب الولايات المتحدة، وذلك بإرساء نظام دفاعي مستقل عن حلف شمال الأطلسي، وتشييد قوة اقتصادية عالمية. كما عملت على إرساء علاقات جيدة مع مستعمراتها القديمة، وفي مقدمتها دول شمال إفريقيا التي تندرج ضمن الإستراتيجية المتوسطية لفرنسا بعد ما شهدته هذه المنطقة من ولوج أمريكي مكثف عبر المجالات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية...، وهو الأمر الذي دفع بفرنسا لتكثيف جهودها من أجل الإبقاء على مكانتها في المنطقة [2].

[1] Daniel COLARD : **la société internationale après la guerre Froide**, Paris, Armond Colin, 1996, p. 120.
[2] Ibid., p. 122.

2- الاتحاد الأوروبي:

احتلت أوربا– ومنذ القديم -الحيز الأوسع في مجال السياسة الخارجية الفرنسية التي عملت على صياغة سياسة مستقلة موحد، وبناء قطب فاعل في العلاقات الدولية في وجه القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يهدأ النقاش منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حول نوعية البناء الأوربي المشترك. وقد تكاثف الجدل حول" مشروع Monnet" القاضي ببناء إتحاد للدول الأوربية، ككيان يسمو على الكيانات الوطنية.

و بالرغم من معارضة المنظور الديغولي في البداية لكل بناء في هذا الاتجاه الذي لن يكون سوى أمريكيا، إلا أنه اقترح بالمقابل تعاونا يؤدي إلى إحداث" أوربا الأوربية "، ويعمل على إرساء شركات بين الدول الأوربية. وبوصول الرئيس" جورج بومبيدو "إلى السلطة وفي 01 جانفي 1973 تم أول توسيع للمجموعة الأوربية نحو الوحدة الجمركية، حيث اعتبرت الخطوة الأولى في تعزيز التنسيق السياسي بين الدول الأعضاء،الشيء الذي لم يحدث منذ اتفاقية Rome في 25 مارس 1957 التي تعتبر النواة الأولى لهذه الوحدة.

كما ساهم الرئيس" فرانسوا ميتران "في توسيع المجموعة الاقتصادية إلى اليونان سنة1981، وليشمل أسبانيا والبرتغال سنة 1986. وقد شجعت فرنسا فكرة انضمام الدول الأوربية الأخرى للمجموعة، لأنها ترى في ذلك تحقيقا لحلم أوربا العظمى وذلك عبر توسيع الإتحاد الأوربي، وتأكيد الوحدتين الاقتصادية والسياسية ، إلى أن وصل عدد الأعضاء 27 عضوا حاليا. ومع ذلك بقي حلم " سياسة خارجية موحدة "مجرد شعار منذ التوقيع على اتفاقية Maastricht، التي دخلت حيز التنفيذ في 01 نوفمبر1993. وقد تمكنت المجموعة من إسماع صوتها على الساحة الدولية بالتعبير عن موقفها حول بعض النزاعات، ومسألة حقوق الإنسان والمواضيع والقيم المشتركة التي تمس القاعدة المشتركة للوحدة الأوربية.[1]

لقد كانت هذه الخطوة بمثابة النقطة الأولى في مجال الأمن والدفاع الأوربي، وذلك من أجل إرساء قواعد سياسية خارجية ودفاعية موحدة،(**PESC**) ، حيث اجتمع وزراء الشؤون الخارجية للدفاع للدول الأعضاء في المجموعة الأوربية في بون Bonn يوم 19 جوان 1992، ليتم وضع إعلان Petersberg الذي عالج اهتمامات الدول الأعضاء في هذا المجال، ويعزز فكرة إنشاء أمن أوربي

[1] منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص. 43.

موحد، ويدعم الدور الفعلي للإتحاد، والنظر في علاقات هذا الأخير لكل من الدول الأوربية الأخرى بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، مما فتح مجالا أكبر لتوسيع الإتحاد من الناحية الشرقية بسبب الحلف الأطلسي الذي لم تعد تثق الدول في نيته للدفاع عن المصلحة والأمن الأوربيين.

فبعد أن أعيد النظر في معاهدة Amsterdam التي دخلت حيز التنفيذ في01 ماي 1999 والتي خصصت الفقرات 11 و28 منها لصياغة سياسة خارجية دفاعية موحدة، جاءت اتفاقية NICE في 26 فيفري 2001 ، لتعالج الاقتراحات الجديدة التي تخص المجال العسكري ضمن السياسة الأمنية الدفاعية المشتركة.

وفي هذا الصدد، عملت فرنسا على خلق قطب فاعل في السياسة الدولية، يمكنه أن يقف في وجه السياسة الأمريكية التي أصبحت– خاصة منذ انهيار الإتحاد السوفيتي– تهدد مصالحها سواء داخل أوربا، أو خارجها، حيث نجد الرئيس الفرنسي" جاك شيراك "يقول : " إنه من غير المعقول أو المقبول أن يظن البعض أن الإدارة والقرار سيكونان دائما من نصيب الولايات المتحدة ... وعلى أوربا فقط أن تدفع الثمن" [1] ولعل هذا الرأي هو الذي يفسر لنا مغزى ما صرح به وزير خارجية فرنسا "هيبير فيدرين Hubert Védrine"بأن" :الدبلوماسية الفرنسية تعطي أولوية قصوى في القرن الواحد والعشرين لمواجهة الاحتكار الأمريكي " [2] ويضيف قائلا ": إن الإتحاد الأوربي هو الفكرة المناوئة للنفوذ الأمريكي، وقد ناضلت فرنسا نحو 40 عاما من أجل أوربا الموحد، ولذلك فهي ترفض أن يختزل كل هذا الجهد أوربا الموحدة كمجرد"سوق حرة"... إن الأورو EURO هو برهان على القوة الفيدرالية لأوربا، وسيكون أداة التوازن في اللعبة الدولية التي يسيطر عليها الدولار. [3]

المبحث الثالث: العوامل المتحكمة في الخطاب الديغولي تجاه الجزائر.

[1] سعد اللاوندي: **القرن الحادي والعشرون... هل سيكون أمريكيا؟**، مصر، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص. 139.
[2] المكان نفسه.
[3] منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص. 44.

نحاول في هذا المبحث التعرف على أهم العوامل التي تتحكم في سلوك فرنسا الخارجي تجاه الجزائر، وهو السلوك ضمن النهج الديغولي القائم على مكانة فرنسا ودورها في العالم متطرقين إلى ديغول وما يعرف بالسياسة العربية الفرنسية.

المطلب الأول: العوامل الفكرية والثقافية

اختلفت الآراء بين مؤيد ومعارض لتأثير الأيديولوجية على السياسة الخارجية. فالبعض يرى عدم تأثيرها متأثرين بالفكر الماركسي في إلغاء دور الأيديولوجية عند تفسير سلوك الدول، معتمدين مقولة ماركس " :إن الأخلاق والدين وما تبقى من الأيديولوجية، كما أشكال الوعي الأخرى لا استقلالية لها وهي لا تتطور، فليس الوعي هو الذي يوجه الحياة، بل على العكس إن الحياة هي التي توجه الوعي"[1].

في حين يرى البعض الآخر بأن للأيديولوجية دور هام في سلوكات الدول، إذ نقتطف من دارسة أحد المفكرين تأكيدا لهذا الرفض في قوله" :... في الواقع قد تتأثر العلاقات الدولية بقدر من التصورات غير العقلانية التي على الرغم من عدم صحتها تصبح عطاء حقيقيا من الواقع. إن هذا عنصر يجب أخذه في الاعتبار في دراسة العلاقات الدولية، فمسلك الناس يرتبط لا بمصلحتهم الموضوعية، وإنما بالفكرة التي كونوها عن هذه المصلحة"[2]

وبالرغم من اختلاف الآراء، إلا أنه يمكن القول أن للأيديولوجية دورا مهما في بناء وتسطير السياسة الخارجية، كما تزداد به وضوحا ودقة في الأهداف بما يمنحها الاستمرارية، وعلى عكس فالدول التي لا تملكه تتميز سياستها الخارجية بالاضطراب وعدم الاستمرارية. ومن ثمة فالأيديولوجية هي التي تمد صانع القرار في السياسة الخارجية بالميل في اتجاه فكري معين. كما أن التصورات هي التي تحدد صورة العالم الخارجي، إذ يقول هنري كسينجر Henry Kissinger ":لا توجد أية أمة لا يمكنها أن تقوم بتحديد اختياراتها بدون بوصلة أخلاقية – أيديولوجية- ترسم لها طريقا من خلال حقائق غامضة والتي تعطي معنى لمصالحها.[3]

---

[1] غسان سلامة: **الأيديولوجية والسياسة الخارجية: الإدارة الأمريكية الحالية، السياسة الأمريكية والعرب**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1991، ص. 319.

[2] المكان نفسه.

[3] نفس المرجع، ص. 320.

وبالعودة إلى السياسة الخارجية الفرنسية نعود إلى سمة العالمية، على النحو الذي آمن به الأجداد الفرنسيون في الفترة الممتدة من 1789-1793. فقد كانت الجمعية الوطنية قد أصدرت في 22 ماي 1790إعلان " السلام في العالم" ، كما طالبت الجمعية التأسيسية في مرسومها الصادر في 19 نوفمبر 1792 بـ " :الإخاء ونجدة كل الشعوب التي ترغب في استعادة حريته،ا وإلزام السلطة التنفيذية بإصدار الأوامر الضرورية إلى الجنرالات لتقديم العون إلى تلك الشعوب [1]. وهكذا استقرت وسادت منذ الثورة فكرة مزدوجة مفادها أن فرنسا هي التجسيد الحي للقيم العالمية، وتقع عليها مهمة نشرها في العالم.[2]

وقد قامت التقاليد الجمهورية وبالأساس الديغولية باستخدام فكرة الحضارة كحجة للتوسع، حيث جاء في الخطاب الذي ألقاه ديغول في 31 ديسمبر 1967 أن العمل" ينصب على تحقيق أهداف تستجيب –لأنها فرنسية–إلى مصالح البشر" [3]وقد كتب " فاليري جيسكار ديستان Valery Giscard Destaing من نفس المنطلق مؤكدا على أن فرنسا لن" تتقوقع على نفسها لأنها موطن الأفكار العالمية ومسرح أكبر ثورة سياسية في العصور الحديثة، ومنجبة الشعب الذي حمل لغته وثقافته إلى آفاق بعيدة [4]".

أما" فرنسوا ميتران " فقد أعلن من ناحيته يوم تنصيبه في قصر الإليزيه في 12 ماي 1981 أنه: "من شيم الأمم الكبرى أن تكون لها أحلامها العريضة، وفي عالم اليوم فما هو الطموح الذي تستطيع بلدنا أن تقدمه إلى العالم أشرف وأجمل من حرصها على تحقيق التحالف بين الاشتراكية والحرية".[5]

كما صرح" جاك شيراك "Jacques René Chirac ": أن فرنسا عملت دائما على كسب علاقات صداقة في العالم بأسره ... وستعمل في المستقبل على الحفاظ عليها، وتوطيد أواصرها خاصة تلك التي ربطتها مع بلدان شمال إفريقيا، والتي تقع مباشرة وبالموازرة مع فرنسا في جنوب الحوض المتوسط الذي يجعل من مصيرنا واحد."[6]

---

[1] مارسيل ميرل، مرجع سابق، ص. 290.

[2] المكان نفسه.

[3] Bernard KESSEDJIAN: «La politique étrangère de la France», Conférences Diplomatiques, Volume 1, octobre –Décembre, 1993, p-p 72-80, p.76.

[4] Ibidem.

[5] Ibidem.

[6] جاك شيراك، مرجع سابق، ص. 98.

وهكذا فمن الملفت للنظر هنا استمرار نفس الخطاب رغم تنوع الرجال واختلاف. وهو خطاب فحواه أن فرنسا تعتبر نفسها مفوضة في إنجاز مهمة، من أجل صالح البشرية. وهي مهمة نشر مشروعها الاجتماعي الخاص في العالم كله. ومن صلب هذا الوحي مباشرة مارست الثورة الفرنسية حروبها التحريرية لإزاحة الطغاة عن عروشهم، وفتوحاتها الاستعمارية. ومن منطلق المهمة الحضارية بررت ب فرنسا سياستها الاستعمارية في الجزائر، وهو الشيء الذي عبر عنه الجنرال ديغول في قوله "الجزائر بالنسبة لفرنسا من الإنجازات الحضارية الباهرة التي نؤمن أنها نجحت"[1]. وذلك في إطار أفكارها في الدفاع عن " رسالتها الثقافية التمدينية "[2] في العالم والتي كثيرا ما بررت بها حركتها الاستعمارية فيما وراء البحار.

وفي هذا الإطار سعت فرنسا في الجزائر إلى إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع مجالات الحياة، حتى يصبح المجتمع الجزائري فرنسي اللسان والثقافة، وينقطع عن تاريخه وتراثه، ويفقد بذلك مقومات شخصيته القومية تدريجيا ليذوب في بوتقة الأمة الفرنسية. ولذلك لجأت فرنسا إلى غلق المدارس القرآنية واستبدالها بمدارس فرنسية، كما عملت على ضرب الإسلام الركيزة الأساسية في الحفاظ على اللغة وتقاليد الحياة في المجتمع الجزائري. إلا أن الجزائر قد واجهت ذلك، حيث أدت سياسة التعريب إلى تناقص عدد المدرسين الفرنسيين في الجزائر ما بعد الاستقلال.

فبالنسبة للمسؤولين الجزائريين هذه المدرسة لم تكن أبدا في خدمة الشعب الجزائري العربي المسلم، ولكن كانت تخدم مصالح الاستعمار، وهذا ما ندد به الرئيس" هواري بومدين "سنة 1970 . وتوجهت الجزائر في هذه الفترة إلى الاستعانة بالدول العربية للقيام بهذه المهمة، لكن في الحقيقة لم يكن كافيا للنهوض بالثقافة الجزائرية التي عمل الاستعمار على طمسها أكثر من قرن،[3] حيث نجد أن جل الاتفاقيات التي عقدت بين فرنسا والجزائر في المجال الثقافي، تميزت بفقدان عنصر التكافؤ والتبادل. ففي حين ظلت اللغة الفرنسية حاضرة بشكل مهيمن في الجزائر، فإن تدريس اللغة العربية في فرنسا ظل مهمشا ومهملا، إلا بعدما قامت به الدول العربية النفطية من ضغوط بعد حرب أكتوبر 1973، وقد كتب Paul Balta يقول مستغربا ": ...إن

[1] شارل ديغول: **مذكرات الأمل التجديد 1958-1962**، (ترجمة سموحي فوق العادة)،لبنان، بيروت، منشورات عويدات، 1971، ص. 132.

[2] المكان نفسه.

[3] Abdalla AL ASHAAL: **Quelques Réflexions sur la politique de la France dans le Monde Arabe,** Annuaire Français de Relations internationales, Bruxelles, Bruyant, 2000, p.142.

الثقافة لا تنمو دون تبادل، إلا أن الجانب الفرنسي لم يبذل سوى النزر القليل من أجل تطوير الدراسات العربية، وبالتعريف بالعالم العربي الإسلامي..."[1].

ومن ناحية أخرى، فإن الجامعات الفرنسية تحتضن آلاف الطلبة الجزائريين الذين ارتبطت جذور هجرتهم بالهيمنة المباشرة التي مارستها فرنسا على الجزائر. ولم تقف هذه الهجرة الطلابية مع الاستقلال، بل تصاعدت تدريجيا بسبب ارتفاع عدد حملة شهادة البكالوريا ،وافتقار الجزائر كدولة مستقلة حديثا لبنية تعليمية تستوعبهم ، الشيء الذي حتم لجوء الكثير منهم إلى فرنسا، التي قدمت منحا للطلبة وقروضا للجزائر في إطار التعاون والمساعدة الثقافية الفرنسية.[2]

إلا أنه منذ سنوات الثمانينيات وبعد أن أصبح للدولة الجزائرية مدارس وجامعات كفيلة باستيعاب الجزء الكبير من هؤلاء الطلبة، قلت نسب الهجرة الطلابية، ما عدا في بعض التخصصات التي لم تكن تتوفر عليها الجامعات والمعاهد الجزائرية.[3]

الواقع أن الاختراق الثقافي لم يعد مقتصرا على الأشكال التقليدية المباشرة كالبعثات، حيث جعلت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات القطاع السمعي البصري من أخطر الأسلحة لممارسة الغزو الثقافي والأيديولوجي. وفي هذا الصدد يلاحظ أن أغلب التقارير الرسمية المتعلقة بالمشروع الثقافي الخارجي الفرنسي ركزت على هذا الجانب، ودعت إلى تطوير وسائل الاتصال في أفق خلق مجال سمعي بصري متوسطي.

وفي هذا الإطار نلمس نفس التوجه في الاتفاق الذي أبرم مع التلفزيون الجزائري سنة 1982 الهادف إلى مضاعفة البرامج الفرنسية المقدمة، وإمداده بالتجهيزات الأساسية فيما يخص الاتصال، والتي تمس شرائح واسعة من السكان وتروج إنتاجها كنظام قيمي ومجتمعي[4]، لا يساهم إلا في تعميق انسلاخ واغتراب الإنسان الجزائري. والواقع أن التعاون في المجال الثقافي أمر شائك، فإذا كان هذا المفهوم يعني التبادل والتلاقح بين حضارتين أو بيئتين مختلفتين، فإنه يمكن القول أن التعاون الفرنسي الجزائري، لا يعدو أن يكون مجرد مساعدات تقدمها فرنسا للجزائر من أجل ضمان حضورها وتأييد إشعاعها وتخليد سيطرتها الثقافية.[5]

---

[1] Abdalla AL ASHAAL, op. cit., p. 142.
[2] Ibidem.
[3] Ibid., p. 143.
[4] Salah MOUHOUBI: **la politique de Coopération Algéro-Française: Bilan et perspectives**, France, Paris, Coédition opu–publisud SA, 1996, p. 20.
[5] Ibid., p. 21.

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية

لعل أهم صلة تربط بين فرنسا والجزائر في مجال العلاقات الاجتماعية هي الهجرة فهي تشغل اهتمام القادة في البلدين، كما تخص جزء هاما من أبحاث علماء الاجتماع عامة والعلاقات الدولية خاصة. وتعرف الهجرة على أنها":الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة "[1]، كما نجد "فرنسيس فوكوياما "يعرفها بأنها ... ":سيل مطرد من أناس من دولة فقيرة غير مستقرة يتدفق على الدول الغنية الآمنة"[2].، وفهم هذه الظاهرة يكمن في أسباب نشوءها. فدراسة الهجرة الجزائرية لا يمكن أن تتم بدون التطرق ولو جزئيا للمضمون التاريخي لها.[3]

ومن المؤكد أن أول أسباب الهجرة الجزائرية إلى فرنسا هو الاستعمار الذي سيطر على الأراضي الجزائرية باستغلالها وتحويل الإنتاج الزراعي من إنتاج لسد احتياجات الشعب إلى إنتاج للسوق الفرنسي، وجعل فلاحي الجزائر عمال أجراء، مكونا طبقة إقطاعية شبه رأسمالية تملك الأرض والثروة، لتصبح دعامة الاستعمار في حكم الجزائر مما أدى إلى نزوح العديد من سكان البوادي والقرى نحو المدن، حيث غياب قاعدة صناعية في الجزائر – ما عدا بعض الورشات والمصانع الصغيرة التي كانت عبارة عن فروع صغيرة للمصنع الأم المتواجد بفرنسا- دفع إلى الهجرة نحو فرنسا بحثا عن فرص العمل والعيش الرغيد[4]. وأدى استمرار هجرة هذه اليد العاملة بعد فترة الاستقلال إلى تقنينها من خلال 7 اتفاقيات *أبرمت بين فرنسا من جهة والجزائر من جهة أخرى.

---

[1] الحسان بوقنطار، مرجع سابق، ص. 95.

[2] المكان نفسه.

[3] نفس المرجع، ص. 96.

[4] المكان نفسه.

* - مارس1962: اتفاقيات إفيان.

1963: اتفاقيات حول ممارسة المهن الحرة.

10أفريل 1964: تحدد عدد العمال المهاجرين.

1968: اتفاق حول اليد العاملة

أكتوبر 1981: اتفاق حول الضمان الاجتماعي.

1981: اتفاق حول تدريس اللغة العربية والثقافة الأصيلة.

1983: اتفاق حول الخدمة الوطنية.

22 ديسمبر 1985: ملحق اتفاقات 1968 حول اليد العاملة.أنظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **وضع الجالية الجزائرية في الخارج**، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة الجالية الجزائرية في الخارج، 28و 29 أكتوبر 1997، ص. 14.

وقد وضعت الدولة المستقبلة ـ فرنسا ـ شروطا ومقاييس لليد العاملة المهاجرة التي لها مؤهلات خاصة بدنيا ومهنيا ـ حتى تستطيع أن تقدم أقصى ما يمكن من الخدمات للاقتصاد.

وفي وقتنا الحالي أصبح العامل المهاجر الذي ساهم بشكل فعال في الإقلاع الاقتصادي متهما ومسؤولا عن المشاكل والأزمات التي يتخبط فيها المجتمع، بعد أن برزت تيارات عنصرية لم تتردد في التعبير عن مناهضتها وحقدها على الوجود العربي بصفة عامة والجزائري بصفة خاصة، داعية إلى طرد العمال المهاجرين حتى يعود الرخاء والأمن إلى البلاد. وفي هذا الإطار فقد كرس حزب الجبهة الوطنية Front– National وهو حزب يميني متطرف بزعامة Jean Marie Le Pen" برنامجه للتنديد بالمهاجرين، من خلال بعض المصادر المرجعية ذات الطبيعة التاريخية والأيديولوجية، والمتمثلة في تمجيد المسيحية الكاثوليكية والانكفاء على الذات.[1]

كما قامت فرنسا ببعض الإجراءات التي اتخذتها حكومتها فيما يسمى بسياسية الرجوع، وذلك عن طريق إما مساعدة مالية لكل من يريد الرجوع إلى بلاده، أو عن طريق إعداد العامل مهنيا ليتم إدماجه في الحركة الاقتصادية عند عودته إلى بلاده. وقد كان الاتفاق الفرنسي – الجزائري سنة 1980 قد أعطى الأولوية لمشاكل التعاون والتنسيق والتكوين المهني قصد إعادة إدماج العمال الجزائريين الراغبين في مغادرة فرنسا، إلا أن الطريقتين أو الإجراءين لم يحققا نتائج إيجابية. كما قرر البرلمان الفرنسي تقنين الهجرة بتحديدها بمدة 10 سنوات للإقامة.[2]

ووضعت فرنسا في هذا الصدد، في سبتمبر 1986 قانون Pasqua الذي تهدف من خلاله إلى "ضمان تحكم أفضل في تدفق حركة الهجرة"[3]، و" ضمان استقرار النظام والأمن للشعب"[4] ورغم هذا استمر تدفق المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا مدفوعين بشتى الأسباب وتحت عدة مبررات.

وبهذا، تكون الجزائر قد ارتبطت بفرنسا بأشد وأقوى الروابط، ألا وهي الروابط الاجتماعية المتمثلة خاصة في الهجرة وروابط ثقافية كأخطر سلاح يمكن لبلد ما أن يسيطر به على الآخر، ولا يزال . هذان العاملان يؤثران على كل تقارب أو تباعد بين الدولتين.[5]

---

[1] الحسان بوقنطار، مرجع سابق، ص. 105.

[2] André NOUSCKI: **la France et le monde arabe de puis 1962: Mythes et réalités d'une ambition**, France, Paris, librairie Vuibert, 1994, p. 170.

[3] Ibidem.

[4] Ibidem.

[5] Ibid., p. 171.

المطلب الثالث: العوامل الإستراتيجية والسياسية.

تقوم إستراتيجية فرنسا على الطموح لمقاليد القوة، و الحفاظ على أمن وسلامة إقليمها. وقد كان خطر مهاجمتها من الجنوب عن طريق حوض المتوسط وشمال إفريقيا دائما يراودها، وهو الأمر الذي جعل فرنسا تسارع إلى احتلالها الجزائر متذرعة بأتفه الأسباب (حادثة المروحة) . وبهذا تكون حسب رأيها قد أمنت ممرا هاما بين الدولتين بهدف الحفاظ على أمن أوربا من جهة، والوصول إلى الجزائر للعبور من خلالها إلى إفريقيا جنوب الصحراء والوطن العربي من جهة أخرى.[1]

وقد لعبت إستراتيجية د يجول في الحفاظ على أمن المتوسط والسيطرة عليه دورا هاما، بل قاعدة أساسية للسياسة الخارجية الفرنسية التي استمرت عبر مسار مميز تبناه كل من وصل بعده إلى قصر الإليزيه .[2]

ونلمس من هذا الخطاب أن فرنسا عملت من خلال إستراتيجيتها تجاه الجزائر لإبقائها تحت سيطرتها في ظل مجال نفوذها بشتى الطرق والوسائل، من استعمار مباشر تقليدي إلى فرض هيمنتها عليها بطريقة غير مباشرة. وقد رأت في الجزائر منطقة ذات عمق إستراتيجي هام بالنسبة للمسائل الأوروبية عامة والفرنسية خاصة، حيث وجدت في أراضيها الصحراوية الشاسعة والخالية من العمران أو ما أسماه الجنرال ديغول ـ بحر الرمال الشاسع ـ حقولا لإجراء تجاربها الذرية الخاصة ببرنامج الدول الفرنسية لبناء قوتها النووية المستقلة عن العملاق الأمريكي، حيث قامت بأولى تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية رقان ربيع 1960. زيادة على ما تحتويه هذه الصحراء من ثروات تتمثل في الغاز والبترول.

واستمر هذا البعد الإستراتيجي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر حتى بعد أن نالت استقلالها، معتبرة موقع الجزائر الجغرافي منطقة ذات عمق إستراتيجي هام بالنسبة لمسائل الدفاع عن الأمن القومي لدول أوربا عموما، ولفرنسا خصوصا مما جعل هذه الأخيرة تهيئ ميناء تولون Toulonبفضل موقعه الهام ليصبح الركيزة الأساسية والمرسى الأكبر للبحرية الفرنسية في حوض المتوسط.[3]

---

[1] الحسان بوقنطار، مرجع سابق، ص. 11.

[2] André NOUSCKI, op. cit., p. 35.

[3] Ibid., p. 36.

مما أعطى للجزائر أهمية جيو إستراتيجية في إفريقيا باعتبارها بابا مفتوحا نحو إفريقيا السوداء وممرا آمنا لها من ناحية العمق الإستراتيجي والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط،والذي عبره تحاول فرنسا التوسع في سياستها لتحقيق طموحها العالمي، وهذا ما يدفعها لإعطاء الجزائر القسط الأكبر من الأهمية في تعاملاتها معها وتتابع باستمرار وبدون انقطاع كل ما تشهده هذه الأخيرة من تحولات.[1]

وقد كانت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر ذات طابع مميز، يتمثل فيما أطلق عليه واقع جزائري– فرنسي مشترك.حيث أخذ التعاون- وهو ليس وليد الاستقلال [*]- حيزا أكبر فأكبر أهمية في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر ابتداء من سنة1962، الشيء الذي سجله المفكر الفرنسي Couve du Murville بقوله: "إن التعاون أصبح جزء ضمنيا لسياستنا الخارجية، ويعطيها مكانة أكبر أهمية على غرار العديد من الدول". إن التعاون كمصطلح كان يخص بعض المجالات فقط، وامتد ليغطي مجمل العلاقات بين البلدين، والذي في إطاره كان يتوجب على فرنسا أن تجد نوعا من التوازن في سياستها تجاه الجزائر.[2]

ويمكن القول أن "ديغول "قد أرسى علاقات تعاون نموذجية مع الجزائر على غرار الدول المغاربية الأخرى، وبالرغم من الانتقادات التي انصبت على هذا المشروع الديغولي، وبصرف النظر عن بعض التعديلات التي شابت هذه الممارسة الخارجية الفرنسية نتيجة لبعض التغيرات الداخلية والدولية، إلا أن الواقع أثبت بأن تحرك المسؤولين الفرنسيين تجاه الجزائر ظل يتسم بالخط الديغولي حيث عمل George Pompidou على إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر، ببذل محاولات متعددة للحيلولة دون تردي العلاقات معها بسبب بعض الخلافات التي برزت حول بعض القضايا ولا سيما منها النفط.

---

[1] André NOUSCKI, op. cit., p. 36.

[*]- بل تعود إلى" **François I** فرانسوا الأول" الذي حدد بطريقة فاصلة سياسة فرنسا تجاه الجزائر عند تحالفه مع سلطان تركيا، وفي عهد " لويس التاسع عشر " **Louis xix"** عند ما تم اتفاق بين البلدين ينص على تحديد الامتيازات. منذ ذلك التاريخ والسياسة الفرنسية تتطلع إلى احتلال الجزائر، التي أرسلت إلى قنصلها هناك وأمرته أن يغتنم أية فرصة سانحة لإساءة العلاقات مع حكومة الداي، فتم احتلالها في 05 جويلية1830 مدفوعة بفكرة اتخاذ الجزائر مستعمرة استيطانية .

[2] Salah MOUHOUBI, op. cit., p. 17.

وعلى الرغم من مناهضة Valéry Giscard – Destaing " في البداية الرأي أو التوجه الديغولي إلا أنه شكل امتدادا متجددا للرئاسة السابقة محاولا تمكين فرنسا من إستراتيجية عالمية، ولعب دور الوسيط بين الدولتين العظميين والدول السائرة في طريق النمو. كما تجسد ذلك في عقد مؤتمر باريس في أفريل 1975 الذي شكل منطلقا لحوار الشمال والجنوب.

وعند وصول اليسار الفرنسي إلى السلطة نتيجة فوز مرشحه "François Mitterrand" في انتخابات 10ماي1981 ، طرحت عدة تساؤلات متعددة حول طبيعة السياسة الخارجية التي ستمارسها القيادة السياسة في تعاملها مع الجزائر، بسبب المعارضة الشديدة التي كان يقودها الاشتراكيون ضد الحكومات اليمينية السابقة. لكن الواقع بين أن الحزب الاشتراكي لم يبتعد عن النهج الديغولي، فالاستمرارية واردة وإن كانت تندرج ضمن رؤية جديدة لواقع العلاقات الدولية، فقد شكلت الجزائر دائما إحدى الأوراق في السياسة الخارجية الفرنسية[1]

وقد كان تحسين العلاقات مع الجزائر تكريسا لمنظور فرنسي يقضي بإحلال علاقات توافقية شمال– جنوب محل علاقات صراعية شرق – غرب، وكانت زيارة" :ميتران "إلى الجزائر في نوفمبر 1981 قد استهدفت تعزيز التعاون بينهما في جميع المجالات، وفي ظل شروط أفضل. كما تبلور ذلك في صفقة الغاز التي منحت الجزائر امتيازات مهمة إلى حد إثارة عاصفة من النقد والجدل في الأوساط الفرنسية. لكن بالنسبة لفرنسا لم يكن هذا الاتفاق تجاريا فقط، بل اعتبرته اتفاق أساسي للتنمية المشتركة وهو يندرج ضمن العلاقات التي ينبغي أن تسود بين الشمال والجنوب، وهي نفس الاتفاقية التي أعيد إبرامها سنة 1988 ،بعد أن أعيد انتخاب فرانسوا ميتران "، ضمن برنامج عمل موسع مس العديد من المجالات، التي يراد من خلالها إرساء علاقات نموذجية بين فرنسا والجزائر تكون رمزا لعلاقات جديدة بين الشمال والجنوب.[2]

المطلب الرابع: العوامل المالية والتجارية

قامت فرنسا بتقديم إعانات مالية إلى الجزائر في إطار عام لاتفاقيات أيفيان، ثم اتفاقية 1965 في شكل قروض ومساعدات ضمن ما أسمته سياسة تعاونية لتنمية الدول الفقيرة. وكان الهدف منها هو المحافظة على مجال نفوذها التاريخي ضمن "منطقة الفرنك"، إلا أنها شهدت تضاؤلا خلال

[1] Salah MOUHOUBI, op.cit., p. 18.
[2] Bertrand BENOIT: **le syndrome Algérien: l'imaginaire de la politique algérienne de la France**, France, Paris, édition L'harmattan, 1999, p. 28.

سنوات السبعينيات، حين قامت الجزائر بالتأميمات، ودخلت العلاقات بين البلدين المرحلة المعقدة، حيث أصبحت القروض في تزايد مستمر. كما تناقصت المساعدات خلال الثمانينيات عندما اشتدت الأزمة الاقتصادية الجزائرية، وأصبحت هذه المساعدات المالية أكثر ضرورة من الوقت الماضي، حيث كانت كل زيارة لرؤساء الجزائر إلى فرنسا أو نظرائهم الفرنسيين إلى الجزائر مرفوقة بدفعة من الخزينة الفرنسية، فمنذ زيارة الرئيس" الشاذلي بن جديد "ثم "محمد بوضياف"،" أحمد غزالي"،"بلعيد عبد السلام"، قدرت المبالغ المدفوعة للخزينة الجزائرية سنة 1993 بـ 8 مليار فرنك فرنسي.[1]

أما عن التجارة الخارجية الجزائرية فقد احتفظت بخاصية الماضي الاستعماري، حيث كانت فرنسا بين سنوات1962 و 1969 تستورد من الجزائر مواد زراعية ومنجميه، وتصدر لها مواد مصنعة كالأقمشة، ومواد كيميائية – صيدلانية، وأجهزة وآلات للنقل، وتجهيزات إليكترونية.وقد كانت واردات الجزائر من فرنسا تتزايد شيئا فشيئا لتغذية السكان، مما يؤدي إلى اقتطاع جزء هام من أرباحها البترولية في كل سنة. وقد شهدت سنوات الثمانينيات تضاعف الاستيراد الفرنسي من الجزائر بثلاث أضعاف، وكذا التصدير لها، وهو ما يعبر عن الاختراق الفرنسي العميق للسوق الجزائرية.[2] إلا أن الوضع قد شهد تذبذبات واضطرابات في فترة التسعينيات بسبب الأزمة التي مرت بها الجزائر، لتشهد بعد ذلك العلاقات التجارية نوعا من الانفراج مطلع الألفية الجديدة.

[1] Salah MOUHOUBI, op. cit., p. 26 .

[2] منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص. 20.

كخلاصة لما سبق ذكره، يمكن القول بأن السياسة الخارجية الفرنسية الديغولية تتمحور حول الاستقلال الوطني ورفض المظلة الأمريكية، والعظمة، والعالمية، والحوار مع الشرق، وتصفية الاستعمار الفرنسي والتخلص من الماضي الاستعماري، والرتبة في عالم متعدد الأقطاب، حيث تطمح من خلالها إلى إعادة التعريف بمكانتها المرموقة ودورها البارز في النظام الدولي.

إن تحليل فكرة أن فرنسا هي التجسيد الحي للقيم العالمية، وأنه يقع عليها مهمة نشر هذه القيم في العالم، يجعلها تخفي سلوكا امبرياليا باحثا عن مناطق النفوذ، وهو ما يبين لنا أن توجهات فرنسا وسلوكاتها تجاه الجزائر تنطلق من مجموعة من الأسس الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، من أجل تكريس هيمنتها على الجزائر.

الفصل الثاني

مظاهر ازدواجية الخطاب الديغولي تجاه الجزائر

لقد عرفت فرنسا حضورا فعالا في الجزائر سواء اقتصاديا، أمنيا، أو ثقافيا، كما أن التطورات والتغيرات التي عرفتها الجزائر على المستوى الداخلي، أثرت في توجيه سلوكات فرنسا نحوها، وعليه سنسلط الضوء في هذا الفصل على أهم مظاهر الخطاب الديغولي تجاه الجزائر وخلفياته، كما سنتطرق إلى أهم أولويات السياسة الخارجية الفرنسية أثناء إدارة كل من جاك شيراك ونيكولا ساركوزي.

يضم هذا الفصل مبحثين الأول تحت عنوان الخطاب الديغولي تجاه الجزائر من 1995 إلى 2007، وهو يمثل فترة رئاسة جاك شيراك، والمبحث الثاني والذي يعكس فترة حكم نيكولا ساركوزي، تحت عنوان الخطاب اليميني تجاه الجزائر من 2007 إلى 2012.

كما سنعمل في هذا الفصل على توضيح أوجه الشبه والاختلاف، ومظاهر التغيير والاستمرارية في السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، لإزالة الغموض حول مظاهر الازدواجية في الخطاب.

المبحث الأول: الخطاب الديغولي تجاه الجزائر من 1995ـ 2007.

سنتناول في هذا المبحث سلوكات فرنسا الخارجية في ظل حكم اليمين برئاسة جاك شيراك الذي عرف بتوجهه الديغولي، كيف لا؟ وهو من تحدث عن الجنرال ديغول حيث قائلا: " **...الجنرال ديغول أعاد وضع فرنسا في محفل القوى السياسية الدولية...**"[1]. ويتضمن هذا المبحث مطلبين، الأول خاص بدراسة أثر الأزمة الجزائرية وتداعياتها على توجيه الخطاب الديغولي تجاه الجزائر، أما الثاني فيتناول مظاهر التعاون ومحاولة تكثيف الروابط الثنائية بين الجزائر وفرنسا في المستويات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورصد العراقيل التي أدت إلى فتور في العلاقة بين البلدين.

المطلب الأول: تذبذب الخطاب وتوتر العلاقات أثناء الأزمة

جاءت أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر لتبشر بقطيعة على عدة مستويات، من خلال القضاء على احتكار ممارسة السلطة من طرف الحزب الواحد، وفتح المجال أمام التعددية الحزبية، وزيادة الإنتاج الاقتصادي الذي يسمح بتحريك الاقتصاد الوطني، والتخلي عن التسيير الاشتراكي. الأمر الذي من شأنه أن يقرب بين فرنسا والجزائر بخلق مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي متشابه[2]. إلا أن ما آلت إليه هذه المظاهرات من قمع وعنف ضد المتظاهرين جعلت من السياسة الفرنسية تتباين بين مواقف عديدة تراوحت بين التنديد والرفض الصريح والمباشر من جهة، وأخرى وجدت حرجا كبيرا في بلورة موقف واضح. فقد تبلورت ملامح تقاسم الأدوار بين فضاءات عمومية لا تستطيع التعبير بصراحة عن مواقفها بسبب التقيد بالتعليمات الرئاسية، وفضاءات خاصة محركها المجتمع المدني والصحافة المكتوبة والمرئية، والتي كانت قناة لتمرير الموقف الذي عجزت الإدارة الفرنسية عن التعبير عنه صراحة، بسبب التداخل والترابط المصلحي بين النظامين الفرنسي والجزائري[3].

فقد باشر المثقفون الفرنسيون مبادرتهم بحملة ضد النظام الجزائري من خلال التنديد والاستنكار بالقمع الذي مارسه ضد المتظاهرين وجاء هذا في 14 أكتوبر 1988، حيث قال Claude MALHURET*

---

[1] Guillaume LE QUINTREC: **la France dans le monde depuis 1945**, France, Paris, Editions du Seuil, 1998, p. 179.

[2] Benjamin STORA: **La guerre invisible : Algérie année 90**, France, Paris, Presse de Fondation nationale des sciences politiques, 2001, p. 82.

[3] عمار بن لحسن وآخرون: **الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1999، ص. 64.

* ـ ولد 1950، طبيب ومحامي، ورجل سياسي فرنسي، تقلد مناصب عليا في الدولة.

أنه "عندما يحدث اضطهاد للمواطنين في الشيلى أو هايتي فإن اليسار الفرنسي يطالب بفرض عقوبات اقتصادية، أما عندما يقتل 500 شخص في الجزائر فنسمع كلام عن ضرورة الإسراع في التعاون". [1] وهو ما عبر عنه كل من البرلمانيين المعارضين Edmond Alphandéry وPierre Méhaignerie فيما أسمياه الانحراف الواقع تجاه حقوق الإنسان [2].

أما اليسار الفرنسي وعن طريق تصريحات بعض زعماء الحزب الاشتراكي الفرنسي مثل Claude Cheysson فقد حمّلوا الفوضى الاقتصادية العالمية.مسؤولية أحداث أكتوبر1988 . ويوضح هذا التصريح أن أغلبية الطبقة السياسية الفرنسية قد حددت لنفسها موقعا وراء الرئيس ميتران والذي كان يتبنى الدعم الصامت للنظام الجزائري.

لقد برز أول تكيف فرنسي مع إفرازات الساحة الجزائرية من خلال التغيير الذي أحدثه الرئيس ميتران على رأس السفارة الفرنسية بالجزائر، وفقا لمتطلبات مرحلة جديدة دخلتها العلاقات الفرنسية-الجزائرية، عبر اختيار الشخص الذي يستطيع خلق التناسق والتوافق ممثلا في السيد Jean Audibert عضو بالحزب الاشتراكي، ومتابع لسياسة الدعم التي قدمها فرانسوا ميتران للرئيس الشاذلي بن جديد. وقد كان معروفا في الأوساط الفرنسية بالدبلوماسي المحنك والمعارض للإدانات على الساحة العمومية مؤيدا مبدأ عدم التدخل. وكان يحمل من المواصفات ما تتطلبه العلاقة المتميزة التي تربط فرنسا بالجزائر، كعلاقة قائمة أساسا على تمرير السياسات والمواقف من خلال الاتصالات الشخصية والشبكات السرية، ويدعم هذا التفسير عمل السفير الجديد على الحفاظ على اتصالات مكثفة ومباشرة مع الرئيس متيران.

وعلى إثر حصول الرئيس الشاذلي بن جديد على إجماع شعبي واسع لمشروع دستور جديد، أرسل الرئيس ميتران برقية تهنئة للرئيس الجزائري يوم 7 نوفمبر 1988، جاء فيها أن "فرنسا جد مسرورة بالإجماع الشعبي الذي أعطاه الشعب الجزائري للاقتراحات التي قدمتموها له، وإن هذا النجاح شاهد على الثقة الموضوعية في مشروعكم وفي شخصكم بهدف ضمان المستقبل الديمقراطي الجزائر" [3].وأعلن الرئيس الفرنسي عن زيارة رسمية للجزائر في 28 فيفري 1989 ضمن سياسة دعم الشاذلي في مسعاه، وهي محاولة للتأكد شخصيا من التوجهات الجديدة للفريق الحاكم بالجزائر. والملاحظ بصراحة هو عدم تنديد فرنسا رسميا بعنف الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة.

---

[1] Benjamin STORA, op. cit., p. 82.

[2] Ibidem.

[3] عمار بن لحسن وآخرون: **الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1999، ص. 64.

وجاءت انتخابات 12 جوان 1990 لتعلن عن الفوز العريض للإسلاميين، وهو الأمر الذي أدى بميتران إلى التعبير عن انشغاله بالتطورات التي بدأت تأخذها الأوضاع في الجزائر، والتي يمكنها أن تؤثر على الهجرة في فرنسا.[1] لكن السياسة الفرنسية بقيت غير واضحة المعالم حيث فضلت المراقبة والانتظار، إلى أن قامت السلطة الجزائرية بإلغاء المسار الانتخابي عقب فوز الإسلاميين بأغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية خلال الدور الأول، حيث ظهر تردد الموقف الفرنسي غير المعلن صراحة دائما. وتفاوتت المواقف بين التصريحات العلنية والسرية مبدية عجز الإدارة الفرنسية مرة أخرى على صياغة رؤية متكاملة تتعامل مع الحدث بطريقة فعالة.[2]

وكان الموقف الأكثر تميزا عن الإجماع الفرنسي هو صوت الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، حيث وجه له أحد الصحفيين خلال قمة لوكسمبورغ المنعقدة بتاريخ14 جانفي 1992 السؤال التالي "... أريد أن أعرف رد فعلكم على الانقلاب العسكري في الجزائر؟ "[3] فرد الرئيس ميتران كما يلي: "ما أظنه هو أن المسار الذي انطلق للانتخابات في الجزائر قد تم إيقافه، وهذا يمثل فعل غير منطقي على الأقل،... صحيح أنه حدث ما نستطيع أن نسميه فراغا دستوريا جراء استقالة الرئيس الشاذلي، وقد تحتم على السلطات الجزائرية تصور إجابة لم تكن متوقعة في النص الدستوري لمواجهة هذا الفراغ... ما لم يتم إكماله في هذا الظرف حتى النهاية كان يجب أن يتم. وأن السلطات الجزائرية ستشرف نفسها إذا استطاعت أن تجد طريق الديمقراطية الضروري، والذي يمر حتما بانتخابات حرة، لقد قرروا وفقا لقناعتهم ووعيهم، وفقا للمصالح التي يرون أنها مناسبة لسلامة وأمن بلادهم...، ونرى أنه لا يحق لفرنسي أن يتدخل في النقاش السياسي الداخلي بالجزائر، لكن بالنظر لما يحدث في باقي أرجاء العالم، أين نلاحظ توجه نحو الديمقراطية في أقرب وقت، وأكرر يجب أن يصل حتى نهايته، ماذا أستطيع أن أقول لكم أكثر من ذلك إلا أن أعبر عن هذه الأمنية ."[4]

وقد أثار هذا الرفض العلني والصريح من طرف الرئيس ميتران لوقف المسار الانتخابي ردود فعل ساخطة في أوساط السياسيين في الجزائر، مم دفع بالرئيس الفرنسي إلى تنويع رسائل الصداقة تجاه الجزائر وحكومتها.

---

[1] عمار بن لحسن وآخرون، مرجع سابق، ص.65.

[2] Lucile PROVOST: **La seconde guerre d'Algérie: Le quiproquo Franco-Algérien**, France, Paris, éditions Flammarion, 1996, p. 99.

[3] Ibidem.

[4] Ibid., p. 100.

ومع حلول سنة 1993 سجل نوعا من التراجع الفرنسي عن السياسة المتبعة منذ 1988 وتأكد دعم حكومي فرنسي مباشر للنظام الجزائري، مما أحدث تحولات فعلية في علاقات فرنسا بالجزائر وأزمتها، وحدث التقارب بين البلدين لتخطي حالة التباعد والقطيعة التي خلفتها الدبلوماسية الرئاسية لميتران شخصيا. وتبلورت هذه الآمال في الخطاب السياسي الذي طرحه اليمين الفرنسي قبل أن يصل إلى السلطة التنفيذية خلال تشريعيات مارس1993 . وبعد تشكيل حكومة E.Balladeur صرح A.Juppé وزير الخارجية الفرنسي قائلا "إن فرنسا تعتزم مساعدة الحكومة الجزائرية في صراعها ضد الإرهاب"[1].

غير أن هذا الموقف المساند والداعم للنظام الجزائري لا يمكن تفسيره إلا من خلال المخاوف والهواجس الأمنية التي بدأ المجتمع الفرنسي يقلق منها، خاصة مع تزايد المد الإسلامي في الوطن العربي عموم، وتصاعد وتيرة العنف والأعمال الإرهابية في الجزائر خصوصا، واحتمال انعكاس ذلك على المجتمع الفرنسي عن طريق الجالية الإسلامية المتواجدة هناك.

والواقع أن الموقف الفرنسي قد تغير مع بداية اغتيال الرعايا الفرنسيين واختطافهم، إذ وجدت فرنسا نفسها تتحول من مجرد مراقب ومشاهد للساحة الجزائرية إلى فاعل حقيقي يتحتم عليه التفاعل بطريقة أو بأخرى مع ما يفرضه عليه تطور وازدياد العنف في الجزائر. كما كان حادث اختطاف طائرة Air Bus التابعة للخطوط الجوية الفرنسية في 24 ديسمبر 1994، ذا أصداء وآراء متضاربة عبرت عن عمق أزمة السياسة الفرنسية تجاه كل ما هو جزائري. وقد أفرزت هذه القضية مقاطعة الشركة الفرنسية للطيران للمطارات الجزائرية، مع دفع الشركاء الأوروبيين الآخرين إلى اعتماد نفس السياسة، وهو ما اعتبره الرئيس المنتخب لاحقا عبد العزيز بوتفليقة حصارا دوليا غير معلن، كما اعتبر مطالب فرنسا بضمان أمن المسافرين على خطوطها من طرف الفرنسيين مساسا بمفهوم السيادة الوطنية.[2]

إلا أن فرنسا باختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجية، قد استمرت في اتباع المسار الذي ارتسم في بداية الأزمة الجزائرية، والقائم على الدعم الصامت للنظام الجزائري، وعدم التدخل بطريقة علنية في الوقت نفسه.

[1] Lucile PROVOST, op.cit., p. 100.
[2] Ibidem.

وبعد وصول السيد جاك شيراك J. Chirac إلى السلطة سنة 1995، دعم مواقفه التي لطالما دافع عنها داخل حزبه، والمساندة للنظام الجزائري ضمنيا أو علنيا. وقد بدأ عهدته الرئاسية باستعادة المبادئ والآليات التي حكمت السياسة الفرنسية ووجهتها مند سبتمبر 1992 والمتمثلة أساسا في :

-الامتناع عن تورط مباشر في الأزمة الجزائرية كما حدث مع قضية تحويل الطائرة الفرنسية.

-التنديد والرفض الواضح والعلني للأعمال الإرهابية.

-الامتناع قدر الإمكان عن توجيه الانتقادات للنظام الجزائري القائم محاولة لإحداث تقارب ونسيان مختلف مخلفات مرحلة التعايش السياسي الفرنسي.

-تشجيع المبادلات التجارية الجزائرية – الفرنسية والإبقاء عليها في مستويات مرتفعة.

-تعميق التنسيق بين أجهزة أمن البلدين لمواجهة التهديدات الإرهابية سواء بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف – في إطار مسار برشلونة.

-السعي الحثيث لدى العواصم الغربية لتضييق الخناق على الحركات الإسلامية المدعمة للجماعات الإرهابية في الجزائر.[1]

وقد شكلت هذه المبادئ في مجملها استعادة لسياسة الحفاظ على الوضع القائم دون المبادرة بأشياء جديدة. غير أن الحركات الإسلامية المسلحة دخلت مرحلة جديدة من عمر الأزمة الجزائرية، وبدأت العمل على توريط فرنسا ودفعها نحو قطع دعمها الصامت للنظام الجزائري.

وبالفعل شهدت الساحة الفرنسية موجة من التفجيرات والأعمال الإرهابية التي هزت البلاد، لتجعلها بذلك تعايش نفس الحالة التي تتخبط فيها الجزائر ولو بصورة مصغرة، وهوالأمر الذي أدى بباريس إلى تغيير مواقفها وردود أفعالها، حيث صرح الوزير الفرنسي A. Juppé يوم 29 أوت 1995 أن : "فرنسا لا تدعم العسكريين الجزائريين وتتمنى جزائر ديمقراطية ومستقرة ".[2]

ولقد كرر الرئيس شيراك في العديد من المناسبات أن الدعم الفرنسي يجب أن يستفيد منه الشعب الجزائري، كما وافق على لقاء رئيس الدولة السيد اليمين زروال في نيويورك ليعبر بذلك

[1] Mélanie Morise SCHILBACH: **L'Europe et la question Algérienne : Vers une européanisation de la politique Algérienne de la France ?**, France, Paris, presse Universitaire de France, 1999, p. 76.

[2] صويلح مولود : **فرنسا والأزمة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2001، ص. 39.

عن الرفض الفرنسي لقطع العلاقات الجزائرية -الفرنسية، ولحالة الانسداد التي خلفتها موجة التفجيرات في فرنسا . وفي الخطاب الذي ألقاه في القاهرة في 8 أفريل 1996 حدث تطبيع العلاقات الفرنسية-الجزائرية، رغم الضغوط التي مارستها بعض الأوساط السياسية والثقافية ذات التوجهات اليسارية فقد صمم. الرئيس جاك شيراك مع فريقه الحكومي إعادة الحوار وتحسين العلاقات مع الجزائر، وبدأ التحضير للقاء القمة بين الرئيسين زروال وشيراك.[1]

غير أنه وقبل ثلاثة أيام من اللقاء جاء تفجير جديد في Le réseau express régional (R.E. R) كرسالة مباشرة من الجماعات الإرهابية ليغير من مضمون التصريحات الرسمية الفرنسية التي بدأت تتحدث من جديد عن ضرورة مرافقة الدعم المالي الاقتصادي بالتطور الديمقراطي لتعصف بذلك بكل الجهود الرامية لإتمام اللقاء. وازداد الأمر سوء بعد حادثة اختطاف **الرهبان** الفرنسيين السبع واغتيالهم في 23 ماي1996 ثم اغتيال رئيس الأساقفة Mgr Claverie ، والتفجير الذي وقع في 3 ديسمبر 1996 في محطة Port Royal بباريس .وهو ما دفع بفرنسا للدخول في حلقة جديدة من حلقات التباعد الرسمي عن النظام الجزائري، نزولا عند الضغط الذي مارسته الجماعات الإرهابية لقطع الارتباط الوثيق بينه وبين فرنسا [2]. وهو الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى محاولة تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من الطابع الثنائي عبر مناشدة المجتمع الدولي خاصة الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لوضع حد لتهديد المصالح الفرنسية من طرف الجماعات الإرهابية.[3]

وبلهجة جديدة و قاسية صرح وزير الخارجية الفرنسي Hervé de Charrette أمام لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الفرنسي أن"السلطات الجزائرية تحاول استدراج وتوريط باريس لتحصيل دعم لا نتمناه" [4]، كما كان وصول الوزير الأول L Jospin. في 27 جانفي 1997 على رأس حكومة جديدة نتيجة لضغط الرأي العام الفرنسي بتدخل فرنسا في الأزمة الجزائرية نظرا لما يمثله من تهديد خطير للفرنسيين وقد عبروا عن هذا بشعار Vous »

vous êtes battus contre nous, débrouillez-vous maintenant sans nous ».[5]

[1] صويلح مولود، مرجع سابق، ص. 40.

[2] Nicole GRIMAUD: **La politique extérieure de l'Algérie**, France, Paris, édition Kartala, 1984, p. 89.

[3] Ibidem.

[4] Benjamin STORA, op. cit., p. 57.

[5] Ibidem.

وهو الأمر الذي دفع الرئيس الفرنسي إلى حل البرلمان.

كما أدى تزايد العنف في الجزائر إلى بلورة ملامح سياسة جديدة تجاهها، حيث اعترف أن الحكم في الجزائر يستعمل العنف، وقد دعم موقف Jospin الصادر عن حكومة اليسار تقرير اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان والذي نشر للرأي العام في 01 أكتوبر1997 في ثلاث صفحات، حيث اتهم الحكومة الجزائرية بالمساس المتكرر بحقوق الإنسان. وقد تزامن التقرير مع الظروف الدولية والإقليمية المنادية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول باسم حقوق الإنسان.[1] وبالتالي مثلت القضية الجزائرية المحرك الرئيسي والاعتبار الأول لوضع وتحديد السلوك الفرنسي الخارجي تجاه الجزائر.

غير أنه فيما بعد جاءت سلسلة من الزيارات والرسائل المتبادلة خلال سنتي1999 و2000، حيث سعى زعيم التيار الاشتراكي من خلالها إلى طي صفحة الخلافات التي عرفتها العلاقات الثنائية على خلفية مواقف الحزب الاشتراكي حيال الوضع السائد في الجزائر.

وقد كانت زيارة وزير الداخلية Jean-Pierre Chevènement في جويلية 1999 لإعادة الدفء إلى العلاقات الفرنسية الجزائرية. ومثلت تتمة للمسار الذي بدأه خلال الاجتماع الخامس لوزراء داخلية دول الضفة الغربية للمتوسط، المنعقد في21 و 22جوان 1999 والذي كان فرصة لإعادة بعث هذه العلاقات.

كما قام الوزير الفرنسي بإبلاغ الرئيس الجزائري بوتفليقة رسالة شفوية من نظيره الفرنسي شيراك، فترجم اللقاء من طرف الأوساط السياسية المراقبة داخل البلدين،على أنه انطلاقة لحوار أكثر جدية بين النظامين، بغرض تحقيق هذه الإرادة في تطبيع العلاقات الفرنسية الجزائرية على أرض الواقع. وقد أعلن Chevènement أن باريس ستقوم بتحرير منح التأشيرة للجزائريين الراغبين بالذهاب إلى فرنسا وهي القضية التي لطالما وضعت العلاقات الفرنسية-الجزائرية في مواجهة دائمة.[2]

[1] صويلح مولود، مرجع سابق، ص. 44.

[2] Jean- François DAGUZAN: **Les relations Franco- Algérienne, ou la poursuite des amicales incompréhensions**, Annuaire des relations internationales, Belgique, Bruxelles, Bruylant, 2001, p. 447.

ومن ناحية أخرى دعا الرئيس الجزائري إلى إقامة علاقات جديدة متميزة، مشيرا إلى أن "الجزائر ترغب في إقامة علاقات ممتازة، لا مهمشة ولا عادية، بل علاقات خاصة يحتذى بها مع فرنسا"[1]. وقد رحب جاك شيراك بهذه المبادرة وأعلن رغبته في تجديد العلاقات وتعميقها.

المطلب الثاني: دعم العلاقات وتكثيف الروابط الثنائية.

لقد ساعد وصول جاك شيراك للسلطة عام 1995 على تبني سياسة تسعى لاستعادة مكانة فرنسا الديغولية في العالم العربي، حيث كانت لفرنسا الديغولية "سياسة عربية" تقوم على تحقيق مصالحها الوطنية، وتمكنت من اكتساب موقع متقدم لدى الساسة والشارع العربي في أعقاب اندلاع حرب عام 1967، بعد أن أثبت ديغول أنه لا يتبع السياسة الأمريكية في صراع الشرق الأوسط من خلال حظر تصدير السلاح إلى إسرائيل التي بدأت بالحرب.

كما سعى الرئيس شيراك إلى إعادة تشكيل السياسة الخارجية الفرنسية وصياغتها بالشكل الذي يتناسب ومعطيات العالم العربي. وفي هذا السياق صرح في خطاب له في القاهرة في أفريل 1996 موضحا الخطوط العريضة حيث قال: "**سياسة فرنسا العربية يجب أن تكون ركنا مهما في سياستنا الخارجية، إني أرغب في إعطائها بعدا جديدا**"[2]. وفي نفس الإطار جاء تصريحه أمام البرلمان الأردني في أكتوبر 1996 قائلا بأن: "**عملية السلام في الشرق الأوسط لن تتحقق دون قيام دولة فلسطينية مستقلة**"[3].

وقد عمل شيراك على مواصلة نفس السياسة الديغولية، ففيما تعلق بالعالمية صرح قائلا: "**إن فرنسا عملت دائما على كسب علاقات صداقة مع العالم بأسره ... وستعمل في المستقبل على الحفاظ عليها، وتوطيد أواصرها خاصة تلك التي ربطتها مع بلدان شمال إفريقيا والتي تقع وبالموازاة مع فرنسا في جنوب الحوض المتوسط الذي يجعل من مصيرنا واحد.**"[4]

---

[1] Jean- François DAGUZAN, op. cit., p. 448.

[2] Abdallah AL ASHAAL: «quelle réflexions sur la politique de la France dans le monde arabe», études mélanges, p. 360, sur : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001214.pdf, consulté le 17 février 2013.

[3] جاك شيراك، مرجع سابق، ص. 98.

[4] المكان نفسه.

والحقيقة أن التقارب الفرنسي العربي في عهد شيراك لم يقتصر على البعد السياسي فقط بل ساهم أيضا في تعزيزه البعد الاقتصادي والتجاري.

وبخصوص مفهوم عظمة فرنسا فقد قال شيراك:" **فرنسا بلد عظيم إنني أتأكد من ذلك كلما استقبلني رجل دولة، فمن خلال شخصي يكرم وطن حقوق الإنسان وآداب السلوك**".[1]

كما ركز على مبدأ استقلالية القرار الفرنسي والذي تجلى بوضوح في حرب العراق 2003، عندما عارض الحرب بقوة. وندد بالتوجه الانفرادي للولايات المتحدة الأمريكية سواء باتخاذ القرارات أو حتى في السلوكيات والأفعال. ففي خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في إشارة واضحة إلى الغزو الأمريكي للعراق، قال جاك شيراك " :**في عالم اليوم لا يمكن لأحد أن يعمل لوحده، أو يتحرك لوحده باسم الجميع، ولا يمكن لأحد أن يقبل الفوضى في المجتمع من دون قواعد... لا يوجد بديل للأمم المتحدة... التعددية أمر أساسي، ووحده مجلس الأمن الدولي الذي يضع حدود لاستخدام القوة، ولا يمكن لأي أحد استنادا للحق في استخدام حقه الوقائي من جانب واحد**".[2]

وفي نفس سياق استعادة وتعزيز صورة فرنسا الديغولية في العالم العربي، جاء توطيد العلاقات وتكثيف الروابط الثنائية مع الجزائر على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1ـ المستوى السياسي:

لقد قام مسؤولون فرنسيون بسلسلة من الزيارات إلى الجزائر، كما قام نظرائهم الجزائريون بزيارات مماثلة إلى فرنسا تمهيدا لزيارة الدولة التي قام بها الرئيس بوتفليقة إلى باريس في 14ـ17 جوان 2000 حيث كانت هذه الزيارة الأولى من نوعها بعد الزيارة التي قام بها الشاذلي بن جديد منذ سنة 1983، لخصت أكثر من38 عاما من العلاقات بين البلدين. أين عبر عن كل ما حدث وشهدته هذه العلاقات خلال هذه الفترة، وذلك في حديث له أمام المجلس الوطني الفرنسي يوم 14 جوان، حاول من خلاله الرئيس تفسير الغموض الذي ساد العلاقات بين البلدين، داعيا إلى إقامة علاقات جديدة مميزة.

---

[1] جاك شيراك، مرجع سابق، ص. 135.

[2] Paul GALLI: «France: factors shaping foreign policy, and issues in U.S French relations», working paper, prepared by the congressional research service for the members and committees of congress, 21 May, 2008, pp 05-11, p. 07.

وقد رحب الرئيس الفرنسي بهذه المبادرة وأعلن عن رغبته في تدعيم هذه العلاقات بتكثيف الروابط الثنائية الاجتماعية والثقافية وخاصة الاقتصادية والمالية. وقد كانت زيارة L.Jospin في السداسي الأول لسنة 2001 إلى الجزائر تكريسا للبعد السياسي الجديد، لا سيما وأنها تأتي في أعقاب زيارة الرئيس الجزائري لباريس، كمؤشر لوضع حد نهائي لمرحلة القطيعة التي ميزت العلاقات الثنائية، حيث سعى زعيم التيار الاشتراكي إلى طي صفحة الماضي الموسومة بالخلافات التي هزت النظامين.

والواقع أن تحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر والإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها هذه الأخيرة، ساهم في فتح فترة جديدة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر تمهيدا إلى تطبيع العلاقات التي يسعى الطرفان إليها بعيدا عن الاعتبارات التاريخية.

وهو ما تدعم بفعل زيارة الدولة للرئيس الفرنسي جاك شيراك من 2 إلى 4 مارس 2003 ، حيث دعا إلى الحرص على علاقات متوازنة ومحترمة بين الغرب والعالم العربي والإسلامي، واستبعد أن يكون مقدرا لكليهما أن يتحاربا. وقد تم التوقيع على "إعلان الجزائر" الذي ينص على شراكة فرنسية- جزائرية سياسية واقتصادية وثقافية، تقوم على أربعة محاور أساسية:

- حوار سياسي منتظم.
- تعزيز التعارف الثنائي في خدمة الإصلاحات في الجزائر.
- دعم العلاقات الاقتصادية.
- مواصلة العمل في مجالي الذاكرة والتاريخ المشترك لعلاقات البلدين.

وعلى إثرها، تم في جوان 2003 استئناف الرحلات الجوية إلى الجزائر لشركة Air France التي توقفت في ديسمبر 1994 بعد عملية احتجاز الرهائن.[1]

كما تعهد جاك شيراك خلال الخطاب الذي ألقاه أمام البرلمان الجزائري يوم الاثنين 3 مارس 2003بإقامة علاقات قوية تسودها الثقة مع الجزائر مهاجما «صراع الحضارات»، واعتبره فخا، داعيا إلى علاقات متوازنة بين الغرب والعالم العربي. وأكد بأن زيارته للجزائر تعكس بجلاء إرادة فرنسا في

[1] أنظر: «شيراك يدعو لعلاقة متوازنة بين الغرب والعرب»، الأربعاء 05 مارس 2003، على: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_2812000/2812439.stm، أطلع عليه في: 14 ديسمبر 2012.

بناء علاقات قوية مع الجزائر مبنية على الثقة والصفاء. ودعا شيراك إلى علاقة متوازنة وعادلة ومحترمة بين الغرب والعالم العربي المسلم.

وفي عهد الرئيس جاك شيراك فتح لأول مرة ملف حرب الجزائر التي تم الاعتراف بها أول مرة سنة 2000 بعد أن ظلت إلى غاية ذلك التاريخ تدعى أحداث الجزائر. وقد جاء هذا الاعتراف متزامنا مع صدمة تلقاها المجتمع الفرنسي على إثر الشهادات المثيرة التي نشرتها جريدة Le Monde لمجاهدات جزائريات تعرضن للتعذيب والاغتصاب على أيدي الجنود الفرنسيين. وقد كان فتح ملف التعذيب نقطة تحول في الوعي الفرنسي والإدراك لحقائق الفترة الاستعمارية.

وجاء بعد ذلك كتاب الجنرال بول أوساريس ليرسم صورة قاتمة عن الممارسة الاستعمارية، ويضع الفرنسيين أمام حقائق أقل إشراقا مما تعلموه عن الرسالة الحضارية للاستعمار الفرنسي. فبدأ النقاش الفرنسي الخالص مشكلا صدمة للمجتمع ونخبه. وقد تطلب استيعاب الصدمة قرارات سياسية كان من ضمنها الاعتراف بحرب الجزائر، والإعلان عن فتح الأرشيف أمام الباحثين المتخصصين في تاريخ الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر. وفي مقابل ذلك لم تبادر الجزائر إلى تناول المسألة أو التعليق عليها، غير أن الجدل حول حقيقة ما جرى تم استغلاله سياسيا من قبل اليمين الفرنسي الذي أحكم سيطرته على الساحة السياسية الفرنسية مع تشدد مواقفه التي جعلته قريبا من اليمين المتطرف. وهكذا تحول تمجيد الاستعمار إلى رد سياسي على التيار الداعي إلى اتخاذ مواقف أكثر جرأة في اتجاه الاعتراف بالجرائم الاستعمارية والاعتذار عنها. وبالتالي جاء اعتماد قانون 23 فيفري سنة 2005 كرد فعل عنيف من قبل اليمين وبقية النخب الفرنسية بما فيها اليسار الذي زكى القانون المتسبب فيما بعد في توتر غير مسبوق في العلاقة بين البلدين.[1]

ولقد نددت الجزائر بهذا القانون، حيث صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في جوان 2005بأن هذا القانون يدل على " نزعة إلى الإنكار والرجعية" ووصف الاستعمار بأنه واحد من أكبر الجرائم ضد الإنسانية. مما أدى إلى تدخل شيراك شخصيا لإعادة صياغة القانون في 15 فيفري 2006، وبناءا على اقتراح شيراك تم إلغاء المادة الرابعة المثيرة للجدل في القانون التي تنص على الدور الإيجابي للاستعمار الفرنسي ما وراء البحار وخصوصا في شمال إفريقيا. وكان هذا من بين الأسباب التي حالت دون توقيع معاهدة الصداقة بين البلدين، حيث رأت السلطات الجزائرية في 8 ماي 2006 أنه لتوقيع معاهدة الصداقة

[1] إبراهيم عبد اللّه: «أمام قانون تمجيد الاستعمار»، الاثنين 09 جويلية 2012، على:
http://www.djazairess.com/elayem/130063 ، اطلع عليه في: 28 فيفري 2013.

لابد من تقديم اعتذارات رسمية عن الجرائم التي ارتكبت في عهد الاستعمار، وأصبح مألوفا أن يتحدث الرئيس بوتفليقة بوضوح عن هذا المطلب في خطاباته الرسمية.[1]

2ـ المستوى الاقتصادي.

تطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الجزائر بسرعة كبيرة منذ عام 1999، إذ تعد فرنسا المورد الرئيسي للجزائر بحصة 15,1٪ من سوق الواردات. كما زادت المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر بثلاثة أضعافها في غضون اثنتي عشرة سنة، حتى قدرت عام 2010 بـ10,58 مليار يورو، منها4,40 مليار يورو من الواردات، و5,75 مليار يورو من الصادرات.

وتعتبر الجزائر شريك فرنسا التجاري الأول في أفريقيا، وثالث سوق للصادرات الفرنسية خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بعد الصين وروسيا.[2] كما تعتبر الاستثمارات الفرنسية في الجزائر متقدمة جدا مقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة المتواضعة للبلدان الأخرى. وقد شهدت حركية الاستثمارات الفرنسية في الجزائر ازدهارا كبيرا في السنوات الأولى من الألفية الجديدة – مقارنة بالدول المغاربية الأخرى – بفضل عودة الاستقرار السياسي والأمني، وخوض الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بغرض الانتقال إلى اقتصاد السوق، والشروع التدريجي في وضع الإطار القانوني والتنظيمي، لرفع كل الحواجز المفروضة في السابق على الاستثمار الأجنبي وأخذ التدابير اللازمة لتشجيعه.

والواقع أن فرنسا ثاني مستثمر في قطاع المحروقات في الجزائر بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأول مستثمر في باقي القطاعات الأخرى خارج المحروقات. ففي هذا القطاع الحيوي بالنسبة للجزائر كمنتج وبالنسبة لفرنسا كمستهلك ومستثمر، تعتبر شركة " توتال " الفرنسية المجموعة البترولية الفرنسية الوحيدة التي كانت لها وجود مباشر في الجزائر قبل عام2000 ، فبعد تأميم مصالحها في بداية عام1971سجلت هذه الشركة البترولية الفرنسية عودة ملحوظة في قطاع

---

[1] «المحطات الرئيسية في العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ العام 2000 »، الاثنين 17 ديسمبر 2012، على: http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data/2012/12/12-17/17e28.htm ، اطلع عليه في: 01 أفريل 2013.

[2] «فرنسا والجزائر: العلاقات الثنائية»، على: http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie#sommaire_3، اطلع عليه في: 15 مارس 2013.

المحروقات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة. فهي تشارك حاليا طبقا للعقد المبرم عام1995 ، بنسبة 35 % في حقول الغاز والسوائل بـ " تين – فوري -تابنوقورت" ، إلى جانب سونطراك% 35 وريبسول الاسبانية% 30 ، [1]

كما استطاعت الشركة الفرنسية توتال تسجيل خطوات استثمارية كبيرة خلال سنوات الانفراج السياسي في الجزائر، حيث وقعت مع شركة " اركو – الجزائر" في سبتمبر 1999 على عقد يسمح للشركة الفرنسية بالحصول على % 40 من أسهم اقتسام إنتاج" ، ومن جهتها ظفرت شركة " اونتروبوز " الفرنسية عام 2001 بعقد قيمته 89 مليون دولار لتطوير إنتاج حقل " منزل الجنات – شمال.

وأبرمت في أكتوبر 2001 اتفاقية مع شركة سونطراك الجزائرية للحصول على اكتشافات جديدة في مجال المحروقات في الصحراء الجزائرية. وقد بلغ في الفترة ما بين2002 / 2008 عدد المشاريع الاستثمارية بصفة عامة 121 بقيمة 39376 مليون دينار جزائري.

أما خارج قطاع المحروقات، فيعد قطاع السيارات قطاعا جد حيوي بالنسبة للاستثمارات الفرنسية في الجزائر، حيث يعد الاستثمار في قطاع السيارات في منطقة المغرب العربي عموما نشاط مهم في الاقتصاد الفرنسي، والذي تنامى بصورة متزايدة في السنوات القليلة الماضية، ومتوقع أن تزداد في السنوات المقبلة، خاصة بسبب زيادة الطلب على السيارات الجديدة من طرف الطبقة الوسطى في كل من تونس والجزائر والمغرب. [2] لاسيما مع ما عرفته الجزائر من سياسة البيع بالتقسيط. [3]

3ـ المستوى الثقافي.

تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة سياستها الخارجية، خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتابعة عبر السنوات والعقود، بضرورة حفاظها

[1] Amor KHELIF: «la reforme du secteur des hydrocarbures en Algérie de la dépendance économique à … la dépendance économique », NAQD , revue d'études et de critique sociale , Alger , centre national du livre n 12 , printemps - été 1999, pp 166-186 , p. 169.

[2] « Évolution des déclarations d'investissements période 2002-2008 », Agence nationale algérienne pour développer les investissements, sur : http://www.andi.dz/?fc=b_declare, consulté le 04 avril 2013.

[3] « L'industrie automobile française au Maghreb : caractéristiques des marches et stratégies des acteurs, pour une stratégie renforçant les synergies entre chaque acteur », p. 06, sur : http://www.industrie.gouv.fr/pdf/etudeauto.pdf, consulté le 02 avril 2013.

على مكانة ثقافية ولغوية متميزة عالميا، وبالخصوص في مجال نفوذها التاريخي في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب).

ومن أجل تكريس تواجدها الثقافي غداة استقلال الجزائر، عمدت فرنسا إلى الحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدات الاستقلال والنصوص المرافقة لها ، بالإضافة إلى تشجيع ودعم اللغة الفرنسية بمدارس التعليم الرسمي. وقد تحصلت فرنسا في الجزائر بحكم إعلان المبادئ حول التعاون الثقافي المرفق باتفاقيات أيفيان للاستقلال، على الحق في ملكية05 مراكز بحوث 18 ثانوية، 2430مؤسسة تعليم ابتدائي موزعة عبر كل التراب الجزائري [1]. هذا بعد أن كانت ولمدة 132 سنة تعرقل تعليم الجزائريين بأي لغة كانت، وكان التعليم وظيفة تحضيرية للنخب.

إن تعليم اللغة الفرنسية والتعليم باللغة الفرنسية ودعم ونشر الثقافة الفرنسية تنصب في صميم العلاقات الثقافية بين البلدين وذلك من خلال:

- تقديم الدعم لتحسين التعليم الأساسي والمستمر لمدرسي اللغة الفرنسية سواء في المدارس الثانوية أو في التعليم العالي،
- دعم طلاب الدكتوراه في اللغة الفرنسية،
- مساندة إقامة مراكز للبرامج المكثفة لتعليم اللغات في 35 جامعة في الجزائر.

و يستند التعاون إلى شبكة ثقافية فرنسية قائمة منذ عام 2000 تضم خمسة مراكز ثقافية في الجزائر العاصمة وعنابه ووهران وقسنطينة وتلمسان. وفتحت مدرسة ألكسندر دوما الثانوية الدولية أبوابها مجددا في الجزائر العاصمة في عام 2002، حيث يتعلم فيها أكثر من ألف تلميذ. [2]

كما تطور التعاون الثقافي بين البلدين إلى مجالي الأمن والدفاع بخطى واثقة وتتمحور الأنشطة في مجال الدفاع حول:

- تقديم الخبرات للجيوش وتدريب قوات النخبة.

[1] سالم برقوق: «الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي»، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 3، ماي 2008، ص ص. 2-7، ص. 2.
[2] «فرنسا والجزائر: العلاقات الثنائية»، مرجع سابق.

- تعليم اللغة الفرنسية في الوسط العسكري.[1]

ويبقى تعليم اللغة الفرنسية أولوية للمتدربين الجزائريين الذين يلتحقون بمدارس التدريب التابعة لفرنسا، كما يرتكز التعاون الفرنسي في مجال الأمن الداخلي في المجالات الرئيسية التالية: مكافحة الإرهاب والإجرام المنظم والهجرة غير الشرعية وتزوير الوثائق، وكذلك في برنامج واسع النطاق لدعم عصرنة قوات الحماية المدنية الجزائرية.

المبحث الثاني: الخطاب اليميني تجاه الجزائر من 2007 إلى 2012

سوف نتناول في هذا المبحث مطلبين، نتطرق في أولهما إلى أهم توجهات فرنسا وسلوكياتها في ظل حكم ساركوزي، مع القيام بأوجه مقارنة مع سابقه جاك شيراك، ومدى انتهاجه النهج الديغولي. أما المطلب الثاني فسنخصصه لأهم أسباب تأزم العلاقات بين البلدين وانعكاسات ذلك على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري.

المطلب الأول: المعادلات السياسية الجديدة في عهد نيكولا ساركوزي.

أكد نيكولا ساركوزي على مبدأ العالمية بقوله: " **أول هدف هو تحقيق أمن واستقلال فرنسا، وبما أن مصالحنا هي مصالح شاملة فإن مسؤوليتنا هي كذلك مسؤولية عالمية**"[2] وبخصوص مبدأ العظمة فقد عبر ساركوزي في كتابه Ensemble عن عظمة فرنسا، عندما خصص فصلا كاملا تحت عنوان معجزة فرنسا قائلا: " **عندما أفكر في فرنسا، لا أقارنها بأي بلد آخر أو إقليم... لأن فرنسا بالنسبة لي معجزة**"[3]. غير أنه نبه إلى أن هذه المعجزة ضعيفة عما كانت عليه في الماضي حيث قال:" **فهل ندرك أننا ساهمنا في إتلافها؟... بماذا يمكن أن نجيب على أبنائنا وأحفادنا عندما يسألوننا عن ميراثنا الطويل عبر مختلف العصور؟.. فإذا تم انتخابي رئيسا لفرنسا سوف أتبنى مشروعا قوميا تربويا ضخما، أتحمل مسؤوليته أمام البرلمان وأمام الدولة، يعيد الخلق والإبداع بين الفن والثقافة، لأن أزمتنا هي أزمة عدم الثقة في النفس في المقام الأول... فإلى الذين قدموا لي حصة من**

[1] «فرنسا والجزائر: العلاقات الثنائية»، مرجع سابق.

[2] «La France, puissance d'avenir», Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française, **Politique Internationale,** Paris, institut française des relations internationales (IFRI), n 115, printemps 2007, pp 02-10, p. 02.

[3] Extrait de «Ensemble», le nouveau livre de Nicolas Sarkozy, sur : http://www.xoeditions.com/spip.php? article187, consulté le 10 avril 2013.

تاريخنا وثقافتنا ومثلنا وبدؤوا مسيرة العظمة، الذين استمد منهم فخري لكوني فرنسي، أعدهم بالوفاء بالتزامي". [1]

إلا أن ساركوزي قد تعرض للنقد بخصوص ركيزة الاستقلالية، حيث أنه وبمجيئه للحكم عام 2007، وفي إطار الندوة التي نظمتها مؤسسة الأبحاث الإستراتيجية في الكلية العسكرية بعنوان "فرنسا الدفاع الأوروبي والحلف الأطلسي في القرن 21" أعلن العودة إلى القيادة العامة للحلف في 11مارس2009 ، والذي صادق عليه البرلمان بالأغلبية في 17 مارس من ذات السنة، حيث صرح قائلا : "أن هذا القرار من مصلحة فرنسا ومصلحة أوروبا" [2]، وشدد على أن فرنسا ستكون أكثر نفوذا وأقوى. [3] بعد إتمام عملية الانضمام إلى القيادات العسكرية للناتو التي انسحبت منها عام 1966 لأن " الغائبين دائما على خطأ، ولأن فرنسا يجب أن تقود وليس أن تخضع، ولأنه علينا أن نكون حيث تتخذ القرارات والمعايير بدلا من الانتظار في الخارج لتبلغ لنا هذه القرارات" [4].

كما شدد الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي على أن عودة باريس إلى قيادات الناتو تعزز من استقلاليتها ومن الدفاع الأوروبي قائلا : " هذا القرار لا يعيد النظر باستقلال الردع النووي الفرنسي، ولا بحرية التقدير بشان إرسال قوات إلى الخارج" [5].

وقد برر ساركوزي انضمامه مجددا للقيادة العامة في حلف الشمال الأطلسي بعدما تم انتقاده بأن هذا التصرف ينقص من قيمة فرنسا ومن استقلاليتها في اتخاذ القرارات . لذلك وأثناء تقديمه " الكتاب الأبيض" في 17 جوان 2007، والخاص بإعادة تنظيم قوات الدفاع الفرنسية، لم ينس أن يذكر بالثوابت الفرنسية التي خطها الرئيس الراحل الجنرال ديغول

---

[1] Extrait de «Ensemble», le nouveau livre de Nicolas Sarkozy, op. cit.

[2] Ibidem.

[3] «البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة إلى الحلف»، على:
http://www.france24.com/ar/20090316-france-sarkozy-marches-back-into-nato-command،
اطلع عليه في: 03 مارس 2013.

[4] المكان نفسه.

[5] هادي يحمد: «ساركوزي يقترب من أمريكا عبر الأطلسي»، على:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1212925430847&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout، اطلع عليه في: 03 مارس 2013.

قائلا: " **إن اللجنة التي كلفت بصياغة الكتاب الأبيض خلصت إلى أنه ليس هنالك أي مانع من مشاركتنا في الأجهزة العسكرية لحلف شمال الأطلسي**"[1].

وأضاف ساركوزي أمام ثلاثة آلاف عنصر من القوات المسلحة والشرطة الفرنسية: "المبادئ التي فرضها الجنرال ديغول سأجعلها شروطي في علاقاتنا بالأطلسي "[2].

وتتمثل تلك المبادئ في:

- محافظة فرنسا على استقلالها وحريتها في المشاركة في أي عملية يقوم بها الحلف.
- عدم خضوع القيادة العسكرية الفرنسية في زمن السلم لأي من أوامر قيادة الناتو.
- محافظة فرنسا على قدرتها الردعية كاملة، واستقلالية قرارها في استعمال السلاح النووي.

وقد عبر عن ذلك بقوله:"في الواقع، أنا أرى أن الصداقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لازمة لتوازن العالم، ولكن يجب أن نفهم جيدا معنى كلمة صداقة، الصداقة بالنسبة لي هي أن تكون مع أصدقائك وقت الشدة، وأن تقول لهم إذا ما أخطئوا، ولذلك فإن الصداقة لن تكون حقيقية إلا إذا توفرت الحرية، وأنا أريد فرنسا حرة وأوروبا حرة، وأنا أطلب من أصدقائنا الأمريكيين أن يتركونا أحرارا، أحرار في أن نكون أصدقاءهم"[3].

وفيما يأتي أبرز ملامح السياسة الخارجية في عهد ساركوزي:

- **تفادي العداء مع الولايات المتحدة** دون إلغاء كامل للإرث الديغولي وفي خطاب النصر الذي ألقاه مساء اليوم الذي شهد فوزه في انتخابات الرئاسة، قال ساركوزي إن «**الولايات المتحدة تستطيع أن تعول على صداقة فرنسا**» . وإذا كان قد سبق له أن انتقد الحرب الأمريكية في العراق واصفا إياها بـ«الخطأ التاريخي»، فإن ساركوزي حريص على ألا تأخذ أية تباينات في المواقف بين باريس وواشنطن منحى عاطفيا وانفعاليا ومن حيث الشكل، فمقابل مصطلح "العالم المتعدد الأقطاب" الذي رآه شيراك ملائما من أجل تحجيم نفوذ الولايات المتحدة، فضّل ساركوزي استخدام مصطلح "التعددية". غير أنه من حيث المضمون، فقد ثارت خلافات مع الولايات المتحدة حول بروتوكول كيوتو وارتفاع درجة حرارة الأرض، والبعد العالمي لحلف الأطلسي، وتنظيم الوجود

[1] هادي يحمد، مرجع سابق.
[2] المكان نفسه.
[3] «La France, puissance d'avenir», op. cit., p. 06.

العسكري الغربي في أفغانستان، وصولا إلى قضية «التنوع الثقافي» ، بما يعني عدم هيمنة الثقافة الانغلو سكسونية على العالم. وهي نقطة يبدو موقف ساركوزي منها بمثابة امتداد واضح لرؤية شيراك.

- **المشروطية في العلاقات مع روسيا والصين:** حدد ساركوزي كأولوية له في إطار العلاقات مع روسيا والصين، تحسين أوضاع حقوق الإنسان في هذين البلدين، بينما كان سلفه شيراك حريصا على ألا يثير هذه القضية الشائكة معهما. وسعى ساركوزي لتبني موقف المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي فاتحت الرئيس فلاديمير بوتين في قضية تسلط روسيا على الشيشان، دون أن تفقد في الوقت نفسه المكاسب الاقتصادية التي تجنيها بلادها من علاقتها مع موسكو.

كما يعارض ساركوزي رفع الحظر الأوروبي على مبيعات الأسلحة للصين، خلافا لتوجه شيراك في هذا الخصوص.

- تشديد العقوبات على الخرطوم بشأن الوضع في دارفور.
- **التخلي عن** «السياسة العربية لفرنسا» وهي السياسة التي وضع أسسها الجنرال شارل ديغول عام 1967، وحرص جاك شيراك على استمراريتها دون أن تحقق نجاحا لافتا. وقد أكد ساركوزي أكثر من مرة على الأهمية التي يوليها لمسألة «أمن إسرائيل» الذي يتم ضمانه عن طريق إقامة دولة فلسطينية «مستقلة وقابلة للحياة». ويرى أنه يجب أن تتدخل السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط في إطار سياسة أوروبية مشتركة.
- **التشدد ضد برنامج إيران النووي** فلم يستبعد ساركوزي أن تتخذ فرنسا عقوبات – خارج إطار الأمم المتحدة – ضد إيران.
- **معارضة إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي**، لأسباب جغرافية تتعلق بوجود جزء من تركيا ضمن قارة آسيا، وهو ما «يهدد الهوية الأوروبية الموحدة». غير أن الحرص على الجذور المسيحية للاتحاد الأوروبي التي سبق أن أشارت إليه المستشارة أنجيلا ميركل لا يبدو غائبا عن دوافع ساركوزي، حتى وإن لم يصرح به. ويدعو عوضا عن انضمام أنقرة إلى عقد اتفاقيات شراكة متميزة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.[1]

[1] وائل الريماوي: «الخطوط الجديدة في السياسة الخارجية الفرنسية»، على: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/05/17/88694.html، اطلع عليه في: 03 ماي 2013.

- **توسيع أروبا**: أيد ساركوزي التقارب بين كل من أوكرانيا وجورجيا مع حلف شمال الأطلسي، خلافا لموقف شيراك. حيث تحدث في مؤتمر صحفي عقده يوم 28 فبراير 2011، عن دول أوروبا الشرقية باعتبارها «الشقيقات الأوروبيات».
- «تطوير» السياسة الفرنسية في أفريقيا من خلال دعوته إلى «طيّ صفحة المجاملات والمسلمات» بين فرنسا وأفريقيا، كما رفض في الوقت نفسه مبدأ إبداء «الندم» والاعتذار عن الأخطاء والجرائم التي ارتكبت في عهد الاستعمار الفرنسي لإفريقيا. وحين صرح في باماكو وفي كوتونو (بنين) في فبراير 2010، أن «فرنسا ليست بحاجة من الناحية الاقتصادية لإفريقيا»، فإن الوزير المرشح للرئاسة حينها أثار قلق عدد من الدول الأفريقية التي رأت في هذا التصريح تلويحا بتخلي باريس عن القارة السمراء. وجاء إعلانه عن حرصه على تقديم يد المعونة لأفريقيا بعد ساعات من انتخابه، بمثابة محاولة واضحة لتهدئة المخاوف الأفريقية.[1]

ويمكن القول أن الخطوط العريضة لسياسة ساركوزي الخارجية لا تحمل تغيرات جوهرية إذا ما قورنت بسياسة سلفه، لكنها تحمل مؤشرات أو ملامح تظهر اقترابها أكثر من سياسة اليمين المحافظ في الولايات المتحدة، ومن بين هذه الملامح تبنيه لمبدأ تشديد العقوبات على كل من السودان وإيران.. وإعلائه من أهمية ضمان «أمن إسرائيل» دون الإعراب عن موقف مؤيد وصريح لعودة الحقوق العربية المغتصبة.

المطلب الثاني: تأزم العلاقات الفرنسية الجزائرية.

ينظر الفرنسيون للجزائر باعتبارها بلدا عربيا مؤثرا في السياسة الفرنسية، لامتلاك الجزائر جالية كبيرة في فرنسا، حيث أصبح تأثيرها جليّا وخطيرا في الداخل الفرنسيّ، هذا الأخير الذي يشهد تجاذبات ونقاشات حادة حول قضايا الدين الإسلاميّ والإرهاب والحجاب والنقاب والمآذن وقانون تمجيد الاستعمار.. إضافة لسجالات القوانين اليمينية المتطرفة، المعبّرة عن صراع الهوية الفرنسية مع الهوية الجزائرية العربية، والصراع بين الديانة الإسلامية والديانة المسيحية رغم أن فرنسا "دولة علمانية". وتمثل هذه الخلافات جوهر الصورة النمطية الذهنية المتشكّلة لدى النخب الفرنسية عن الجزائر، وجوهر الصورة الذهنية المتشكلة عن فرنسا لدى الجزائريين.

[1] وائل الريماوي، مرجع سابق.

وتربط الجزائر علاقة حساسة بفرنسا، جعلتها لا تقبل المضي قدما نحو تطوير العلاقات مع باريس، دون مناقشة مسألة اعتذار الفرنسيين عن استعمار الجزائر، وإقرار تعويضات مالية لضحايا التفجيرات النووية في مدينة رقان الجزائرية مطلع ستينيات القرن الماضي، ومناقشة انعكاسات إقرار الفرنسيين قانون 23 فبراير 2005 لتمجيد الاستعمار، وهي المسائل التي يرفض اليمين الفرنسي- خاصة اللوبي الفرنسيّ- مناقشتها مع الجزائريين، إيمانا بأطروحة "الجزائر فرنسية".[1]

ورغم ارتباط الجزائر بالسوق الدولية والرأسمالية العالمية منذ تولي الرئيس بوتفليقة الحكم سنة 1999، فهي لم تقبل طيّ مسألة الاعتذار الفرنسيّ للجزائر عن حقبة الاستعمار، وتسعى لتوظيف هامش المناورة المتاح أمامها رغم الضغوط الدولية المركّزة، لتحقيق مكاسب ومصالح جديدة في الساحة العالمية، ونصرة القضايا الدولية العادلة، وعلى رأسها قضية فلسطين المحتلة والصحراء الغربية.

وتعتبر هذه المطالب جزء من الحركة الدولية للمطالبة بعالم متعدّد الأقطاب، أكثر استقرار وعدالة من النظام أحادي القطبية، الذي كرّس حالة اللاتوازن بين دول الجنوب الفقيرة ودول الشمال المتقدمة. وهو ما يعني أنّ الجزائر تعتمد وبشكل استراتيجيّ على هذا الانتماء السياسيّ الدوليّ "المتضارب" للاقتصاد الرأسمالي الاستغلاليّ من جهة، والحركة الدولية المناهضة لظاهرة الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية من جهة أخرى. وذلك لتحقيق مكاسب تجعلها تستفيد من انخراطها العالمي، في دعم مقاربتها لتعريف علاقتها بالقوى الدولية الكبرى، والتفاوض من موقع القوة أمامها، خصوصا أما الفرنسيين، الذين يرفضون بناء علاقة متوازنة مع الجزائر، تمكنها من تحقيق مصالحها وأهدافها. وهو ما عبّر عنه الرئيس بوتفليقة في قمة 5+5 بتونس،سنة 2010، حين قال: **"تريدون منّا الانفتاح السياسيّ والاقتصاديّ، ونريد منكم دعم مشاريعنا التنموية".**[2]

ونتيجة لذلك برزت العديد من العراقيل والخلافات التي شابت العلاقات الفرنسية- الجزائرية، وأدت إلى تأزمها مما انعكس سلبا على المجال السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري، .

---

[1] Nadjia BOUZEGHRANE: «La loi a surpris en Algérie», sur : http://www.algeria-watch.org/fr/article/hist/colonialisme/debat_loi.htm, consulté le : 07 Mars 2013.

[2] عصام بن الشيخ: «العلاقات الجزائرية الفرنسية ومسألة التوبة الكولونيالية فرص الاعتراف والاعتذار...وقيود المصالحة التاريخية»، الاثنين 27 سبتمبر 2010،على: http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post_27.html، اطلع عليه في: 10 مارس 2013.

1- الخلافات التاريخية والسياسية.

شبّه السفير الفرنسيّ بالجزائر العلاقات بين فرنسا والجزائر بلعبة المكعّب الدوار التي ترفض أن تكتمل، حيث يكون الطرفان في ارتباط وثيق، يجعل الحلّ موجودا، لكنه مغيّب تماما عندما يرفض الطرفان إعطاء فرصة للبديل العقلاني، والبحث عن التقاطعات الموجودة بينهما، لترقية علاقتهما إلى معاهدة أبدية للصداقة الإستراتيجية، كما كان مقررا في عهد الرئيس الأسبق جاك شيراك.

ويعتبر الباحث الجزائري والنائب السابق في مجلس الأمة الدكتور محمد القورصو أنّ إدانة الرئيس الفرنسيّ نيكولا ساركوزي للاستعمار في خطابه بجامعة قسنطينة سنة 2007، خلال زيارته من 3 إلى 5 ديسمبر من نفس السنة. يشبه "**إعطاء حبة حلوى لبطن جائع**"[1]، حيث أدان النظام الاستعماري بدون اعتذارات، ودعا الجزائر إلى الالتفات إلى المستقبل، قائلا في هذا الصدد: "**...كما وأن حجارة قسنطينة تذكر أيضا ذلك اليوم الرهيب، بتاريخ 20 أوت 1955، الذي أريقت فيه الدماء، فداءً لقضية بدت لكل واحد الأكثر عدالة والأكثر شرعية. فإن كان عام 1955 هو العام الذي شهد ولادتي، لست غافلا لهذه المعركة ولتاريخ وقوعها...إن موجة العنف والكراهية التي اجتاحت في ذلك اليوم قسنطينة ومنطقتها وقتلت الكثير من الأبرياء، كانت حصيلة ظلم مارسه النظام الاستعماري لأكثر من مئة عام بحق الشعب الجزائري..**"[2].

واعتبر القورصو أنّ الخطاب "مراوغة سياسية" تؤكّد الإصرار الفرنسي على عدم الاعتراف وعدم الاعتذار، لأنّ الاعتذار الحقيقي الذي تطالب به الجزائر، يعني المصالحة الفعلية وإعادة محاكمة

[1] حميد يس: «محمد القورصو يقول إنّ فرنسا تشعر بالذنب إزاء الحركى والأقدام السوداء... إدانة ساركوزي للاستعمار حبّة حلوى في بطن جائع»، يومية الخبر، الجزائر، العدد: 2950، (الأحد 01 نوفمبر 2009)، ص ص.02.02، ص. 02.

[2] Discours de M. président de la république (université de Mentouri, Constantine, 2007), sur : http://www.afrik.com/IMG/pdf/Discours_du_PR_a_l_Universite_de_Mentouri_5122007.pdf, consulté le : 15 Mars 2013.

الذاكرة الفرنسية وكشف حقيقة الممارسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، والتي قال فيها فرحات عباس: **"إنها لمعجزة أننا لم نلق نفس مصير الهنود الحمر؟"**.[1]

كما أكد ساركوزي على أهمية المستقبل وإلى عدم النظر إلى الماضي في قوله بأن فرنسا هي الركيزة والأساس في العلاقة بين البلدين وأن كل ما يمكن انجازه يتوقف فقط على فرنسا :"... **ولكن، يا شباب الجزائر، إن نظرنا معا، جزائريين وفرنسيين، نحو المستقبل، يجعلنا أوفياء لذكرى أمواتنا، سواء أكانوا جزائريين أم فرنسيين. وإن مد كل منا يد الأخوة للآخر، سيعرف عندها الشعبان بأن كل تلك الأخطاء وكل تلك الجرائم والمآسي لم تذهب سدى؛ بما أنها قد علمتنا كيف نكره الحرب ونتنكر للحقد. لم آت لكي أنكر الماضي، وإنما أتيت كي أقول لكم بأن المستقبل أكثر أهمية. إن المهم هو ما سوف ننجزه، وما سوف ننجزه سويا لا يتوقف إلا علينا..."**.[2]

ومن ناحية أخرى أكد على أنه ليس على الأبناء الاعتذار عما فعل الأجداد، وانه لم يأت للاعتذار. وأن باريس تريد اعتذارا من الجانبين، من فرنسا ومن الجزائر، اعتذار فرنسي على أحداث 08 ماي 1945، مقابل اعتذار جيش التحرير الجزائري ALN على الاغتيالات التي طالت المدنيين الفرنسيين أثناء الثورة الجزائرية بين 1954-1962. ومع ذلك يرفض هذا الاعتذار اليمين المتطرف في فرنسا، وعلى رأسه واحد من بين أشهر الكتاب الفرنسيين الذين يقودون النخب ضدّ الاعتراف الفرنسيّ، الكاتب باسكال بوركينز، الذي أعلن أنه يدين كل فرنسي يدعم خيار الاعتذار الفرنسي للجزائر، إضافة إلى دانيال لوفيير صحاب كتاب **"حتى نقضي على فكرة التوبة الكولونيالية"**. والملاحظ أنّ هذا الخطاب الفرنسيّ الراديكاليّ قد أصبح يلقى شعبية واسعة في فرنسا بعد أن علا نجم المعارض اليميني المتطرف جون ماري لبان مرشح الرئاسة السابق ضدّ الرئيس الأسبق جاك شيراك.[3]

ومن أهم الخلافات السياسية والتاريخية هي مسألة استرجاع الأرشيف، وقضية تعويض ضحايا الاستخدام النووي.

---

[1] محمد السعيد: «الاعتذار في العلاقات الدولية: وسيلة للتقارب والمصالحة»، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد: 2950، (الاثنين 31 مايو 2010)، ص ص. 05-06، ص. 06.

[2] Discours de M. président de la république, op. cit.

[3] عصام بن الشيخ، مرجع سابق.

أ- استرجاع الأرشيف الجزائري

لم تسمح الحكومة الفرنسية بحصول الجزائر على الأرشيف الوطنيّ التاريخي للجزائر، والأرشيف الفرنسيّ خلال الفترة الاستعمارية للجزائر، إضافة إلى خرائط الألغام المنتشرة على المناطق الحدودية، حيث لم تكن الألغام المسلمة من قائد أركان القوات الفرنسية لقائد أركان القوات الجزائرية، مفيدة كثيرا في كشف الألغام الفرنسية في منطقة الحدود، رغم تركيز الفرنسيين على إعطاء تسليم خرائط الألغام طابعا رسميا، رافقته تغطية إعلامية فرنسية مكثفة، لتبادل الخرائط مع ساعات مسجلة من الأرشيف السينمائي عن الفترة الاستعمارية.[1]

وقال وزير المجاهدين الجزائري الشريف عباس أنّ الأرشيف الذي استلمته الجزائر عن فرنسا **يمجّد الفترة الاستعمارية**، ولا يعكس الاعتراف الفرنسيّ بحقيقة المذابح والمجازر المقترفة في حقّ الشعب الجزائري[2]. وقال أنّ الفرنسيين" لا يريدون تسليم الوثائق السرية التي تفضح الأوامر العسكرية الفرنسية ضدّ الأبرياء العزل"، منذ أحداث 08 ماي 1945 إلى سنة 1962، واعتبر أنّ أحداث 08 ماي 1945 كانت المنعرج الحاسم لتوضيح حقيقة الاستعمار الفرنسيّ الهمجي في الجزائر، وأنّ الجزائر تقترب من اختطاف الاعتراف الفرنسيّ بجريمة الاستعمار في تلك الأحداث التاريخية المعروفة للعالم بأسره.

وكتب السيد محمد السعيد مرشّح الانتخابات الرئاسية الجزائرية الأخيرة في أبريل 2009 في مقاله الموسوم بـ: **"الاعتذار في العلاقات الدولية... وسيلة للتقارب والمصالحة"**، عن حركة الاعتذار العالمية التي ظهرت أواخر القرن الماضي بناء على ضرورات القيم الإنسانية، التي تجعل الجلاد والسجّان يكفّر عن خطئه بالاعتراف بالجريمة الاستعمارية، ثم التكفير عن ذنبه بمنح التعويض عن مآسي الفترة الاستدمارية. ويدلّ الاعتراف على تأنيب الضمير، كمرحلة أولى للتكفير عن الذنب، باعتذار رسميّ موثق، يؤكّد للأجيال المتعاقبة أخطاء المستعمر وتضحيات الدول والشعوب، بدء بممارسة التمييز ضدّ الأفراد أو ما أصطلح على تسميته بالعقلية الاستعمارية المفرّقة بين المواطنين الفرنسيين و"الأهالي". وأفرد الدكتور محمد السعيد نماذج الاعتذارات الدولية الشهيرة كما حصل في الاعتذار الايطاليّ الرسميّ للشعب الليبيّ وتعويضه بما قيمته 05 مليارات دولار، بمقدار ربع مليار دولار لمدة عشرين عاما إضافة إلى تعويض ضحايا الألغام با نجاز مستشفى لعلاج وزرع الأعضاء للمتضررين من

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سابق.
[2] المكان نفسه.

الألغام. واعتذار ألمانيا لإسرائيل عن ضحايا المحرقة، والتعويضات المالية عن فترة النازية، والتي تجاوزت إلى حدّ الآن أكثر من 60 مليار دولار، إضافة إلى اعتذار ألمانيا للتشيك سنة 1997 عن احتلالها إقليم السوديت، واعتذار رئيس دولة غواتيمالا للحكومية الكوبية عن دور بلاده في دعم المخابرات المركزية الأمريكية عام 1961 في محاولة قلب نظام الحكم. وكذا اعتذار اليابان لكوريا الجنوبية وتعويضها عن استغلال عشرات النساء في كوريا الجنوبية للترفيه عن الجنود اليابانيين، واعتذار أستراليا للسكان الأصليين سنة 2009، اعتراف البيض واعتذارهم بقيادة فريدريك دوكلارك على ممارسات نظام التمييز العنصري ضدّ السود في جنوب أفريقيا، واعتذار الرئيس الروسي السابق التسن عن الاغتيالات السياسية أثناء الثورة البلشفية من قبل الثوار البلاشفة ضدّ معارضيهم، واعتذار الحكومة الكندية عن التمييز الممارس لعشرات السنين ضدّ أبناء الهنود الحمر في مجال التعليم... وغيرها من النماذج التي أثبتت إمكانية تجاوز الذاكرة المجروحة وبناء علاقات أكثر نضجا وثباتا من نمط العلاقات الخلافية السابقة.[1]

ب- تعويض ضحايا الاستعمار والتفجيرات النووية

تمسك الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين، السيد سعيد عبادو بمطلب الجزائر بالاعتذار الفرنسيّ عن الجرائم الاستعمارية، ودافع عبادو عن وزير المجاهدين الذي تعرّض لحملة فرنسية كبيرة خصوصا من قبل وزير المجاهدين الذي رفض اعتراف فرنسا بجرائمها الاستعمارية.[2]

كما قال السيد عبد العزيز بلخادم الذي كان أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني في الذكرى الـ 65 لأحداث 08 ماي 1945، أنه سيظلّ يطالب الفرنسيين بالاعتذار دون توقف، ردّا على حملة من أسماهم "**ممجّدي الاستعمار في فرنسا**"، مجدّدا الطلب الجزائري بتعويض المتضررين من التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر.[3]

---

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سابق.

[2] صالح مولوف: «تمسك بمطلب الاعتذار عن الجرائم الاستعمارية... عبادو يؤكد: قانون تجريم الاستعمار حق للشعب الجزائري»، يومية صوت الأحرار(لسان حال حزب جبهة التحرير الوطني)، الجزائر، العدد: 3718،(الخميس 6 ماي 2010) ، ص. 02.

[3] محمد سعيدي: «جدد إدانته للحملة المسعورة التي يقودها ممجّدوا الاستعمار... الأفلان يطالب فرنسا بالاعتراف بحقيقة الجريمة الاستعمارية»، يومية صوت الأحرار (لسان حال حزب جبهة التحرير الوطني)، الجزائر، العدد: 3719، (السبت 08 ماي 2010) ، ص. 02.

وتوضح الحملة الفرنسية لتمجيد الاستعمار، مدى تمسّك الفرنسيين بعدم الاعتراف بجرائم الحقبة الاستعمارية، واستمرار أكذوبة "الجزائر فرنسية" لدى جزء كبير من النخبة المثقفة في فرنسا، التي ترفض انخراط فرنسا في حركة الاعتذار العالمية عن الاستعمار. والفرق الواضح بين استعمار يعتذر عن أخطائه كما حدث بالنسبة لاعتذار ايطاليا لليبيا، وآخر مفتخر باحتلاله لأراضي الآخرين كما فعل ويفعل الفرنسيون اليوم، حيث قال ساركوزي **"أنه لا يمكن للأبناء الاعتذار عمّا فعل الآباء"** [1]. وهو ما يعني أنّ فرنسا لا تشعر بتأنيب الضمير، ولا تأبه للذاكرة المجروحة للجزائريين، ليس الجزائريين فقط، بل كل الشعوب المغاربية، حيث تطالب الحكومة التونسية باريس بالاعتذار عن الحقبة الاستعمارية لتونس أيضا، خصوصا ما تعلق بالأحداث الإجرامية للاستعمار الفرنسيّ ضدّ الشعبين الجزائري والتونسيّ في ساقية سيدي يوسف سنة1956، حين قصفت الطائرات الفرنسية المدارس والبيوت ، واختلط الدم الجزائريّ والتونسيّ، ليفضح الجرائم الفرنسيّة ضدّ الشعبين. [2]

وقد تحدّث الرئيس الفرنسيّ نيكولا ساركوزي في خطابه سنة 2007 عن حلم **"الإمبراطورية الفرنسية التي ضاعت"** [3]، وهو حلم نابليون بونابرت الذي غزا مصر، ونابليون الثالث الذي حلم بمملكة عربية في الجزائر. وهذا أكبر دليل حسب الباحث الجزائريّ محمد القورصو للحكم على الثقافة الكولونيالية المتأصلة لدى الرئيس الفرنسيّ، الذي دعا حزبه "الاتحاد من أجل الحركة الشعبية"، إلى محاكمة جيش التحرير الجزائريّ على قتل المدنيين الفرنسيين أثناء حرب الجزائر 1954 ـ 1962 . [4]

2ـ الخلافات القانونية.

صدرت بفرنسا ما بين سنة 1965 و2005 عشرات المراسيم والقوانين التي أعادت الاعتبار لقيادات O.A.S **منظمة الجيش السري** والحركى والأقدام السوداء، ومكّنتهم عبر ترسانة من النصوص القانونية من إمكانية دعم مطالبهم باسترجاع ممتلكاتهم في الجزائر، من خلال رفع قضايا أمام

[1] محمد سعيدي، مرجع سابق، ص. 02.
[2] عصام بن الشيخ، مرجع سابق.
[3] حميد يس، مرجع سابق، ص. 02.
[4] المكان نفسه.

المحاكم الدولية والأمم المتحدة ضدّ الحكومة الجزائرية. وقد شكلت تلك المطالب مادة لكسب مئات الآلاف من أصوات الناخبين المناصرين لمطالب اليمين الفرنسيّ المتطرف.[1]

ويصرّ النواب الجزائريون على تمرير قانون تجريم الاستعمار، ردًا على إقرار الفرنسيين قانون 23فبراير 2005 لتمجيد الاستعمار، وتدريسه في المدارس الفرنسية. كما أكد الرئيس بوتفليقة على ضرورة اعتراف الفرنسيين بجريمة الاستعمار، كشرط لاستعادة الفرنسيين الميزة التفضيلية في الاقتصاد الجزائري خصوصا في المجال الطاقويّ، حيث لم يعد للفرنسيين فيه نصيب كبير أمام الأمريكيين، الذين أثبتوا قدرتهم على التكيف مع كافة الأوضاع السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر.[2]

أما طلب التعويضات للمتضرّرين من التفجيرات النووية الفرنسية في مدينة رقان بالصحراء الجزائرية مطلع ستينيات القرن الماضي، فهي تنبع بالأساس من الداخل الفرنسيّ، بعد أن قام نواب فرنسيّون بتقديم مشروع قانون للبرلمان الفرنسيّ بتعويض المتضررين، حيث لم يعد بالإمكان إخفاء حقيقة تلك الجريمة التي راح ضحيتها عشرات الجنود الفرنسيين، إضافة إلى الوزير الفرنسيّ للتعليم العالي الذي حضر تلك التفجيرات وتوفيّ بمرض السرطان. وتعتبر التعويضات نصرا قانونيا إضافيا للجزائر، التي لا تزال تستخدم فرنسا جبهة دعم لمواقفها السياسية كما كانت تفعل أثناء حرب التحرير، وهو ما كان يشيد به كثيرا الراحل ادوارد سعيد، حين دعا الفلسطينيين إلى استخدام عرب 1948، قادة جبهة إضافية ضدّ إسرائيل، كما فعل الجزائريون في فرنسا.[3]

3ـ الخلافات الاقتصادية.

اتخذت الحكومة الجزائرية جملة من التدابير الاقتصادية التي أحدثت غليانا كبيرا في فرنسا وسط أرباب العمل، ومنها قضية ميناء مرسيليا الذي تسبب في خسارة بلدية مرسيليا لمداخيل هامة. لقد أمر الرئيس الفرنسيّ بتوقيف استخدام الجزائريين لميناء مرسيليا كميناء مؤقت للبضائع الجزائرية، وهو ما سبب خسارة الميناء الفرنسيّ لمداخيل هامة، وخسارة بلدية مرسيليا أيضا لميزانية

[1] Mokran AIT OUARABI: «Débat public au Sénat Français», sur : http://www.algeria-watch.org/fr/article/hist/colonialisme/debat_loi.htm, Consulté le : 28 Avril 2013.
[2] Ibidem.
[3] Adlène MEDDI :«Le négationnisme sur les crimes coloniaux dénoncé», sur : http://www.algeria-watch.org/fr/article/hist/colonialisme/debat_loi.htm, consulté le : 10 Mars 2013.

ضخمة، ولم تنفع زيارة نواب فرنسيين وعن المجلس البلديّ لمدينة مرسيليا للجزائر في حلّ القضية، التي اتخذ فيها قرار رئاسيّ نهائي، غير قابل للمفاوضة، نتيجة للإصرار الفرنسيّ على عدم الاعتذار عن الاستعمار الفرنسيّ للجزائر.

ومن هنا تأكد أن الجزائر قادرة على استخدام أوراق الضغط الاقتصادي على باريس، خصوصا وأنها تتمتع بوضع اقتصاديّ مريح بعد تحقيقها لاحتياطيّ تجاوز 150 مليار دولار في **الصندوق الوطنيّ لضبط الإيرادات**، ومديونية خارجية معدومة، والإعلان عن خطة تنموية خماسية بـ: 286 مليار دولار بين سنتي 2010 و2014. وربما لن يكون للفرنسيين فيها نصيب كبير بعد التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الجزائرية مع كلّ من أميركا والصين وروسيا وكوريا الجنوبية. وإجابة على السؤال حول أولوية المصالح الاقتصادية مع فرنسا "بمنطق البراغماتية النفعية، على المطالبة "بالاعتراف بالجريمة الاستعمارية صراحة وعلنا أمام العالم"، فالجواب يتعلق بالموقف الفرنسيّ من الإجابة عن ذات التساؤل، وليس الموقف الجزائري، بعد أن أصبحت الجزائر في وضع اقتصاديّ جدّ مريح.[1]

وقد أبدى الرئيس الجزائريّ امتعاضه من النتيجة المخيبة للآمال بعد الانخراط الجزائريّ في مشروع برشلونة للشراكة الأورو متوسطية سنة 2002 ثم الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2007، حيث أكّد وزير المالية الجزائريّ أنّ الجزائر تخسر جرّاء هذه الشراكة أكثر مما تربحه من مشاريع تفرض على الجزائر القيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية. كما أنّ إعلان الرئيس ساركوزي سنة 2007 عن نية الحكومة الفرنسية استثمار 05 مليارات أورو في الجزائر، ارتبط بدعوة ساركوزي **بناء علاقة مستقبلية تتجاوز الخلافات التاريخية**، قد عرف ردّ الرئيس الجزائريّ بأنّ **الجزائر تريد مستقبلا على قاعدة الماضي.**[2]

والواقع أن الخلافات الاقتصادية ليست جديدة بين البلدين، حيث حدث عندما قام الرئيس هواري بومدين بتأميم النفط الجزائري في 24 فبراير سنة 1971،أن قال الفرنسيون أنّ النفط الجزائريّ رديء وملوث باللون الأحمر"، فردّ الرئيس هواري بومدين بأنّ النفط الجزائريّ مختلط بدماء الشهداء

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سابق.

[2] محمد شراق: «الجزائر تريد مستقبلا على قاعدة الماضي وفرنسا تضغط لمستقبل بلا ماضي»، يومية الخبر، الجزائر، العدد 2950، الأحد 01 نوفمبر 2009، ص. 02.

الجزائريين، حينها قامت الحكومة الفرنسية برفع قضية في محكمة العدل الدولية تلزم الجزائر بالتراجع عن تأميم النفط الجزائري، والالتزام باتفاقية أيفيان سنة 1961 التي تنصّ على أنّ كلّ ما هو فوق الأرض ملك للجزائر، وكلّ ما هو تحت الأرض ملك للفرنسيين.[1]

4- الخلافات العسكرية والأمنية.

تحاول باريس بشكل مستمر استدعاء الخلافات السياسية الناجمة عن الأزمة الأمنية الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي لممارسة ضغوط سياسية على الجزائر، خصوصا ما تعلق بقضية الرهبان المغتالين في دير تيبحرين بالجزائر. في حين ترفض الجزائر هذه المسألة وترى أن باريس تسعى لإغراق مطلب الاعتذار عن الاستعمار في مستنقع ملفات معقدة ومثيرة للجدل، لتشتغل على ظروف تسير عكس الطرح الجزائريّ لتفريغه من محتواه.

ومن أبرز الملفات المثيرة للجدل والتي سنتطرق إليها في هذا البحث، ملف الهجرة وقضية الإرهاب في الساحل وتداعياتهما على العلاقة بين البلدين:

أ- ملف الهجرة:

قال ساركوزي في الخطاب الذي ألقاه بقسنطينة في 2007 :" ... بما أن الجزائر وفرنسا قد اختارتا الثقة المتبادلة، فلقد اتفقتا على التفكير بالنحو الذي يجب أن يتم عليه تنفيذ سياسة جديدة للهجرة نقوم بإقرارها سويا. لا بد من التطرق للمسائل المزعجة. فهذه هي الوسيلة الوحيدة لتخطي سوء الفهم والخلافات. وبما أن الجزائر وفرنسا تتبادلا الثقة، سيتسنى لشباب البلدين الذهاب للدراسة بسهولة أكبر أينما شاءوا، وسيتسنى لهؤلاء الذين يودون الذهاب لزيارة عائلاتهم أن يفعلوا بشكل أفضل، وسيتسنى لأصحاب الشركات ولرجال الأعمال وللباحثين التنقل بحرية أكبر، ولكن ذلك من شأنه أن يتيح لنا أيضا أن نكافح سويا الهجرة السرية".[2]

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سابق.

[2] « Discours de M. président de la république», op. cit.

غير أن المفاوضات جارية بين البلدين لتعديل اتفاقية 1968، حسب اقتراح باريس، وهي " قيود فرضها الاتحاد الأوروبي في 2008 على حركة الهجرة . مشيرا إلى أن المفاوضات بين الطرفين حول الاتفاقية لا تزال متواصلة، وإلى إمكانية التوصل إلى اتفاق خاص مع الجزائر.[1]

وفي هذا الشأن قال وزير الداخلية الفرنسي، كلود غيون، بأن العلاقات الجزائريةالفرنسية، تبنى من خلال العمل الميداني المتواصل لا عبر الاتفاقيات. مشيرا إلى أن عدم توقيع البلدين لاتفاقية الصداقة، كما كان مقررا في عهد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، لا يعني بأن "العلاقات بين البلدين معطلة." موضحا بأن الرئيسين بوتفليقة وساركوزي اتفقا على إطلاق شراكة إستراتيجية، وجدد دعم بلاده للإصلاحات التي أطلقتها الجزائر. كما أوضح بأن التشاور سيتواصل بين البلدين لتعديل اتفاقية 1968 حول تنقل الأشخاص، وقال بأن بلاده مستعدة لمنح مزايا خاصة للمهاجرين الجزائريين، رغم القيود التي تفرضها المعاهدات الأوروبية في مجال تسيير المهاجرين.

كما أكد وزير الداخلية الفرنسي، كلود غيون، رغبة بلاده في تعميق التعاون مع الجزائر على كل الأصعدة، وقال خلال الندوة الصحفية المشتركة مع وزير الداخلية دحو ولد قابلية أثناء زيارته للجزائر في 2011 ، أنه تباحث مع المسؤولين في الجزائر، التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى الشق المتعلق بتنقل الأشخاص بين البلدين. مؤكدا على أن العلاقات بين البلدين تعرف ديناميكية جديدة، منذ 2010، بعد اتفاق الرئيسين بوتفليقة وساركوزي على بناء شراكة إستراتيجية بين البلدين، وتحديد نقاط التعاون. غير أن عدم توقيع البلدين على معاهدة "الصداقة" كما كان يريد الرئيس السابق جاك شيراك، "لا يعنى تعطل العلاقات بين البلدين"[2] مستدلا بالزيارات الأخيرة بين مسؤولي البلدين، مضيفا بأن تعميق التعاون بين البلدين يمر عبر العمل الميداني ولا يمر فقط من خلال إبرام المعاهدات.

وقد أكد وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي أن الجزائر مصرة على الحفاظ على اتفاقية 1968 مع باريس حول شروط تنقل الجزائريين والعمل والإقامة في فرنسا التي تريد إخضاع مستعمرتها القديمة للشروط نفسها المطبقة على الدول الأخرى. وقال مدلسي للإذاعة الجزائرية أن "اتفاق 1968هو

[1] «باريس تعرض اتفاقية خاصة بالهجرة مقابل تقليص مزايا قانون 1968»، على: http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=25710، اطلع عليه في: 03 أفريل 2013.

[2] المكان نفسه.

ميزة العلاقات التاريخية الخاصة مع الفرنسيين.[1] نحن مصرون على الحفاظ على هذه الاتفاقية"[2]. كما أوضح الوزير الجزائري أن "هدف الجزائر هو التوصل إلى اتفاق على أساس اتفاقية 1968 بإضافة بعض البنود لتسهيل إقامة الجالية الجزائرية في فرنسا وشروطها المسيرة حاليا بالقانون العام الفرنسي"[3].

وأضاف أن "هناك بعض التطور الا يجابي في القانون العام الفرنسي بالنسبة لغير الجزائريين والذي يمكن أن يستفيد منه الجزائريون". واعتبر مدلسي أن سنة 2012 يجب أن تكون "سنة اعتبار اتفاقية 1968 مكسبا لا رجعة فيه"[4].

وتحاول باريس والجزائر منذ سنة توقيع ملحق رابع للاتفاقية الثنائية حول تنقل الأشخاص بين البلدين. وتعثرت المفاوضات لعدة مرات لأن فرنسا تريد تطبيق قانون الهجرة على الجزائريين مثلهم مثل الجاليات الأخرى، بينما تسعى الجزائر للحفاظ على امتيازاتها باعتبار الجزائريين يشكلون أكبر جالية في فرنسا.

وبخصوص الهجرة غير الشرعية، يتهم الفرنسيون الجزائر بالتواطؤ حيال عدم التشدّد في مكافحتها. ويرى الجزائريون أنّ القضية معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتطلب تنسيقا بين جميع الدول المتوسطية لحلها. ويتضح من هذه المسألة أنّ الفرنسيين يشكّون في أنّ الجزائر تتعمّد عدم التشدّد حيال المهاجرين غير الشرعيين، لأنهم أصبحوا يشكّلون ورقة ضغط إضافية على الحكومة الفرنسية إلى جانب الجالية الجزائرية في فرنسا. وقد سبق للرئيس المنتهية عهدته نيكولا ساركوزي عندما كان وزيرا للداخلية في عهد الرئيس الأسبق جاك شيراك، وأنّ قام بوصف الشبان الجزائريين والمغاربة المنتفضين في الضواحي الفرنسية "بالنفايات البشرية"[5]، لكونهم يلجأون إلى العنف للتعبير عن مطالبهم الاجتماعية، وكان ساركوزي نفسه قد أعلن من قبل عن فسح فرنسا المجال أمام الشباب المتعلم للتجنيس الاختياري، حسب احتياجات الدولة الفرنسية، خصوصا فئة المهندسين

[1] «الجزائر تصر على الحفاظ على اتفاقية خاصة مع فرنسا حول الهجرة»، على:
http://www.elaph.com/Web/news/2012/1/706723.html، اطلع عليه في: 03 أفريل 2013.
[2] المكان نفسه.
[3] المكان نفسه.
[4] عصام بن الشيخ، مرجع سابق.
[5] المكان نفسه.

والتقنيين، وهو ما اعتبر استغلالا واضحا للطاقات والعقول والأدمغة الجزائرية التي ترفضها الجزائر.[1]

والحقيقة أن كارثة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تصيب الأمة العربية بأكملها، لكن الدول المغاربية تجد نفسها وحيدة في مواجهة الدول الأوروبية حول هذه القضية. فالعواصم الأوروبية لا تزال مقرا للعديد من الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة للنظم السياسية العربية، في وقت أثبت العرب جميعهم سوء إدارة هذه القضية، التي تؤشّر إلى ضعف الموقف العربي المجمل تجاه القضايا التي تهمّ العرب والجاليات العربية في أوروبا. خصوصا وأنّ أعداد ضحايا الزوارق الشراعية الذين ماتوا في عرض البحر الأبيض المتوسط، والمهاجرون غير الشرعيين في الدول الأوروبية، يتجاوز الكلفة البشرية لضحايا الحروب العربية الإسرائيلية جميعها.

وتعتبر الجزائر نموذجا عربيا لبلد لا يستطيع توفير ما يوفره الأوروبيون من نمط الرفاه الاجتماعيّ للشباب، لكنه يحاول أن يستخدم ورقة المهاجرين للضغط على الدول الأوروبية، لأنّ الجزائريين في الدول الأوروبية لم تسقط عنهم الجنسية الأوروبية التي تمكنهم من المساهمة في بناء الجزائر، سواء من ناحية التحويلات المالية بالعملة الصعبة إلى داخل الجزائر، أو من ناحية الاستفادة من الكفاءات المهاجرة. وهو ما يعني أنّ الاقتصاد الجزائريّ مستفيد من الاقتصاديات الأوروبية وخصوصا الاقتصاد الفرنسيّ، و يجب على الفرنسيين أن يدركوا أنهم يخسرون الكثير بتراجع استثماراتهم في الجزائر، سيما بعد الإجراءات الحكومية الجديدة التي منعت هروب العملة الصعبة للخارج، عن طريق وقف القروض الاستهلاكية ومنع البنوك الأجنبية من الاستمرار في تقديمها.[2]

ب- محاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي

تمارس فرنسا سياسة مناقضة للسياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي، سعيا نحو حماية مواردها لليورانيوم، وهي تضغط لإفشال كافة الأدوار الجزائرية الساعية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال الجهود الذاتية لجيوش دول المنطقة، وعدم السماح لقوات الأفريكوم، أو القوات الفرنسية بالتحكم والسيطرة على الخطة الأمنية لدول الساحل.[3]

---

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سابق.

[2] المكان نفسه.

[3] عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص. 104.

وقد رفضت الجزائر قيام الحكومة الفرنسية بدفع فدية لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل بوساطة الحكومة المالية، لتحرير رهينة فرنسي لدى التنظيم، وبذلت جهودا دولية لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، مبدية امتعاضها من السلوكات الفرنسية المنافية للقانون الدولي، بحجة الدواعي الإنسانية.

كما تشتكي الجزائر من السياسات الفرنسية في دول الساحل، والتي تسعى لحماية مصادر الموارد في هذه الدول، دون الاكتراث لجهود هذه الدول لمحاصرة ظاهرة الإرهاب. وهو ما يؤكّد أن فرنسا ترفض التنسيق مع الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي باعتبارها مجموعات إقليمية، وتسعى للتفريق بينها لتحقيق مصلحتها المنفردة.[1]

[1] محمد كمال بارة: «دفع الفدية من وسائل تمويل الإرهاب»، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، يومية الشعب، الجزائر، العدد 15072، الثلاثاء 29 ديسمبر 2009، ص ص. 3، ص. 03.

كخلاصة للفصل، يمكن القول بأن مساعي فرنسا نحو تكريس هيمنتها في الجزائر هي الهدف الرئيسي في توجهاتها وسلوكاتها الخارجية، حيث نجد أن الخطاب الفرنسي تجاه الجزائر قد شهد محطات مختلفة تراوحت مابين التوتر والتذبذب أثناء الأزمة، ثم بداية للانفراج والتقدم بعد مرورها، لتسوء العلاقات فيما بعد بين البلدين بسبب قانون تمجيد الاستعمار ومسألة الاعتذار عن الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر. وبالتالي فالخطاب الفرنسي يتماشى مع ما يحدث من تطور للأوضاع الداخلية في الجزائر من جهة، ومع سعي فرنسا الدائم والمستمر نحو تحقيق مصالحها في المنطقة.

كما أن الخطاب الفرنسي سواء كان ديغوليا (جاك شيراك)، أو يمينيا (نيكولا ساركوزي)، فهو محكوم بسقف التقليد الخاص للدبلوماسية الفرنسية، ليخدم مصالح الأمة الفرنسية، مكرسا بذلك عظمة فرنسا ومكانتها في عالم متعدد الأقطاب.

الفصل الثالث

تقييم الخطاب الديغولي خلال الفترة 1995 – 2012 ومستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية

سنحاول القيام بعملية تقييمية لسياسة فرنسا الديغولية و مدى تجسيد الإرث الديغولي من قبل جاك شيراك ونيكولا ساركوزي، بالإضافة إلى القيام بالتنبؤ بمستقبل سياسة فرنسا تجاه الجزائر.

و يجدر بنا قبل الحديث عن مستقبل العلاقات بين البلدين، ضبط بعض المفاهيم وتحديد الأدوات المنهجية التي سنعتمد عليها في دراستنا وفي مقدمتها مصطلح "الدراسات المستقبلية"، نظرا لأهمية هذا المجال العلمي كمنهج للتفكير ووسيلة لقراءة مشاهد من الممكن حدوثها، لأنه على حد تعبير أبراهام لنكولن:" إذا استطعنا أن نعرف مقدما من نحن؟ وإلى أين نتجه؟ نستطيع أن نختار بصورة أفضل ما يجب أن نفعله، وكيف نفعله؟"[1].

إن دراسة المستقبل تهدف إلى تحديد الصورة والبدائل المحتملة لامتدادات الحاضر في إطار فترات زمنية مقبلة[2]. واستشراف المستقبل هو اجتهاد علمي منظم يقوم على فهم الماضي والحاضر معا، فالدراسات المستقبلية "الاستشرافية" تعرّف على أنها إعمال للعقل والخيال في المستقبل، إبداعها يتمثل في قدرتها ليس فقط على استخلاص خبرة الماضي وعظمته ودرسه، أو في إدراك حقائق الحاضر وإسقاطاته على المستقبل، ولكن أيضا في التعرف على ما يمكن أن يحمله الغد من تحديات وأفاق ومخاطر[3]. وبما أن المستقبل ليس أمرا محتوما أو مفروضا، وإنما هو بدائل متنوعة تدخل في صياغتها قوى معقدة يمكن تحليلها والتعامل معها، فإن مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية سوف تتبلور معالمه في إطار بيئتين رئيسيتين الأولى تتمثل في الأوضاع الداخلية الجزائرية التي طالما كانت بمثابة المحدد الرئيسي لسياسة فرنسا إزاء الجزائر، وبيئة دولية لها مواصفاتها ونتائجها وتترتب عليها تناقضات وصراعات وأشكال مختلفة من التعاون والتنافس.

[1] جمال علي زهران: «الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة » ، السياسة الدولية، المجلد 38، العدد 153 ، جويلية 2003، ص ص. 21-43، ص. 24.

[2] حسين بوقارة: «الاستشراف في العلاقات الدولية : مقاربة منهجية» ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، جوان 2004، ص ص. 182-189، ص. 186.

[3] علي الدين هلال وآخرون: **العرب والعالم**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1988، ص13.

المبحث الأول: تقييم الخطاب الديغولي.

سنقوم بالكشف عن مدى تجسيد جاك شيراك ونيكولا ساركوزي للنهج الديغولي، ومعرفة بصمات كل منهما على السياسة الخارجية الفرنسية. ، أما الشق الثاني من المبحث فسيكون عبارة عن دراسة استشرافية نتناول فيها مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية في ظل حرب الذاكرة والتاريخ.

المطلب الأول: مسؤوليات السياسة الفرنسية الديغولية

شهدت السياسة الفرنسية تاريخيا تغيرا نوعيا نحو قضايا الأمة العربية مع قدوم شارل ديغول للحكم وتأسيسه الجمهورية الخامسة في الرابع من أكتوبر 1958. وبوجود الفكرة الديغولية كان من الضروري إعادة بناء أسس ونظام استقلالية فرنسا السياسية والاقتصادية وحريتها وفكرها الديمقراطي. ومن هذا المنطق وضع شارل ديغول ومحرر فرنسا من الاستعمار الألماني أسس استقلالية واحترام قوانين الجمهورية في مشروع الدستور الذي صوت عليه الشعب في 4 تشرين الأول 1958 دستور الجمهورية الخامسة ليصبح من خلالها رئيسها الأول [1].

وفي في عام 2007 وصل إلى السلطة نيكولا ساركوزي سادس برئيس للجمهورية الخامسة، بعد كل من ديغول، بومبيدو، جسيكار ديستان، ميتيران وجاك شيراك. وهكذا أخذت الدولة الفرنسية وسياساتها الطابع الديغولي المستقل تمجيدا لمن أعاد الاستقلال لهذه الأمة، ووفاء لمن جعل الشعب سيد قراراته حين أعطى الحق للتصويت في اختيار رئيس الدولة عام 1962 ليصبح الشعب المصدر الرئيسي والمباشر لسلطة رئيس الجمهورية، بعد أن كان اختياره حكرا على البرلمان الفرنسي وأحزابه، جاعلا شعب فرنسا سيدا للقرارات السياسية [2].

وعلى الصعيد الدولي تميزت السياسة الفرنسية بخيارات إستراتيجية عامة واضحة للتحالف مع شعوب العالم أو بصوره خاصة مع الأمة العربية، إذ كانت لفرنسا الديغولية "سياسة عربية" أبدت تعاطفا واضحا مع مختلف القضايا العربية، ومكّنت باريس من اكتساب موقع متقدم لدى الساسة

[1] Chevallier, J. et autres : **Encyclopédie politique de la France et du monde,** France, Paris, Edition de l'Encyclopédie de l'empire Français, Tome second, 2000.

[2] جعفر عبد المهدي: « فرنسا ما بعد شارل ديغول»، اطلع عليه في: 10 جانفي 2013.
http://www.alnoor.se/article.asp?id=46541

والشارع العربي في أعقاب اندلاع حرب 1967، حيث أثبت ديغول أنه لا يتبع السياسة الأمريكية في صراع الشرق الأوسط حين حظر تصدير السلاح على إسرائيل التي بدأت بالحرب [1]

. وقد سعى الرؤساء الفرنسيين أمثال شيراك وميتران وجيسكار- وكل بأسلوب وخلفية مختلفة- من السير على خطى الزعيم الروحي شارل ديغول في هذا الاتجاه بالذات؛ أي الحرص على السياسة العربية المتميزة لفرنسا. فصارت العلاقات العربية-الفرنسية تتلاقى بفي كثير من المواقف المشتركة، كتعاطف الرئيس جاك شيراك مع القضية الفلسطينية، وما رافقها من أحداث كالمشادة الكلامية التي حدثت مع الجانب الإسرائيلي في القدس، ومطالبته الدائمة والمستمرة بضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كشرط ضروري لوضع أسس سلام عادل ودائم في المنطقة. [2]

إضافة إلى موقف فرنسا التاريخي من الاحتلال الأمريكي للعراق، ولو أن هذا لم يساهم نوعيا في دفع السلام في المنطقة. لقد رفض المسؤولون الفرنسيون فكرة احتلال العراق وأبدوا مخاوفهم من النتائج القاسية المترتبة لهذا العمل غير الشرعي، وما لها من أثر في فتح أبواب جهنم في المنطقة ، بفعل السلبيات التي سيخلفها الوجود العسكري الأمريكي بالقرب من مصادر الطاقة في العراق والمنطقة. وكان هذا العامل الأخير هو ما يشغل البال الفرنسي نظرا لأهمية العامل الاقتصادي لخامس دولة كبرى في العالم.

وبالرغم من هذا الرفض الفرنسي دخلت الجيوش الغازية وقارب أعداد الضحايا من العراقيين المليون قتيل وبعض الملايين من المشردين، ناهيك عن تدمير البنى التحتية والاجتماعية لهذا البلد. وهنا يتم استحضار المقولة المشهورة للموقف الفرنسي "أنه لا يكفي من أن تدان جريمة الاحتلال للحفاظ على وحدة العراق، ولا يكفي من أن نكون ضد الحرب لكي نستطيع من إرساء السلام" [3]. ولكن

---

[1] Charles Saint-Prot, Saleh Al Tayar: **La politique arabe de la France**, France, Paris, Observatoire d'études géopolitiques, 2007, p.75.

[2] أمير المفرجي: «ديغول: فلسطين والعراق... وعالم متعدد الأقطاب»، على: http://www.almannarah.com/mobile/NewsDetails.aspx?CatID=7&NewsID=5902، اطلع عليه في: 10 ماي 2013.

[3] أمير المفرجي: «ديغول: فلسطين والعراق... وعالم متعدد الأقطاب»، مرجع سابق.

يبقى الموقف الفرنسي موقفا تاريخيا وفيا للإرث الديغولي الوطني المستقل، والذي يخدم في نفس الوقت مصالح الأمة الفرنسية وقضايا شعوب البلدان العربية المصيرية.[1]

تعتبر سياسة الدولة الفرنسية مسؤولية تاريخية لتجسيد ما يأمله الفرنسيون أو بالأحرى ما تتطلبه المصالح الفرنسية السياسية تجارية كانت أم ثقافية، وهو وجود عالم متعدد الأقطاب وليس عالما محكوما بدولة واحدة، عالما تتعاون فيه الأقطاب الكبرى وتعمل معا من أجل تحقيق الاستقرار والأمن وتحقيق المصالح. وتستفيد من خلاله فرنسا كدولة كبرى شأنها شأن الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين.. وهو مفهوم تعاون دولي مستقل أرساه الجنرال ديغول، وتتطلع إليه فرنسا كونه يؤمن لها وجودها في العالم وبالخصوص في العالم العربي الذي يستطيع أن يضمن لها استقلالية الحصول على الطاقة.[2]

لقد أدركت الدولة الفرنسية منذ بداية عهد الرئيس جورج بوش عام 2001، بأن نائب الرئيس ديك تشيني قد بلور إستراتيجية طاقوية أمريكية ضمت نخبة من كبار المخططين والمحللين المرتبطين مباشرة بشركات النفط الكبرى الأمريكية، الذين احتلوا لاحقا مناصب كبرى أيضا في إدارة بوش. وذلك بعد أن أيقنت الإدارة الأمريكية بأن تقلص الموارد البترولية العالمية وتزايد حاجة قوى كبرى صاعدة، مثل فرنسا الصين والهند لها، يفرضان عليها تعزيز قبضتها على كل منطقة الخليج العربي التي تحتوي وحدها على احتياطي نفط يفوق كل ما يتضمنه العالم مجتمعا. وبهذا كان احتلال حقول النفط العراقية هو الدليل القاطع كونها ثاني أكبر احتياطي في العالم. ومن هذا المنطق جاءت التوصية لاحتلال حقول النفط العراقية وتم تأكيد فكرة أن "حرب النفط" هي خيار "شرعي" للإدارة الأمريكية، كما سبقتها دعوات عدة للمحافظين الجدد لغزو العراق.[3]

وبالرغم من وجود صفة الحلفاء والتقارب مع أمريكا وعت فرنسا وباختلاف تيارات الجمهورية الديغولية الخامسة بوجود نزعة الهيمنة للولايات المتحدة والتي سبق وأن تكلم عنها الجنرال ديغول واصفا الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة العنجهية المتسلطة على العالم. إن استقرار الأمريكيين الدائم على أبواب الشرقين الأوسط والأدنى يطرح مشكلة بالنسبة لجميع الأوروبيين وخصوصا

[1] المكان نفسه.
[2] أمير المفرجي: «سياسة فرنسا الديغولية تتوافق مع مصالح الصعب الفرنسي»، على: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=97454، اطلع عليه في: 10 ماي 2013.
[3] أمير المفرجي: «ديغول: فلسطين والعراق... وعالم متعدد الأقطاب»، نفس المرجع.

فرنسا التي لها عقود نفطية عدة لشركات فرنسية مثل (توتال وشنايدر وبوجو...). ثم إن الأزمة العراقية طرحت على الأوروبيين قضية قيادة شؤون العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، والأمر يتعلق بخيارين قيادة واحدة مهيمنة تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني أن تتحول واشنطن إلى"إمبراطورية"، أو قيادة متعددة الأقطاب "يدخل في تركيبها بناء أوروبي قوي في انتظار مجيء الصين والهند.[1]

ومن جهة أخرى حرصت الدولة الفرنسية على تأمين احتياجاتها من الطاقة، واستمر قلق القادة الفرنسيين من أن يتم تفويض أمر إعادة إعمار العراق إلى التحالف الأمريكي ـ البريطاني انطلاقا من فكرة ومعنى السوق التجاري الذي هو عنصرا مهما ومُكملا للهيمنة، حيث أن السيطرة على نفط المنطقة لا يقتصر هدفه على تأمين حاجة أمريكا من الوقود، بل يتضمن كذلك تأمين الزعامة الأمريكية الدولية. ففي عالم حيث القوة العسكرية والاقتصادية للأمم، تعتمد بشكل أساسي على واردات النفط، فإن سيطرة أمريكية أكبر على البترول، تعني نفوذا أقل لمنافسيها على السلطة العالمية. وبالتالي نجاح الهيمنة الأمريكية وفشل ما تتوق إليه فرنسا من عالم متعدد الأقطاب يضمن لها سوقها التجاري المدعوم بمكانها السياسي الثقافي الذي دافعت عنه وساهم إرثها الحضاري المهم الموروث من عصور التنوير وأداته العصرية المتمثلة في الفرانكفونية.[2]

كما أنّ موقع فرنسا كدولة كبرى يحتم عليها الحفاظ على مبدأ الاستقلالية العسكرية، وكان لديغول الأثر في إدخال العنصر النووي كركيزة أساسية للاستقلالية الفرنسية، وكعامل مهم لعدم اندثارها كقوة عالمية. ومن ثمة فمن غير الممكن التفكير دون مستوى التطلعات السياسة الفرنسية للحفاظ على مكانها الذي رسمه لها قادتها ومن ضمنهم مؤسس الجمهورية الخامسة..

وقد كان الرئيس السادس نيكولا ساركوزي واضحا فيما يتعلق بالوعود التي قطعها للشعب الفرنسي وأحداث اليوم وعلى رأسها المشاكل التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية من جراء الأزمة المالية هي الكفيلة بإعطاء الخيارات الجديدة لدول العالم الكبرى. وهاهي فرنسا الأوروبية المستقلة والعزيزة على ديغول تطوي صفحة من صفحات الماضي، وتبتعد عن أوروبا الأطلسية القريبة من التيار

[1] «فرنسا والعراق عين على المنطقة وعين على الحليف الأمريكي»، على:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2008/07/article33.shtml، اطلع عليه في: 10 ماي 2013.
[2] فؤاد نهرا: «دول الاتحاد الأوروبي والحرب الأمريكية على العراق»، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 129، صيف 2004، ص ص. 48-52، ص. 48.

الأطلسي الأمريكي والتي من خلالها تطبخ سياسة أمريكا العالمية والشرق أوسطية التي لا تتوافق بتاتا مع المصالح السياسية لفرنسا في الشرق الأوسط حسب ما يراه الإرث الديغولي. إن الرئيس ساركوزي وبالرغم من موقفه الأولي المتفق مع الإدارة الأمريكية في مسألة العراق كان مثل سابقيه من رؤساء فرنسا محكوما باحترام السقف الخاص لسياسة فرنسا ودبلوماسيتها، كما كان قبله فاليري جيسكار ديستان وفرانسوا ميتران اللذان عرفا لحظة انتخابهما بالانتماء إلى الأطلسية وبالتأييد لإسرائيل لكن سرعان ما اكتشفا حتمية احترام الإرث الديغولي وأهميته في الدفاع عن المصالح العليا للأمة الفرنسية، لكون هذا أيضا يكمن في الصفات الوطنية الموجودة في أعماق نفسية المواطن الفرنسي الذي صوت لهم.[1]

وكخلاصة نقول أن وجود سياسة أوروبية عن طريق عالم متعدد الأقطاب لا يعني فقدان الولايات المتحدة القدرة على التصرف في المنطقة العربية والإسلامية ، بل الموازنة بين المصالح الأمريكية والأوروبية. وهذا قد يكون عاملا مشجعا في عملية التوازن العالمي وإحلال السلام في المنطقة، وإيجاد الحل المقبول من قبل الجميع فيما يتعلق بالسلام في الشرق الأوسط عن طريق تفعيل حوار أوروبي ـ عربي موضوعي بعد أن فقد العرب الثقة بمصداقية الولايات المتحدة كطرف صادق في حل القضية الفلسطينية، وتجربتها غير الشرعية في احتلالها للعراق، هذا البلد صاحب الدور الفاعل في إحلال التوازن في المنطقة

. إن الخدمة الكبيرة التي يستطيع أن يقدمها الرئيس الفرنسي للولايات المتحدة هو مساعدتها في الرجوع إلى مكانها السابق كدوله عظمى شأنها شأن فرنسا وروسيا والصين، وترك العراق لنخبته الوطنية. وبهذا فقد يكون قد أدى الدور الذي أراده الشعب الفرنسي من أجل الحفاظ على مصالح فرنسا في العالم ودورها السياسي المتميز في عالم متعدد الأقطاب الذي رسمه الرئيس الأول في الجمهورية الخامسة شارل ديغول، وهو مفتاح نجاح وطريق فرنسا ورئيسها ساركوزي الوحيد في التميز والعمل من أجل إرساء السلام مابين الشعوب.[2]

المطلب الثاني: ديغولية شيراك وساركوزي.

[1] أمير المفرجي: «ديغول: فلسطين والعراق... وعالم متعدد الأقطاب»، مرجع سابق.
[2] أمير المفرجي: «ديغول: فلسطين والعراق... وعالم متعدد الأقطاب»، مرجع سابق.

لقد تميزت السياسة الفرنسية الديغولية بحكمتها ودبلوماسيتها المستقلة المبنية على الحرص والدفاع عن مصالحها الاقتصادية والسياسية في العالم.[1] وقد ترجم الموقف الفرنسي للرؤساء الستة الذين حكموا الرغبة الموضوعية لما تريده هذه الدولة الكبرى بنخبتها وطبقات شعبها التي أعلنت طوالا ومرارا عن حرصها على أهميه العنصر الاستقلالي للدولة والدفاع عنه.

وهذا هو الشعور السليم الذي تتطلبه حصانة الدولة و نجاح سياستها الداخلية وعن طريق بناء مرجعية الوطن ودور المواطن. وبعبارة أخرى فهذه هي مزايا المجتمع الناجح والذي بفضلة تبنى وتثقف النخب حتى ولو لم تكن من طيف ومذهب واحد . إن ما دفع ويدفع القادة الفرنسيين في قيادة الدولة كشارل ديغول وشيراك وانتهاء بساركوزي هو ما يريده و يخطط له مستشاري هذه الدولة الكبرى ومصالحها في العالم.[2]

1- بخصوص جاك شيراك

ليس ثمة شك في أن الذاكرة الفرنسية ستحتفظ باسم شيراك لمدة طويلة لأسباب كثيرة منها على الأقل أنه شغل منصب رئاسة الجمهورية في هذا البلد مرتين اثنتين من عام ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين إلى عام ألفين وسبعة أي طوال اثني عشر عاما. وكان بإمكانه أن يترشح لولاية ثالثة ولكنه عدل عن ذلك. ولم يقدم على هذه الخطوة ليس لأنه بلغ الخامسة والسبعين أو لأن وضعه الصحي لم يعد يسمح له بتحمل أعباء السلطة. فالرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران حكم من قبله البلاد طوال أربع عشرة سنة وهو يعلم أنه مصاب بسرطان المثانة، وظل متشبثا بالسلطة برغم الآلام الشديدة التي كانت تنتابه أحيانا حتى خلال إشرافه على جلسات مجلس الوزراء.[3]

بل إن شيراك تعلم من ميتران أن الزعماء السياسيين يضربون بالحدس مواعيد مع التاريخ، وأنه يأتي الوقت الذي ينبغي أن يقود الحدس هذا الزعيم أو ذاك من فصيلة هؤلاء الزعماء إلى مغادرة السلطة. وفي الأشهر الأخيرة اهتدى شيراك إلى أن الفرنسيين الذين انتخبوه رئيسا للدولة مرتين اثنتين

---

[1] أمير المفرجي: «الديغولية مفتاح ساركوزي في شرق أوسط متوازن ومتعدد الأقطاب»، على: http://www.almannarah.com/Mobile/NewsDetails.aspx?CatID=7&NewsID=5990 ، اطلع عليه في: 08 ماي 2013.

[2] المكان نفسه.

[3] «شيراك العرب... سرابات سياسية فرنسية»، على: http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/153.htm، اطلع عليه في: 04 أفريل 2013.

أرادوا هذه المرة طي صفحة العلاقة التي أقاموها مع كبار الزعماء الذين طبعوا تاريخ البلاد خلال السنوات الأربعين الماضية. وكان شيراك أحدهم باعتباره بدأ يمتهن العمل السياسي عام ألف وتسعمائة واثنين وستين عندما كلف بمهمة لدى مكتب جورج بومبيدو الذي كان وقتها رئيس وزراء الجنرال ديغول. وبرحيل شيراك عن قصر الإليزيه تكون الحركة الديغولية قد فقدت آخر ورثتها الكبار.[1]

ويمكن القول أن شيراك سعى خلال مشواره السياسي الطويل إلى السير على هدي مبادئ الديغولية طوال حياته السياسية. وكان أهمها الحرص على إقامة علاقة مباشرة مع الشعب الفرنسي والدفاع عن مصالحه في العالم، والعمل على إبعاد فرنسا عن المحور الأمريكي بشكل واضح وصريح، والسعي إلى جعل فرنسا تضطلع بدور هام في العالم من أجل السلام و الدفاع عن قيم الحرية والعدالة والمساواة. وهي قيم ولدت في القرن الثامن عشر عند فلاسفة أغلبهم فرنسيون ومنهم ديدرو وروسو وفولتير.

وإذا كان حزب "التجمع من أجل الجمهورية" الذي أنشأه جاك شيراك عام ألف وتسعمائة وستة وسبعين قد ظل يجسد التصور الديغولي و يحرص على الحفاظ عليه، فإن حزب "الاتحاد من أجل الحركة الشعبية" الذي كان شيراك وراء تأسيسه على أنقاض الحزب الديغولي عام 2002 لم يواصل هذه المهمة. بل إن نيكولا ساركوزي خليفة شيراك في قصر الإليزيه قد استطاع تسخير الحزب الجديد لخدمة أغراضه الشخصية للوصول إلى السلطة لا للحفاظ على الإرث الديغولي.[2]

وككل زعيم سياسي كبير، يمكن اختزال مسار شيراك عبر مجموعة من المواقف والمبادرات والسلوكيات يجسد بعضها الوجه الباهت في شخصيته ويغذي البعض الآخر الوجه المضيء فيها. و يحلو لخصوم شيراك إمعان النظر في الوجه الباهت وتذكير الناس به كلما طرح اسمه، فيقولون مثلا إن الرئيس الفرنسي قد قضى جزءا هاما من حياته السياسية في التخلص من منافسيه وخصومه الواحد بعد الآخر، وأنه خدع مثلا عام 1981 الرئيس الفرنسي السالف فاليري جيسكار ديستان عندما طلب من أنصاره هو داخل الحزب الديغولي التصويت لصالح ميتران بدل التصويت لديستان.

---

[1] المكان نفسه.

[2] حسان التليلي: «شيراك آخر ورثة الديغولية»، على:

http://www.alriyadh.com/2007/03/13/article232300.html ، اطلع عليه في: 03 ماي 2013.

ويقولون أيضا أنه كان يفعل ما لا يقول، فقد جعل من الحرص على رأب جرح التفاوت الاجتماعي في البلاد شعارا أساسيا من شعارات حملتيه الانتخابيتين الرئاسيتين الماضيتين، ولكنه لم يتحرك بما فيه الكفاية لإقران القول بالفعل. ويعيبون عليه بشكل خاص تعطيل المسار الوحدوي الأوروبي من خلال الاستفتاء الذي دعا بموجبه الفرنسيين عام 2005 إلى الإدلاء برأيهم في مشروع الدستور الأوروبي الموحد. فرفض الفرنسيون المشروع، وكان بإمكان شيراك تمرير المشروع من خلال البرلمان وضمان إقراره بسهوله بواسطة الأغلبية البرلمانية الحالية، والحقيقة أن شيراك اعترف بخطئه هذا قبل أيام ولكن خصومه يرون أن الاعتراف بالخطأ غير كاف للتسامح معه.[1]

أما أنصار شيراك فإنهم يرددون دوما أن لكل زعيم كبواته وأن الفترات المضيئة في مسار الرجل كثيرة ، لاسيما تلك التي تتعلق بمواقفه السياسية من بعض القضايا وبخاصة تلك التي تتصل بالعالم الثالث. ويظل وقوف شيراك ضد الحرب الأمريكية على العراق إحدى المحطات البارزة في مسار الرجل. وصحيح أن هذا الموقف قد جعله يتنزل منزلة البطل الكبير في العالم العربي الذي عرف شيراك أغلب قادته، ولم يزل رئيسا لبلدية باريس وأقام مع الكثيرين منهم علاقات صداقة حميمة. وكان ياسر عرفات الرئيس الفلسطيني الراحل يقبله على جبينه كلما زاره في باريس ويصفه بالدكتور شيراك، والحال أنه لا يملك دكتوراه لا في الطب ولا في السياسة ولا في الأدب ولكن ربما كانت دكتوراه فخرية في الدفاع عن الفلسطينيين حتى وأن إسرائيل كانت ولا تزال تعتبره عدوها.[2]

وصحيح أن علاقات الصداقة الحميمة التي ربطت بين شيراك ورفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق دفعت بالرئيس الفرنسي إلى التقرب من الولايات المتحدة والعمل معها في إطار مجلس الأمن الدولي لحمل سوريا على الخروج من لبنان.

وقد ظل شيراك طوال فترته الرئاسية الثانية يدافع عن قضايا البلدان النامية كما لو كان واحدا منها. وتحب شعوب هذه البلدان فيه عفويته ورغبته في الاختلاط بعامة الناس والاهتمام بثقافات الآخرين. ومن الثقافات التي كان شيراك ولا يزال مولعا بها تلك التي نشأت في الشرق وفي اليابان أساسا.

[1] فيصل جلول: «عرب الألفية الثالثة: جاك شيراك رجل المصادفات»، على:
http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=30060، اطلع عليه في: 08 ماي 2013.
[2] فيصل جلول: «عرب الألفية الثالثة: جاك شيراك رجل المصادفات»، على:
http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=30060، اطلع عليه في: 08 ماي 2013.

فقد زار هذا البلد أكثر من أربعين مرة. وهو مولع مثلا برياضة "السومو" التي يشارك فيها رياضيون يزن الواحد منهم مائة وخمسين كيلوغراما. ومولع أيضا بالأكل بيديه كما يفعل الأفارقة والعرب.

وكالأفارقة والعرب يعتبر شيراك أن الخلية الأسرية هي خلية أساسية في توازن الفرد. وإذا كانت ابنته كلود مستشارته الإعلامية لا تفارقه فإن ابنته الأخرى المسماة "لورانس" معوقة. وقد قال شيراك عنها مؤخرا "إنها مأساة حياتي".[1]

2- بخصوص نيكولا ساركوزي

تولى نيكولا ساركوزي المنصب الجديد كرئيس لخامس دولة كبرى في العالم بعد انتهاء حقبة الرئيس السابق جاك شيراك في الحكم. ولكي لا نذهب بعيدا فإننا سنطرح العديد من الأسئلة والإجابة عليها ومنها : ماهو الفرق بين سياسة شيراك والرئيس ساركوزي؟ وهل هناك حقا اختلاف في النظرة لهذين الرئيسين بالنسبة إلى سياسة الولايات المتحدة ؟ هل أن تسمية الرئيس الفرنسي بساركوزي الأمريكي والشعبية والاستقبال الكبير الذي حظي به في الولايات المتحدة الأمريكية هو البرهان الأكيد على أنه قد خرج من الخط الديغولي الذي يطالب باستقلالية فرنسا وحريتها وفكرها الديمقراطي ومصالحها الحيوية في العالم، و يخالف السياسة الفرنسية التي بناها الجنرال ديغول للتحالف مع شعوب العالم ومع الأمة العربية والإسلامية، والتي حذا بها الرؤساء أمثال شيراك وميتران وجيسكاردستان[2]

ولفهم حقيقة العلاقات الأمريكية - الفرنسية الحالية وركائزها وجب قراءه أسسها التاريخية وأحداث ولادة هذا التحالف الفرنسي - الأمريكي غداة الحرب العالمية الثانية بعد أن ساهمت القوات الأمريكية في مساعده الفرنسيين في القضاء على الجيوب الألمانية الموجودة على الأراضي الفرنسية. ومن هذا المنطق ترتبط هتان الدولتان في ميثاق الصداقة والتحالف الذي سمي بالحلف الشمال الأطلسي الذي وقع عليه في واشنطن في الرابع من أفريل 1949. والذي طلب من خلاله الأوربيون مساعدة أمريكا عسكريا.

---

[1] حسان التليلي، مرجع سابق.

[2] عبد الله الأشعل: «إلى أين تتجه فرنسا في ظل ساركوزي؟»، على: http://www.freemediawatch.org/96-011007/20.htm، اطلع عليه في : 21 فيفري 2013.

وقد تمرد بعدها احد الجنرالات الفرنسيين والذي أصبح رئيس الجمهورية الفرنسية وهو الجنرال ديغول من خلال رسالة إلى الرئيس الأمريكي جونسون في 7 مارس 1966، معلنا ترك فرنسا للقيادة الموحدة للمؤسسة العسكرية لحلف الأطلسي، وطلب خروج كل المعدات العسكرية الأجنبية من الأراضي الفرنسية ليعلن استقلالية الدولة الفرنسية وحقها في الدفاع المستقل عن مصالحها وامتيازاتها في العالم مع بقائها حليفة وصديقة وعضوة في الحلف الأطلسي.[1]

ومن أكثر التوجهات حساسية في السياسة الفرنسية هي علاقاتها مع الولايات المتحدة، والتي تميزت دائما ومنذ الحرب العالمية الثانية مع زعيم المقاومة الفرنسية في ذلك الوقت الجنرال شارل ديغول بالتوتر والتحدي وأحيانا بالصدام، وكان آخر صدام بين باريس وواشنطن ذلك الذي وقع إبان الحرب ضد العراق في عام2003.

إن فرنسا "حليفة وصديقة" للولايات المتحدة الأميركية، ولكنها ليست "منحازة" لها. وهذه قاعدة وعلاقة لا يستطيع أحد من اللعب عليها سياسيا وخصوصا شعبيا. فالفرنسيون لا يتحملون أي انحياز إلى الأميركيين لأن مشاعرهم القومية والسياسية التاريخية تحول دون ذلك. فحاجة فرنسا اليوم في ظل العولمة تتمثل في سياسة خارجية ودفاعية خاصة بها. دون أن تتعارض هذه الاستقلالية مع التزامات فرنسا حيال حلفائها وأصدقائها.[2]

إن فرنسا تتحمل بإخلاص مسؤولياتها والتزاماتها حيال حلفائها في حلف الأطلسي في لحظات الأزمات. ولكنها ترى أنه، انسجاما مع تاريخها وجغرافيتها ومصالحها وجب عليها عدم التنازل عن مصالحها وعلاقاتها للولايات المتحدة وإسرائيل وكما يذكره الوزير السابق الفرنسي فيدرين في تقريره : " إذا تخلت فرنسا عن سياستها العربية فإنه يعتبره كتنازل غير مجدي لجانب من الإعلام الأمريكي ولليمين الإسرائيلي... وسياستنا عليها أن تضع في اعتبارها أن التوجه العربي الشامل لا يمكن أن يتحقق لأن هذه البلدان تختلف فيما بينها على كثير من المواضيع. غير أنه مفروض علينا أن نقيم علاقة قوية مع كل بلد على حدا من المغرب إلى الشرق الأوسط."[3].

[1] أمير المفرجي: «الديغولية مفتاح ساركوزي في شرق أوسط متوازن ومتعدد الأقطاب»، مرجع سابق.

[2] Charles JAIGU : «Sarkozy revient aux fondamentaux du gaullisme», Le Figaro, 10/11/2010,sur : http://www.gaullisme.net/archive/2010/06/18/sarkozy-revient-aux-fondamentaux-du-gaullisme.html#more, consulté le : 16 janvier 2013.

[3] Ibidem.

بالإضافة إلى اقتراحه في نفس التقرير ضرورة دخول فرنسا وأوربا مع البلدان العربية في علاقات "مشاركة ندية من أجل تحديث سياسي واقتصادي. وهي ندية عليها أن تسمح للبلدان العربية بدور أكبر وتمكنها من "المساهمة فعليا في وضع خطوطها الأساسية وليس كما تم في مشروع الشرق الأوسط الكبير لإدارة بوش الذي كمحاولة لإضفاء معنى على مغامرة العراق."[1].

كما حذر من الانحياز للسياسة التي تتبعها الولايات المتحدة حيال هذه الدول. وخص في توصياته اتخاذ موقف متعادل حيال القضية الفلسطينية ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية، وإخلاء المستوطنات والعمل على خلق دولة فلسطينية. أما فيما يخص العراق فقد أكد الوزير الفرنسي في تقريره إلى الرئيس الفرنسي ساركوزي" بأن الديمقراطية لا يتم فرضها من الخارج، وتجربة العراق مثال واضح، ولكن لابد أن تنبع من إرادة داخلية. ولكن علينا الوعي بأننا كدول كولونيالية سابقا لسنا في أفضل مكان لإعطاء الدروس."[2]

ومما لاشك فيه أن ساركوزي ومستشاريه يعرفون جيدا (هيوبير فيدرين) كشخصية سياسية محترمة. كما أن الأحداث والوقائع التي أثارها ساركوزي كزيارته الودية إلى واشنطن لا تتوافق من حيث المظهر مع مفهوم سياسة فيدرين التي طبقها أثناء توليه الخارجية في الفترة من1997 حتى 2002، والتي كانت استمرارا لسياسة فرنسا الخارجية المستقلة والمتوازنة التي وضع أسسها الزعيم الفرنسي ومؤسس الجمهورية الخامسة شارل ديغول خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

وبالرغم من هذا التناقض في المفهوم والمنطق بين الرؤية الفرنسية المستقلة والأخرى الأطلسية التابعة سعى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى إيجاد أسلوب متميز لسياسة ودبلوماسية الدولة في الخارج.[3] ولكن كيف يستطيع الصديق الحميم من الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد هذا الاستقبال الرائع في الكونجرس من الأخذ بعين الاعتبار بتوصيات فيدرين وهي التي تدافع عن مصالح الدولة الفرنسية وعلاقاتها مع العالم العربي؟. ولما لا؟

... للجواب على هذا السؤال فمن السهولة إيجاده في هذا الوقت عن طريق المقارنة بين ما أرادته الإدارة الأمريكية في إستراتيجيتها الفاشلة لتكوين عالم أحادي من أجل السيطرة على العالم

[1] أمير المفرجي: «الديغولية مفتاح ساركوزي في شرق أوسط متوازن ومتعدد الأقطاب»، مرجع سابق.
[2] المكان نفسه.
[3] «عودة باريس إلى حلف الناتو بوجه جديد بعد غياب 43 سنة»، اطلع عليه في: 20 جانفي 2013.
http://www.aleqt.com/2009/04/13/article_215444.html

واقتصاد بما يشمل الشرق الأوسط وخيراته، وما أرادته فرنسا القوه الخامسة وهي كما قلنا الحليفة والصديقة ولكن غير المنحازة . ولسبب بسيط وهو الدفاع عن مصالحها المهمة والتي تضمن استقلاليتها ومكانتها في العالم .

إن ما يدفع حكام فرنسا في الساحة الدولية هو تنفيذ مشروع فرنسي وطني ومسؤولية كبيرة لا تقف ضد الولايات المتحدة كدولة عظمى، بل كقوة موازية ومتقاسمه التوازن العالمي مع الصين وروسيا في عالم متعدد الأقطاب، يضمن لها أن تكون موجودة وفاعلة حالها حال الولايات المتحدة في مناطق النفوذ والمصالح.[1]

إن الفشل الأمريكي في العراق وعدم استطاعة الإدارة الأمريكية من تثبيت أقدامها في الأرض العراقية هو الإعلان الصريح عن فشل النظرية الأحادية، والذي سوف يقابله منطقيا صعود الدول الكبرى الأخرى في تشكيلة متوازنة وطبيعية تضمن التكافؤ والاعتدال في علاقات الدول ومصالحها. ومن هذا المنطق خرجت الولايات المتحدة من اللعبة خاسرة طالبة المساعدة من الصديق والحليف.[2]

إن الصورة المقبولة للرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي لدى الرأي العام الأمريكي والسياسي هي أنه الصديق الوفي للولايات المتحدة. وبالرغم من أن جاك شيراك لم يكن عدوا لها، وهي ميزة تستحق الاهتمام كونها قد تكون العامل المساعد بل الضروري في أن يقبل الشعب الأمريكي ودولته الخاسرة المساعدة الفرنسية لإرجاع هذه القوه المتسلطة والمعتدية إلى موقعها الطبيعي كبقية القوى العظمى في العالم.

إن علاقات ساركوزي الجيدة مع أمريكا تستطيع أن تساعده في انتشال أمريكا من ورطتها في العراق، وهذا ما لم يستطيع من عمله الرئيس الأسبق جاك شيراك الذي يختلف عن ساركوزي في الشكل لا في المضمون. إن ما يحرك الدبلوماسية الفرنسية في عهد ساركوزي في العالم هو المشروع الوطني لهذه الدولة الضامن لمصالحها، وأن ما يدفعه هو ما يريده الشعب الفرنسي و نخبته بجميع أطيافها . إنها مطالب سيادية تاريخية واقتصادية كعلاقات فرنسا في أفريقيا ، والعراق ودول الخليج.

[1] أمير المفرجي: «الديغولية مفتاح ساركوزي في شرق أوسط متوازن ومتعدد الأقطاب»، مرجع سابق.
[2] أمير المفرجي: «الديغولية مفتاح ساركوزي في شرق أوسط متوازن ومتعدد الأقطاب»، مرجع سابق.

وبدون شك كان خطاب الرئيس الفرنسي أمام مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين في واشنطن هو خطاب الصديق والحليف، وبدون شك أيضا كان خطاب ود ومحبه شخصية خاصة به. أما من الناحية الموضوعية فالأمور تتعلق بعلاقات بلاده وما يشغل البال الفرنسي ومصالح القوه الخامسة في العالم. إ'ن الجدل الذي تثيره علاقات ساركوزي الجيدة مع أمريكا لا تدعمه الحقيقة وهي أن اعتبارات المصالح الفرنسية هي التي قادته أكثر من أي اعتبارات أخرى. وهو ما يثبته اختياره لشخصيات فرنسية معروفة كالسيد (**هوبير فيدرين والسيد هنري كينو**) الديغولي كمستشارين له.[1]

إن المتتبع لأحداث العالم وكل ذي بصيرة يفهم جيدا النوايا الفرنسية وأهدافها في العالم. إنها بدون شك أهداف لمصالح لا تتفق في الجوهر مع نظرية حكم العالم بصورة أحادية عن طريق القوة والسلاح. إنها نظرية الركائز المتعددة للتوازن العالمي، وهي تريد أن تكون إحداها في عالم متعدد الأقطاب. وقد بدأت ومنذ احتلال العراق بدبلوماسياتها الباردة في سبيل مساعدة وإرجاع الحليف الفاشل غير متناسيه مصالحها في العالم.[2]

والخلاصة من كل هذا وبعد فضيحة الكساد المالي للنظام الاقتصادي العالمي وفشل الإدارة الأمريكية في احتلال العراق وإحلال السلام في الشرق الأوسط، فإن السؤال المطروح هو هل سيرى العالم بصائر التوازن العالمي الجديد وزوال قطب الإمبراطورية الواحد.؟ ويمكن أن نجد الجواب على ذلك في المشهد الاستثنائي والتاريخي الذي جمع بين الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي أخيرا في منتجع (كمب ديفيد) مع الرئيس الأمريكي جورج بوش، والذي طالب من خلاله بتغيير الموازين وولادة عالم سياسي واقتصادي حديث.

لقد كان مشهدا جديدا وتاريخيا في مرحلة حاسمة يعيشها عالمنا الجديد كما أنه علامات انتهاء الهيمنة الأمريكية وعنجهية إدارتها التي طالما شكا العالم منها. فبعد الاستقلال الروسي الذي بدأ مع الحرب الجورجية أعلن ساركوزي عن استقلال أوروبا الأوربية التي أرادها ديغول مستقلة حليفة غير منحازة وبعيدة عن أوروبا الأطلسية.

---

[1] المكان نفسه.

[2] أمير المفرجي: «الديغولية مفتاح ساركوزي في شرق أوسط متوازن ومتعدد الأقطاب»، مرجع سابق.

وبهذا أصبح من المؤكد عودة سياسة فرنسية ثابتة تجاه العالم العربي ومتمتعة بقدر من الاستقلالية عن نظيرتها الأميركية رغم تعاقب الرؤساء منذ أن بدأ في تنفيذها شارل ديغول في الستينيات.

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية.

قبل الخوض في هذا المبحث، لابد من بعض التوضيحات التي سوف تزيل الغموض عن بعض المفاهيم وكما قلنا سابقا فإننا سنعتمد في دراستنا لمستقبل السياسة الفرنسية تجاه الجزائر على التحليل المستقبلي Prospective analyse، و المسمى أيضا بالاستشراف، وهو يعني:" القدرة على التوكيد على أن واقعة أو ظاهرة ما توجد... أو وجدت أو ستوجد في وقت لم تكن ملاحظة ذلك الحدث قد أعطيت لنا".[1]

وقد عرف وليد عبد الحي الاستشراف على أنه:" بناء بيانات أو معلومات عن غير الملاحظ طبقا لنظرية تحكم الظاهرة التي تتناولها"[2].

ويتفق أغلب الباحثين في الدراسات المستقبلية، على أن منهج التحليل المستقبلي هو منهج مركب، وأن البحث هنا لا يسعى للتنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له، بل يقوم بإجراء مجموعة من المشاهد أو السيناريوهات التي تفترض الواقع تارة والمأمول فيه تارة أخرى. كما أن البحث لا ينتهي إلى قرار بتحقيق أي من هذه الصور. وإنما الهدف هو إطلاع القوى الفاعلة في المجتمع على متطلبات تحقيق إحدى الصور المأمول فيها وفقا لتفضيلنا الخاص لكي تعمل على تغليبها على غيرها من الصور أو المشاهد البديلة".[3]

وفي هذا المطلب من بحثنا، سوف نستخدم تقنية المشاهد أو السيناريوهات، حيث أن السيناريو هو مجموعة من التنبؤات المشروطة Conditional forecasts التي تنطلق من مفهوم" ماذا لو" أي ماذا يمكن أن يحدث لو تحققت عدة شروط، فالمشهد إذا هو عبارة عن تصور ذهني وفكري لمجموعة من الحالات

[1] وليد عبد الحي: **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الأردن، عمان، دار الشروق، 2000، ص. 92.
[2] المكان نفسه.
[3] جمال علي زهران، مرجع سابق، ص. 30.

المتوقعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما، أي أنها وصف لمسار محتمل وبعبارة أدق يمكن القول أن الاستشراف هو دراسة لحالات احتمالية لها شروط ومؤشرات معينة".[1]

كما أن السيناريو هو وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل، ويتم إعداد السيناريو عبر ثلاث مراحل:

- دراسة حقائق الوضع القائم.
- اختيار إحدى التطورات المحتملة لهذه الظاهرة، أي تحديد مسارها مستقبلا عبر الأخذ بإحدى المسارات المحتملة لها.
- تصور الآثار ومداها الناجم عن مثل هذا المسار، أي تحديد تبعات اختيار مسار معين.[2]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن أي دراسة استشرافية تنطلق من ثلاثة سيناريوهات رئيسية محتملة:

- **السيناريو الخطي أو الاتجاهي**: أي استمرار الأوضاع الراهنة أو بقائها على حالها وهذا لا يعني أن يكون المستقبل بالضرورة مطابقا للحاضر، بل يمكن أن يكون هناك بعض التحسن أو التدهور.
- **السيناريو الإصلاحي**: ويفترض حدوث نوع من التحول أو الإصلاح في الظاهرة المدروسة.
- **السيناريو الثوري**: أي حدوث تغيير جذري "راديكالي" في الظاهرة المدروسة.[3]

وبناءا عليه سنحاول من خلال هذه الدراسة تقديم صور وسيناريوهات مختلفة يمكن أن يكون عليها المستقبل، كالتالي:

1. استمرار الوضع القائم للعلاقات الفرنسية الجزائرية.
2. تقارب وتوثيق للعلاقات الفرنسية الجزائرية.
3. تباعد العلاقات الفرنسية الجزائرية.

[1] نفس المرجع، ص. 28.
[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص. 97.
[3] جمال علي زهران، مرجع سابق، ص. 34.

المطلب الأول: استمرار الوضع القائم للعلاقات الفرنسية الجزائرية.

يقوم هذا المشهد على ركيزة أن عالم الغد هو امتداد لعالم اليوم ، الذي هو بدوره امتداد لعالم الأمس، وأن اختلاف المستقبل عن الحاضر وعن الماضي القريب، هو اختلاف في الدرجة لا اختلاف في النوع، فالتغيير الذي سيحدث بالنسبة للمستقبل هو تغيير كمي أساسا أكثر مما هو تغيير كيفي، أي الكم أو الحجم أو السرعة.[1]

وعليه يمكننا القول أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا ظلت توصف بغير الطبيعية، إذ ومنذ استقلال الجزائر سنة1962 م مرت العلاقات بين البلدين بحالة انسداد تارة وانفتاح تارة أخرى. وذلك نظرا للرواسب التاريخية التي تحكمت ومازالت تتحكم في الخيوط المتشابكة لهذه العلاقات، والتي لخصها الرئيس الراحل "هواري بومدين"عندما سئل عن العلاقات مع فرنسا بقوله "بيننا وبين فرنسا أنهار من الدماء وجبال من الجماجم"[2]، ومثل هذه النظرة الراديكالية كانت قد شكلت الطلاق الأبدي مع عدوة الأمس من قبل الكثير من الساسة الذين كانوا يعملون تحت قيادة الرئيس بومدين، ومن بينهم الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة الذي كان آنذاك وزيرا للشؤون الخارجية .

إلا أنه ونظرا للتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم والتحديات التي يفرضها الراهن فإن "بوتفليقة"عاد ليتبنى نظرية أخرى ترتكز على المصالحة التاريخية مع الذين قتلوا قرابة مليوني جزائري خلال سبع سنوات فقط . وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى التطورات الحاصلة التي عرفتها الجزائر والتي مازالت تبحث عن ذاتها ودورها، في محاولة منها تجاوز رواسب وتراكمات الماضي والتطلع إلى مستقبل زاهر في ظل المواجهة الصريحة والمكاشفة الواضحة والمطارحة الدقيقة لكل التحديات والعقبات التي تقف حجر عثرة أمام أي انفتاح أو تقارب.[3]

وبناءا على ما سبق يمكن دراسة مستقبل استمرار الوضع الراهن للعلاقات الفرنسية الجزائرية من زاويتين:

---

[1] نفس المرجع، ص. 35.

[2] يزيد بوعنان: «رواسب التاريخ ، تحديات الراهن وتطلعات المستقبل»، على: http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1110، اطلع عليه في: 28 أفريل 2013.

[3] المكان نفسه.

1- سياسة فرنسية واحدة تجاه الجزائر رغم تغير الأسماء والأيديولوجيات.

إن موقع فرنسا كدولة عظمى يحتم عليها الحفاظ على مكانتها التي رسمها لها قادتها في إطار حتمية احترام الإرث الديغولي وأهميته في الدفاع عن المصالح العليا للأمة الفرنسية، وعلى دورها السياسي المتميز في عالم متعدد الأقطاب.[1]

ومن هنا يمكن القول أن سياسة فرنسا تجاه الجزائر واحدة وستبقى واحدة رغم تغير الأسماء والأيديولوجيات، تتحكم فيها إرادة فرنسا أمام تحقيق مصالحها الاقتصادية في المنطقة. وعلى الرغم من ثقل الماضي الاستعماري وتداعياته إلا أن هذا الجانب لم يؤثر كثيرا على العلاقات الثنائية واستمرارها، حيث يرى متابعون في الشؤون بين البلدين، أن الريع النفطي وفائض المليارات الذي تنام عليه خزائن الدولة هو الذي يسيل لعاب الفرنسيين ويؤدي بنجاح دور الضامن في استمرارية العلاقات بين البلدين.

وقد أضحت زيارة الرؤساء الفرنسيين للجزائر في بداية عهداتهم الانتخابية تقليدا فرنسيا، بعد أن أرساه الرئيس الأسبق جاك شيراك في مارس 2003، وبعد انقطاع عن الزيارات بين البلدين امتد لأكثر من عشرية من الزمن. وبقي هذا التقليد سائدا حتى في أعقد الأزمات التي ضربت العلاقات الجزائرية-الفرنسية عقب مصادقة البرلمان الفرنسي على قانون 23 فيفري 2005، إذ نزل الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساكوزي ضيفا على الجزائر بعد انتخابه رئيسا في مدة لم تتعد الشهرين وكان ذلك في جويلية 2007.[2]

ولم يخرج فرانسوا هولاند عن هذا التقليد، وقرر بدوره زيارة الجزائر قبل أن ينقضي عام على انتخابه رئيسا للبلاد، ما يعني أن سياسة فرنسا تجاه الجزائر لن تتغير بتعاقب الرؤساء وبتناوب الأيديولوجيات وبتأرجح المسؤولية. ولعل اقتفاء هولاند اليساري لأثر ساركوزي اليميني وشيراك الديغولي ما يؤكد صحة هذا الطرح. وفي هذا الشأن نذكر الملف المثقل لشركة Alsthom الفرنسية وما كتبته الصحافة الفرنسية آنذاك بخصوص هذه القضية، وأن ساركوزي قد كلف

---

[1] Philipe ROCTON: «la politique étrangère de la France», le 13 Mars 2011, sur : http://politique-du-possible.org/?p=771, consulté le 05 Mai 2013.

[2] «هولاند اليساري على خطى شيراك الديغولي وساركوزي اليميني»، الثلاثاء 18 ديسمبر 2012، على:.http://ar.algerie360.com%D8%B3%A8/D8%A7%D8%AA%D8%BA%، اطلع عليه في: 05 ماي 2013.

عددا من مستشاريه ببحث ملفها، فأكدوا له بعد دراسة مستفيضة، أن مآل هذه المؤسسة هو التصفية بعد أن أصبح إفلاسها أمرا لا مفر منه، عندها كان رد ساركوزي واضحا وهو تكليف مستشاريه الاقتصاديين بإعادة الدراسة، بعد أن وعدهم بإنقاذها حفاظا على الآلاف من مناصب شغل الفرنسيين. وبعد مدة وجيزة حصلت Alsthom على عدة صفقات في الجزائر بالتراضي من بينها كهربة خطوط السكة الحديدية في العاصمة وضواحيها، مشاريع المترو والترامواي بغلاف مالي قدر بـ 3.2 مليار أورو، ليتم بذلك إنقاذ هذه الشركة من الإفلاس.ولم تكن هذه الشركة هي الوحيدة التي أعيدت لها الروح بأموال الجزائر، فهناك أيضا مجمع فينسي الذي ساهم في إنجاز المترو، ومؤسسة Saint Robin لصناعة الزجاج.

كما كانت زيارة الرئيس الحالي فرانسوا هولاند للجزائر في ديسمبر 2012 ،مسرحا لتوقيع اتفاقيات لفائدة فرنسا على غرار إقامة مصنع رونو للسيارات في وادي تليلات، بطاقة إنتاج تصل إلى 75 ألف سيارة في السنة.[1]

ويتضح لنا مما سبق أن رؤساء فرنسا الذين زاروا الجزائر وسيستمرون في زيارتها مستقبلا، تحركهم بوصلة مصالح الفرنسيين مهما كلفهم الأمر، ولو تطلب الأمر القفز على ذاكرة شعب جزائري مثقلة بالآلام.

2- مستقبل في ظل حرب الذاكرة والتاريخ.

لعل ما يشغل بال الجزائريين والفرنسيين على حد سواء هذه الأيام هو الذاكرة والتاريخ، كل منهما يود توظيفها حسب ما تقتضيه مصلحته، ويبقى التساؤل المطروح: هل سنتصالح يوما مع الذاكرة المشتركة؟ أو بالأحرى هل يمكن بناء صداقة جزائرية- فرنسية متينة بعد التصالح مع الذاكرة و التاريخ؟

أولا لابد من القول أن هناك اختلاف بين الذاكرة والتاريخ في المعنى والوظائف، غير أن الاختلاف لا ينفي العلاقة بينهما. وإذا أردنا إعطاء تعريف وجيز للذاكرة سنقول بأنها "نشاط بيولوجي ونفسي

[1] «هولاند اليساري على خطى شيراك الديغولي وساركوزي اليميني»، مرجع سابق.

يمكّن الإنسان من تسجيل تجاربه التي عايشها سابقا في ذهنه"[1]. وهي ترتكز على أمرين أساسيين الرواية الشفوية والوثيقة المكتوبة وعلى هذا الأساس يكتب تاريخ الجزائر.

وفيما يخص الجدل القائم بين الفرنسيين والجزائريين حول الذاكرة والتاريخ، ذكر المؤرخ الفرنسي "بن يامين سطورا" أن التاريخ يجمع الجزائريين و الفرنسيين، لكن الذاكرة تفرقهم"[2]. مستندا في ذلك إلى مقاربة أن الفرنسيين بحاجة إلى شجاعة سياسية للاعتراف بالأخطاء التي وقعت خلال حرب التحرير. وأضاف أن أهم العراقيل التي وقفت في وجه كتابة موضوعية للتاريخ، هي أن فرنسا لما خرجت من الجزائر في 1962 أرادت نسيان خسارتها للجزائر، وليست الدولة وحدها التي أرادت نسيان هذا التاريخ، بل المجتمع الفرنسي أيضا.

ويرى المفكر الفرنسي اليهودي" برنار هنري ليفي" صديق ومستشار الرئيس الفرنسي المنتهية عهدته نيكولا ساركوزي، أن العلاقات الجزائرية-الفرنسية يجب أن تقوم على ما أسماه الطرف الجزائري تصفية ذاكرته.كما أن جبهة التحرير الوطني قد ارتكبت أخطاء في حق المدنيين الفرنسيين، ولا سبيل لبناء علاقات الصداقة بين البلدين إلا من خلال تصفية الذاكرة الاستعمارية، وبالتالي إلغاء مطلب الاعتذار نهائيا.[3]

أما من المنظور الجزائري فإن حرب الذاكرة ستستمر، وستكون هنالك صعوبة في التوصل إلى مصالحة شاملة بين فرنسا والجزائر. و سيظل التاريخ تاريخا ولن ينسى، وعليه فإن العلاقات الجزائرية - الفرنسية ستمر دائما بتراكمات ومد وجزر. ولابد من فرنسا -حاضرا ومستقبلا- أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية علاقاتها بالجزائر. فالأخيرة ذات موقع استراتيجي لها من الإمكانيات الكثير ، وهي سوق كبيرة، تنشط فيها العديد من المؤسسات الفرنسية . وسيظل مطلب الجزائر عالقا إلى أن تتغير الأفكار وتتبدل الذهنيات الموجودة لدى المسؤولين الفرنسيين عندما تعترف فرنسا وتعتذر عما قام به الاستعمار الفرنسي في الجزائر "وهذا ما لن يحدث" .وهذا ما سيفرض على الجزائر ركن تراكمات

[1] خالد بوهند: «أي مستقبل للعلاقات الجزائرية الفرنسية»، مجلة المعرفة، الجزائر، العدد 156، ماي 2011، ص ص 07-13، ص. 07.
[2] نفس المرجع، ص. 08.
[3] المكان نفسه.

التاريخ مع فرنسا إلى حين، وأن تخوض معركة مشتركة في بناء وتأسيس علاقة متجددة مبينة على الاحترام والتعاون بين الشعبين.[1]

المطلب الثاني: تقارب وتوثيق للعلاقات الفرنسية الجزائرية.

سنحاول دراسة مستقبل العلاقات الفرنسية-الجزائرية وذلك عبر تصور السيناريو الثاني المحتمل، والذي يفترض حدوث نوع من الإصلاح في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.

لقد ساعد حصول إصلاحات للأوضاع الجزائرية الداخلية على تطبيع العلاقات الفرنسية-الجزائرية بتقريب كل واحدة من الأخرى، حيث عرفت حسب المحللين السياسيين انفراجا نسبيا بالنظر إلى مستوى المبادرات التي قامت بها حكومتا البلدين، والتي تجسدت عن طريق زيارات قام بها عديد المسؤولين السياسيين الفرنسيين إلى الجزائر لا سيما المنتمين إلى الطبقة السياسية الشابة في فرنسا.وكرست السلطات الجزائرية بدورها الرغبة والإرادة في دفع عجلة التعاون مع فرنسا في شتى المجالات وفي مقدمتها القطاع الاقتصادي.

فقد كان منتدى الشراكة الاقتصادية الجزائرية ـ الفرنسية، الذي احتضنته الجزائر نهاية شهر ماي 2012، بمثابة محرك لهذا التعاون الذي جاء أيضا ثمرة لجنة المتابعة التي أشرف على تنصيبها شخصيا رئيسا البلدين، ويترأسها كل من وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار السيد محمد بن مرادي والسيد جان بيار رافاران .Jean pierre R الوزير الأول الفرنسي الأسبق.[2] وقد تمكنت هاتان الشخصيتان بجدارة وباعتراف مسؤولي البلدين من إذابة الجليد الذي اعترى تقدم العلاقات الاقتصادية، وذلك من خلال معالجة تسعة ملفات استثمار توصف بالكبرى من أصل 12 ملفا ظلوا يشكلون حجر عثرة في مجال الشراكة الثنائية.و ينتظر استكمال الملفات الثلاثة المتبقية والتي تعتبر حاسمة في المهام الموكلة للجنة المتابعة، لا سيما ملف مصنع السيارات مع العملاق الفرنسي رونو الذي يمثل استثمارا ضخما بـ 1 مليار أورو، وا ملف إنجاز مصنع للبتر وكيماويات مع "توتال" والذي تصل قيمته لوحده إلى 5 ملايير أورو، أي ما يعادل حجم الاستثمارات

[1] خالد بوهند، مرجع سابق، ص. 09.
[2] «حركية جديدة في العلاقات الجزائرية-الفرنسية»، على:
http://www.el-massa.com/ar/content/view/48531، اطلع عليه في: 10 ماي 2013.

التي تعهد بتجسيدها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي شخصيا خلال زيارته للجزائر في 2007.[1]

وكلل العمل المحقق من قبل لجنة المتابعة وكذا نجاح منتدى الشراكة بإعادة إحياء العلاقات الاقتصادية الجزائرية-الفرنسية عبر تأسيسه لمنتدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبلدين. وهو ما جعل الرئيس الفرنسي يعلن عن تمديد مهمة جان بيار رافاران لقيادة قاطرة العلاقات الثنائية، لاسيما وأن هذا الأخير لم يخف رؤيته المتفائلة نحو مستقبل أفضل لعلاقات أساسها خدمة الفرد وترقية البعد الاجتماعي للشراكة. وذلك في وقت دعا فيه كاتب الدولة الفرنسي للتجارة الخارجية بيار لولوش صراحة إلى ترك الماضي للتاريخ والمضي قدما نحو مستقبل زاهر للعلاقات الجزائرية-الفرنسية.

وبلا شك فإن الزيارة التي أداها الوزير بن مرادي الذي قاد وفدا جزائريا يضم رؤساء المؤسسات الجزائرية إلى باريس قبل انعقاد المنتدى في ديسمبر 2011 ، قد ساهمت في تعبيد الطريق أمام بعث أشكال التعاون الثنائي والذي ترجمه نجاح منتدى الشراكة الثنائية في الجزائر بفضل الليونة المسجلة لأول مرة من قبل الطرف الفرنسي.[2]

ومن المحتمل أن تشهد العلاقات الجزائرية-الفرنسية حركية متميزة في المستقبل في إطار جديد لأفاق التعاون المرهون بالتطورات السياسية الإقليمية والجهوية، مع الأخذ بعين الاعتبار القواسم المشتركة التي فرضتها المتطلبات التاريخية والجغرافية بين البلدين.

ويتوقع فريق من الباحثين في ميدان الدراسات المستقبلية انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المناطق والقضايا التي تدخل في مجال نفوذ واختصاص السياسة الفرنسية، لتترك لها مجال مباشرتها خاصة بمنطقة المغرب العربي، وبالخصوص الجزائر، نظرا لقوة الروابط التي تقرب البلدين وفي مقدمتها العامل الثقافي الذي يجعل من فرنسا الفاعل الأول في المنطقة، هذه الأخيرة وهي ترى مستقبلا لعلاقات تسير باتجاه واحد.

وفي هذا الإطار قامت فرنسا بوضع برنامج مستقبلي بعيد المدى، يربط الجزائر ودول المغرب العربي بها وبدول الاتحاد الأوروبي. ويعمل البرنامج على تكثيف علاقاتهم الاقتصادية والثقافية

[1] «حركية جديدة في العلاقات الجزائرية-الفرنسية»، مرجع سابق.
[2] عزيز طواهر: «انفراج نسبي في العلاقات الجزائرية الفرنسية»، على: http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=19735، اطلع عليه في: 10 ماي 2013.

والاجتماعية والسياسية، فيما عرف بمشروع Mida للشراكة الأورو متوسطية بما فيها الأورو-جزائرية، والذي سيعمل على خلق إقليم موحد بين ضفتي المتوسط يتوقع له أن يصبح في المستقبل ذا قوة في العلاقات الدولية وقطب فاعل فيها، الأمر الذي سيبعد المنافسة الأمريكية لها حول المنطقة من جهة، وبجعل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يعيدان مراجعة الحسابات و ترتيب المصالح بطريقة أكثر نفعية لهما "لطرفي الأطلسي"من جهة أخرى.[1]

ويرى فريق آخر أن التقارب الجزائري- الفرنسي إزاء قضايا ثنائية ودولية مثل أزمة مالي، ليبيا، الساحل الإفريقي، مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة... من شأنه أن يفتح آفاقا واعدة و ويوثق العلاقات بين البلدين.

المطلب الثالث: تباعد العلاقات الفرنسية الجزائرية.

سنحاول من خلال هذا المطلب توقع مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية عبر التصور الراديكالي. إذ ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في دراسة المستقبليات على أسس الفكر الماركسي، ويبنون نظرتهم للمستقبل على أساس قناعتهم بحتمية التقدم، أي على أساس تصور ظهور تكنولوجيا جديدة فعالة، أو تنظيم اجتماعي جديد، أو مختلف تماما عن التنظيم الاجتماعي الموجود في الحاضر، يكون من شأنه إحداث تغيير كيفي، حتى لا يصبح المستقبل مجرد امتداد للحاضر، بل يجب أن يتم النظر إليه على أنه يمثل نقيضا للحاضر على الأقل في البعض منها..[2]

وبالتالي هم يبنون تنبؤاتهم عن المستقبل على أساس التخيل الإبداعي Créative imagination الذي يعتمد على إسقاط الحاضر على المستقبل، أو على تجميع للاتجاهات الموجودة في الحاضر واتخاذ مسار معاكس لها. بل يبني هؤلاء صورة المستقبل على أساس بداية راديكالية لا تستند إلى الحاضر وإلى ما هو متوقع بناء على استقرائه، ويرون أن أي شيء يمكن للعقل البشري أن يتصوره، فإنه يمكن تحقيقه طالما أنه لا يتعارض مع القوانين الطبيعية.[3]

---

[1] Georges – Eric TOUCHARD: «Tensions Conjoncturelles ou Crise durable entre les Etats Unies et la France», Défense Nationale, N° 90, (Juillet, 2009), pp. 72-78, p. 76.

[2] جمال علي زهران، مرجع سابق ، ص. 32.

[3] جمال علي زهران، مرجع سابق، ص. 33.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه والمختصين في دراسة العلاقات الدولية، خاصة المهتمين بدراسة العلاقات الفرنسية – الجزائرية، أنه سيحدث تحول راديكالي لواقع هذه العلاقات – أي أنه سيقع ما لم يكن في الحسبان – وهو تقارب جزائري – أمريكي في مقابل تباعد فرنسي – جزائري . وذلك لما ستشهده بيئة هذه العلاقات من تحولات ، إذ رجح أغلب الملاحظين على رأسهم الباحث الأمريكي William .B.Quandt أن الجزائر ستكون أكثر انفتاحا وأكثر تعددية في المستقبل، الأمر الذي سيساعدها على بناء علاقات جديدة مع الولايات المتحدة تكون واسعة تمس جميع المجالات.[1]

وهو ما سيزيد من تباعد العلاقات بين الجزائر وفرنسا خاصة أن الظروف الدولية التي على إثرها تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية مقاليد القوة العالمية، سمحت بمراجعة ترتيب أولويات الدول[2]، بما فيها الجزائر لتتجه نحو إرادة إرساء علاقات متينة مع هذه القوة العظمى. فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001، عرفت الجزائر تقاربا ملحوظا في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق التعاون الدولي ضد الإرهاب.

والواقع أن استمرار تكريس الأحادية القطبية التي تتزعمها الولايات المتحدة وضعف احتمال بروز أي قوة مناوئة وموازية لها في المستقبل القريب والمتوسط، سيجعل فرنسا خلال هذه الحقبة تعاني من التدخلات الأمريكية في مناطق نفوذها. بل وأكثر من ذلك ستتراجع قوة نفوذ فرنسا داخل هذا المجال أمام تصاعد وتزايد النفوذ الأمريكي، الأمر الذي من شأنه أن يقوي العلاقات الأمريكية- المغاربية التي ما زالت تعتبر منطقة نفوذ فرنسية مما سيضعف من علاقة فرنسا مع تلك الدول ومنها الجزائر.

ومما يزيد ويساهم في مصداقية وقوة هذا الاحتمال مستقبلا أي اتخاذ الولايات المتحدة هذا الموقف الرامي إلى إبعاد النفوذ الفرنسي عن هذه المنطقة، هو دافع الانتقام والرد على موقف فرنسا المانع وبشدة لشن الحرب عن العراق، حيث قال جاك شيراك في المؤتمر الدولي للتنمية المستديمة

[1] William.B.QUANDT, op. cit., p. 210.

[2] مصطفى علوي: «السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي»، السياسة الدولية، المجلد 38، العدد 153، جويلية 2006، ص ص 68-75، ص. 71.

في 03 سبتمبر 2002، بجوهانسبورغ :" ...لا يوجد اليوم ما يبرر شن الحرب على العراق ...إن الأموال والميزانية .. التي ستصرف في الحرب يجب أن تكون مخصصة لمحاربة السيدا في أفريقيا.."[1]

وهذا ما دفع" كولن باول "وزير الخارجية الأمريكي إلى الإعلان وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن فرنسا سوف تدفع ثمن فعلتها هذه.وقد كان من بين ردود الأفعال عن الموقف الفرنسي هذا، هو محاولة تجريد فرنسا من أي سلطة ونفوذ خارج أراضيها وخاصة تقويض منطقة المغرب العربي التي تعتبرها فرنسا مجالا يعبر عن أهميتها السياسية والإستراتيجية في العلاقات الدولية[2].

وأمام غياب قوة مجابهة للولايات المتحدة الأمريكية، باشرت هذه الأخيرة تنفيذ وتعزيز تواجدها في المنطقة، عبر تكثيف استثماراتها بالسوق الجزائرية لتتعدى مجال المحروقات إلى قطاعات إنتاجية أخرى. وهو ما يشير إليه انتشار الشركات المختلطة، إذ تسعى لتحقيق التقارب بينها وبين دول جنوب حوض المتوسط وذلك عبر توثيق روابطها السياسية والأمنية والاقتصادية، أمام تراجع وتباعد العلاقات الفرنسية بهذه الدول وفي مقدمتها الجزائر، في ظل تنافس فرنكو- أمريكي.

وتهدف الولايات المتحدة إلى تحقيق هدفها الاقتصادي المتمثل في دفع دول شمال إفريقيا إلى إحياء مشروع إتحاد المغرب العربي، كإطار إقليمي يجمع بين هذه الدول لبناء سوق موحدة تمكن المستثمرين الأميركيين من استغلال هذه السوق الواسعة والقريبة من أوروبا، والغنية بموارد النفط والطاقات البشرية المحترفة والرخيصة. ولتحقيق هذا الهدف تعمل أميركا على تذويب الخلافات السياسية الحادة بين دول شمال إفريقيا، وبالخصوص أزمة الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر، وهي سبب أهم المشاكل في المغرب العربي لأنها لا تتوقف عند الخلاف بين الدولتين، بل تتعداها إلى التأثير على مجمل العلاقات البينية بين دول الإتحاد.

كما أن هذه الخلافات هي إحدى الذرائع التي تتخذها فرنسا تحديدا للتدخل في شؤون المنطقة والعمل على إحياء دورها التاريخي فيها باعتبارها أقدر من أميركا على فهم مشكلات شعوب المنطقة المرتبطة تاريخيا وجغرافيا ولغويا بدول الإتحاد الأوروبي. وهذا ما يزعج الأمريكيين كثيرا و يجعلهم يعملون جاهدين على قلع النفوذ الفرنسي سواء من خلال مبادراتهم وأموالهم أو من خلال

[1] Antoine SFEIR : **Vers l'orient compliqué : les américains et le monde arabe**, Beyrouth, Liban, Edition Grasset, 2006, p.84.
[2] Ibidem.

عملائهم الذين رفعوا شعار أن أهل المنطقة أدرى بحل مشاكلهم من غيرهم. وفي هذا طبعا استبعاد للدور الفرنسي المستميت من أجل البقاء في المنطقة رغم الزحف الأميركي.[1]

كما تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق الهدف الحضاري والأمني، فمثلما تعمل على تركيز هيمنتها السياسية وسيطرتها الاقتصادية على منطقة المغرب العربي، تسعى أيضا إلى تثبيت وجودها الأمني والعسكري من خلال حديثها عن تهديدات "الإرهاب الدولي" للأمن الإقليمي. وهي تريد من وراء ذلك، ربط أهل المنطقة باتفاقيات أمنية تسمح بوجود تسهيلات وقواعد عسكرية دائمة، تحت ذريعة تدريب جيوش المنطقة على أساليب مواجهة الحركات الإسلامية المسلحة التي تزعم أميركا أن خطرها يهدد السلم والاستقرار الإقليميين. وكذا تحويل شراء حكام المنطقة للسلاح من أوروبا إلى أميركا.

وهي في الحقيقة تريد من ناحية تكبيل أهل المنطقة ومراقبتهم عن قرب إذا ما أرادوا التحرك الفعلي على أساس الإسلام للتحرر من الغرب. ومن ناحية أخرى تريد استبعاد أي تدخل أوروبي حقيقي وفرنسي تحديدا في شؤون المنطقة على المدى الطويل، بينما تتولى هي احتكار معالجة الشؤون الأمنية والعسكرية للمنطقة.[2]

وبهذا ستكون الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت تقاربا مع دول جنوب حوض المتوسط، وبالمقابل تراجع وتباعد للعلاقات الفرنسية مع هذه الدول، واحتمال استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل القريب والمتوسط، مما يجعل من دولة كالجزائر تسعى وبكل الطرق إلى توثيق علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والعمل من أجل كسب ثقتها، وهذا ما سيسهل عملية ولوج الولايات المتحدة إلى المنطقة وإبعاد النفوذ الفرنسي عنها.

من خلال التطرق إلى السيناريوهات الثلاثة المحتملة للعلاقات الفرنسية الجزائر، يمكن التوصل إلى أن الجزائر تسعى إلى الحفاظ على السلم والاستقرار، كما تعمل على بناء دولة عصرية تتماشى مع التطورات الدولية، وتبقى علاقتها مع فرنسا متأرجحة بين التذبذب و التوتر تارة، وبين الانفراج والتقدم تارة أخرى، حيث تبقى محكومة بالأوضاع الداخلية للبلدين والتطورات الدولية.

[1] «الصراع الفرنكو-أمريكي على منطقة المغرب العربي»، على:
http://arabic.hizbuttahrir.org/index.php/africa/political-analyses/229-pol-ana-1، اطلع عليه في: 11 ماي 2013.

[2] «الصراع الفرنكو-أمريكي على منطقة المغرب العربي»، مرجع سابق.

ومما لا شك فيه، فإن المسائل العالقة بين البلدين كالذاكرة والتاريخ المشترك، تقف عائقا أمام الجهود المبذولة من أجل توطيد العلاقات بين البلدين، وتبقى مسائل متروكة للزمن. كما أن المنافسة الأمريكية لفرنسا حول مناطق نفوذها ستستمر، وبالتالي سيكون من الصعب على فرنسا أن تبعد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى المنافسة كالصين عن الجزائر، وهو ما يمثل عائقا أمام فرنسا في سبيل تطبيع العلاقات الفرنسية الجزائرية وتحقيق التقارب المنشود.

الخاتـــــــــــــمة

تميزت السياسة الفرنسية، منذ عهد الجنرال ديغول، بخيارات إستراتيجية عامة واضحة من أجل التحالف مع شعوب العالم وخصوصا مع الأمة العربية، وأبدت السياسة العربية لفرنسا تعاطفا واضحا مع مختلف القضايا العربية. وقد سعى الرؤساء الفرنسيون أمثال شيراك وميتران وجيسكار ولكن كل على أسلوب وخلفية مختلفة من السير على خطى الزعيم الروحي شارل ديغول في هذا الاتجاه بالذات، إي الحرص على السياسة العربية المتميزة لفرنسا. وقد كان ساركوزي محكوما مثل سابقيه بسقف التقليد الخاص للدبلوماسية الفرنسية، بالرغم من إرادته الشخصية لكسر الروتين، والدفع نحو التغيير في السياسة القديمة، إلا أنه وجد نفسه في إطار إرث ديغولي لم يحد عنه في سياسته الخارجية.

تسعى فرنسا إلى بناء ودوام مجدها من خلال الحفاظ على مركز قوي وممتاز لها في أوروبا، وبناء إمبراطورية عظيمة مترامية الأطراف، واحتلال مركز مرموق عالميا في ظل توازن عالم متعدد الأقطاب، كما أن موقعها كدولة عظمى يحتم عليها الحفاظ على مبدأ الاستقلالية، ومن خلال مواقفها وتوجهاتها تبقى وفية إلى حد كبير للإرث الديغولي الذي يخدم مصالح الأمة الفرنسية.

تنظر فرنسا إلى الجزائر كمنطقة نفوذ تسعى إلى إثبات استمرارية هيمنتها عليها، وبعد مرور 50 سنة من استقلال الجزائر عن هذا المستعمر الأوروبي، إلا أن البلدين لم يتوصلا بعد إلى مصالحة شاملة، وظلت العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا متأثرة بتراكمات تاريخية معقدة أضفت طابع الحساسية على هذه العلاقات وصل حد التوتر.

ويتجلى التوتر القائم بين البلدين في إلحاح كل منهما على الاعتراف بما يرونه حقا لهم، فالجزائر لازالت ولا تزال تؤكد على ضرورة اعتراف فرنسا الاستعمارية بجرائمها الشنعاء ضد شعب أعزل، ولا تزال فرنسا من جهتها تفتخر بقانون تمجيد الاستعمار وتأبى الاعتراف بما اقترفته في فترتها الاستعمارية.

إن الذاكرة التاريخية لا تزال تمثل المحدد الرئيسي في تحديد بنية العلاقات السياسية بين البلدين منذ الاستقلال، ولذلك فإن مستقبل العلاقات بين فرنسا والجزائر سيظل محكوما بمدى تغيير فرنسا

لطريقة تعاملها مع الجزائر وتاريخها، هذا التعامل الذي يجب أن يقوم على أساس الاحترام المتبادل بين الدولتين.

عموما، تبقى الجزائر محورا هاما وهدفا غير متغير بالنسبة للدبلوماسية الفرنسية،و تسعى فرنسا في جميع الأحوال إلى ضمان وحماية مصالحها في إطار أيديولوجية- ذات الأصل الديغولي- تضمن استمرارية وتماسك سياستها الخارجية.

قائمـــــــــــــــة المراجع:

المراجـــع باللغـــــة العـــربية:

الكتب:

- إبراهيم سعد الدين وآخرون: **ديغول والعرب: العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل**، الأردن، عمان، منتدى الفكر العربي الطبعة الأولى، 1990.
- اللاوندي سعد: **القرن الحادي والعشرون... هل سيكون أمريكيا؟**، مصر، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
- بن لحسن عمار وآخرون: **الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1999.
- بن عنتر عبد النور : **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005.
- بوقنطار الحسان: **السياسة الخارجية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- ديغول شارل: **مذكرات الأمل- التجديد 1958-1962**، (ترجمة سموحي فوق العادة)، لبنان، بيروت، منشورات عويدات، 1971.
- سلامة غسان: **الأيديولوجية و السياسة الخارجية: الإدارة الأمريكية الحالية، السياسة الأمريكية والعرب**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1991.
- شيراك جاك: **فرنسا جديدة فرنسا للجميع**، (ترجمة أنطوان الهاشم وأحمد عويدات)، لبنان، بيروت، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1996.
- عبد الحي وليد: **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الأردن، عمان، دار الشروق، 2000.
- مرسي ليلى و وهبان أحمد: **حلف شمال أطلنطي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، مصر، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2001.
- مكرديس روي: **السياسة الخارجية في دول العالم**، (ترجمة حسن صعب)، لبنان، بيروت، منشورات عويدات، 1961.
- مهنا محمد نصر: **علم السياسة**، مصر، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

- ميرل مارسيل: **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، (ترجمة حسن نافعة)، مصر، القاهرة، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1986.
- نعنعي عبد المجيد و سليمان نوار عبد العزيز: **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، لبنان، بيروت، دار النهضة العربية، 1973.
- هلال علي الدين وآخرون: **العرب والعالم**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1988.

المقالات:

- السعيد محمد: «الاعتذار في العلاقات الدولية: وسيلة للتقارب والمصالحة»، **جريدة الشروق اليومي**، الجزائر، العدد: 2950، (الاثنين 31 مايو 2010)، ص ص. 05-06.
- بارة محمد كمال: «دفع الفدية من وسائل تمويل الإرهاب»، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، **يومية الشعب**، الجزائر، العدد 15072، الثلاثاء 29 ديسمبر 2009، ص ص. 3.
- برقوق سالم: «الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي»، **العالم الاستراتيجي**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 3، ماي 2008، ص ص. 2-7.
- بوقارة حسين: «الاستشراف في العلاقات الدولية : مقاربة منهجية» ، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21، جوان 2004، ص ص. 182-189.
- خالد بوهند: «أي مستقبل للعلاقات الجزائرية الفرنسية»، **مجلة المعرفة**، الجزائر، العدد 156، ماي 2011، ص ص 07-13.
- دو مرفيل كوف: «مبادئ السياسة الخارجية عند الجنرال ديغول»، **مجلة الأمل**، العدد 61، خريف 1987، ص ص. 11-24.
- زهران جمال علي: «الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة » ، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 153 ، جويلية 2003، ص ص. 21-43.
- سعيدي محمد: «جدد إدانته للحملة المسعورة التي يقودها ممجدوا الاستعمار... الآفلان يطالب فرنسا بالاعتراف بحقيقة الجريمة الاستعمارية»، **يومية صوت الأحرار** (لسان حال حزب جبهة التحرير الوطني)، الجزائر، العدد: 3719، (السبت 08 ماي 2010) .

- علوي مصطفى: «السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي»، **السياسة الدولية**، المجلد 38، العدد 153، جويلية 2006، ص ص 68-75، ص. 71.
- مولوف صالح: «تمسك بمطلب الاعتذار عن الجرائم الاستعمارية... عبادو يؤكد: قانون تجريم الاستعمار حق للشعب الجزائري»، **يومية صوت الأحرار**(لسان حال حزب جبهة التحرير الوطني)، الجزائر، العدد: 3718،(الخميس 6 ماي 2010).
- نهرا فؤاد : «دول الاتحاد الأوروبي والحرب الأمريكية على العراق»، **شؤون الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 129، صيف 2004، ص ص. 48-52 .
- يس حميد: «محمد القورصو يقول إنّ فرنسا تشعر بالذنب إزاء الحركى والأقدام السوداء... إدانة ساركوزي للاستعمار حبّة حلوى في بطن جائع»، **يومية الخبر**، الجزائر، العدد: 2950، (الأحد 01 نوفمبر 2009)، ص ص.02-02.

الرسائل الجامعية:

- بلعيد منيرة: **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002**، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.
- بيرم فاطمة : **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، الجزائر، جامعة باتنة، 2010.
- مولود صويلح: **فرنسا والأزمة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001.

المراجـــع باللغـــــة الأجنبية:

Les livres:

- **Le Petit ROBERT**, Dictionnaire de culture générale 2, France, paris, Editions de dictionnaires le ROBERT, 1993.
- AL ASHAAL Abdallah: **Quelques Réflexions sur la politique de la France dans**

le Monde Arabe, Annuaire Français de Relations internationales, Bruxelles, Bruyant, 2000.

- BENOIT Bertrand: **le syndrome Algérien: l'imaginaire de la politique algérienne de la France**, France, Paris, édition L'harmattan, 1999.
- CHEVALLIER, J. et autres : **Encyclopédie politique de la France et du monde,** France, Paris, Edition de l'Encyclopédie de l'empire Français, Tome second, 2000.
- COLARD Daniel : **la société internationale après la guerre Froide**, Paris, Armond Colin, 1996.
- DAGUZAN Jean- François: **Les relations Franco- Algériennes, ou la poursuite des amicales incompréhensions**, Annuaire des relations internationales, Belgique, Bruxelles, Bruylant, 2001.
- GIRLING Jean: **France: political and social change**, United Kingdom, London, Routledge, 1998.
- GRIMAUD Nicole: **La politique extérieure de l'Algérie**, France, Paris, édition Kartala, 1984.
- KEIGER J.F.V.: **France and the world since 1870**, United state, New York, oxford university press first published, 2001.
- KESSLER Marie Christine: **La politique étrangère de la France : acteurs et processus**, France, Paris, Presse de la fondation nationale des sciences politiques, 1999.
- LE QUINTREC Guillaume: **la France dans le monde depuis 1945**, France, Paris, Editions du Seuil, 1998.
- MOUHOUBI Salah: **la politique de Coopération Algéro-Française: Bilan et perspectives**, France, Paris, Coédition opu–publisud SA, 1996.
- NOUSCKI André: **la France et le monde arabe depuis 1962: mythes et réalités d'une ambition**, France, Paris, librairie Vuibert, 1994.
- PROVOST Lucile: **La seconde guerre d'Algérie: Le quiproquo Franco-Algérien**, France, Paris, Editions Flammarion, 1996.
- SAINT-PROT Charles, Al TAYAR Saleh : **La politique arabe de la France**, France, Paris, Observatoire d'études géopolitiques, 2007.
- SCHILBACH Mélanie Morise: **L'Europe et la question Algérienne : Vers une européanisation de la politique Algérienne de la France ?**, France, Paris, presse Universitaire de France, 1999.

- SFEIR Antoine : **Vers l'orient compliqué : les américains et le monde arabe**, Beyrouth, Liban, Edition Grasset, 2006.
- STORA Benjamin: **La guerre invisible : Algérie année 90**, France, Paris, Presse de Fondation nationale des sciences politiques, 2001.
- WINOCK Michel: **La France politique**, France, Paris, édition du Seuil, 2003.

Articles :

- GALLI Paul: «France: factors shaping foreign policy, and issues in U.S French relations», working paper, prepared by the congressional research service for the members and committees of congress, 21 May, 2008, p-p 05-11.
- KESSEDJIAN Bernard: «La politique étrangère de la France», Conférences Diplomatiques, Volume 1, octobre –Décembre, 1993, p-p 72-80.
- KHELIF Amor: «la reforme du secteur des hydrocarbures en Algérie de la dépendance économique à … la dépendance économique », NAQD , revue d'études et de critique sociale , Alger , centre national du livre n 12 , printemps - été 1999, p-p 166-186.
- TOUCHARD Georges – Eric: «Tensions Conjoncturelles ou Crise durable entre les Etats Unies et la France», Défense Nationale, N° 90, (Juillet, 2009), p-p. 72-78
- «La France, puissance d'avenir», Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française, Politique Internationale**,** Paris, institut française des relations internationales (IFRI), n 115, printemps 2007, p-p 02-10.

.

المصادر الالكترونية:

- «البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة إلى الحلف»، اطلع عليه في: 03 مارس 2013.
http://www.france24.com/ar/20090316-france-sarkozy-marches-back-into-nato-command

- التليلي حسان: «شيراك آخر ورثة الديغولية»، اطلع عليه في: 03 ماي 2013.
http://www.alriyadh.com/2007/03/13/article232300.html

- «الجزائر تصر على الحفاظ على اتفاقية خاصة مع فرنسا حول الهجرة»، اطلع عليه في: 03 أفريل 2013.
http://www.elaph.com/Web/news/2012/1/706723.html

- المفرجي أمير: «الديغولية مفتاح ساركوزي في شرق أوسط متوازن ومتعدد الأقطاب»، اطلع عليه في: 08 ماي 2013.
http://www.almannarah.com/Mobile/NewsDetails.aspx?CatID=7&NewsID=5990

- ـــــ، ـــــ: «ديغول: فلسطين والعراق... وعالم متعدد الأقطاب»، اطلع عليه في: 10 ماي 2013.
http://www.almannarah.com/mobile/NewsDetails.aspx?CatID=7&NewsID=5902

- ـــــ، ـــــ: «سياسة فرنسا الديغولية تتوافق مع مصالح الصعب الفرنسي»، اطلع عليه في: 10 ماي 2013.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=97454

- الريماوي وائل: «الخطوط الجديدة في السياسة الخارجية الفرنسية»، اطلع عليه في: 03 ماي 2013.
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/05/17/88694.html

- «الصراع الفرنكو-أمريكي على منطقة المغرب العربي»، اطلع عليه في: 11 ماي 2013.
http://arabic.hizbuttahrir.org/index.php/africa/political-analyses/229-pol-ana-1

- «اقتصاد فرنسا » اطلع عليه في: 28 جانفي 2013.
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/la-france/economie

- «المحطات الرئيسية في العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ العام 2000 »، الاثنين 17 ديسمبر 2012، اطلع عليه في: 01 أفريل 2013.
http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data/2012/12/12-17/17e28.htm

- «باريس تعرض اتفاقية خاصة بالهجرة مقابل تقليص مزايا قانون 1968»، اطلع عليه في: 03 أفريل 2013.
http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=25710

- بن الشيخ عصام: «العلاقات الجزائرية الفرنسية ومسألة التوبة الكولونيالية فرص الاعتراف والاعتذار...وقيود المصالحة التاريخية»، الاثنين 27 سبتمبر 2010، اطلع عليه في: 10 مارس 2013.
http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post_27.html

- بوعنان يزيد: «رواسب التاريخ ، تحديات الراهن وتطلعات المستقبل»، اطلع عليه في: 28 أفريل 2013.
http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1110

- جلول فيصل: «عرب الألفية الثالثة: جاك شيراك رجل المصادفات»، اطلع عليه في: 08 ماي 2013.
http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=30060

- «حركية جديدة في العلاقات الجزائرية-الفرنسية»، اطلع عليه في: 10 ماي 2013.
http://www.el-massa.com/ar/content/view/48531

- «شيراك العرب... سرابات سياسية فرنسية»، اطلع عليه في: 04 أفريل 2013.
http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab(20)/153.htm

- «شيراك يدعو لعلاقة متوازنة بين الغرب والعرب»، الأربعاء 05 مارس 2003، أطلع عليه في: 14 ديسمبر 2012
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_2812000/2812439.stm

- طواهر عزيز: «انفراج نسبي في العلاقات الجزائرية الفرنسية»، اطلع عليه في: 10 ماي 2013.
http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=19735

- عبد الله إبراهيم: «أمام قانون تمجيد الاستعمار»، الاثنين 09 جويلية 2012، اطلع عليه في: 28 فيفري 2013. http://www.djazairess.com/elayem/130063

- عبد المهدي جعفر: « فرنسا ما بعد شارل ديغول»، اطلع عليه في: 10 جانفي 2013.
http://www.alnoor.se/article.asp?id=46541

- «عودة باريس إلى حلف الناتو بوجه جديد بعد غياب 43 سنة»، اطلع عليه في: 20 جانفي 2013.
http://www.aleqt.com/2009/04/13/article_215444.html

- «فرنسا والجزائر: العلاقات الثنائية»، اطلع عليه في: 15 مارس 2013.
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/algerie/la-france-et-l-algerie#sommaire_3

- «فرنسا والعراق عين على المنطقة وعين على الحليف الأمريكي»، اطلع عليه في: 10 ماي 2013.
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2008/07/article33.shtml

- مخلوف محمد: «ساركوزي والنهج الديغولي»، اطلع عليه في: 26 أفريل 2013.
http://www.albayan.ae/opinions/1250780582655-2009-12-25-1.505875

- «هولاند اليساري على خطى شيراك الديغولي وساركوزي اليميني»، الثلاثاء 18 ديسمبر 2012، اطلع عليه في: 05 ماي 2013.
http://ar.algerie360.com%D8%B3%A8/D8%A7%D8%AA%D8%BA%

- يحمد هادي: «ساركوزي يقترب من أمريكا عبر الأطلسي»، اطلع عليه في: 03 مارس 2013.
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1212925430847&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

- Adlène MEDDI :«Le négationnisme sur les crimes coloniaux dénoncé», consulté le : 10 Mars 2013, sur : http://www.algeria-watch.org/fr/article/hist/colonialisme/debat_loi.htm

- AIT OUARABI Mokran: «Débat public au Sénat Français», Consulté le : 28 Avril 2013, sur : http://www.algeria-watch.org/fr/article/hist/colonialisme/debat_loi.htm

- AL ASHAAL Abdallah: «quelle réflexions sur la politique de la France dans le monde arabe», études mélanges, p. 360, consulté le 17 février 2013, sur : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001214.pdf

- BOUZEGHRANE Nadjia: «La loi a surpris en Algérie», consulté le : 07 Mars 2013, sur : http://www.algeria-watch.org/fr/article/hist/colonialisme/debat_loi.htm

- Discours de M. président de la république (université de Mentouri, Constantine, 2007), consulté le : 15 Mars 2013, sur : http://www.afrik.com/IMG/pdf/Discours_du_PR_a_l_Universite_de_Mentouri_5122007.pdf

- « Évolution des déclarations d'investissements période 2002-2008 », Agence nationale algérienne pour développer les investissements, consulté le 04 avril 2013, sur : http://www.andi.dz/?fc=b_declare

- Extrait de «Ensemble», le nouveau livre de Nicolas Sarkozy, consulté le 10 avril 2013, sur : http://www.xoeditions.com/spip.php?article187 .

- JAIGU Charles : «Sarkozy revient aux fondamentaux du gaullisme», Le Figaro, 10/11/2010, consulté le : 16 janvier 2013, sur : http://www.gaullisme.net/archive/2010/06/18/sarkozy-revient-aux-fondamentaux-du-gaullisme.html#more

- « L'industrie automobile française au Maghreb : caractéristiques des marchés et stratégies des acteurs, pour une stratégie renforçant les synergies entre chaque acteur », consulté le 02 avril 2013, p. 06, sur : http://www.industrie.gouv.fr/pdf/etudeauto.pdf.

- « la France et le monde, la conception française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin», p. 423, consulté le 17 février 2013, sur : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001174.pdf

- «Les relations économiques franco-algériennes », consulté le : 07 avril 2013, sur : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top –

- ROCTON Philipe: «la politique étrangère de la France», le 13 Mars 2011, consulté le 05 Mai 2013, sur : http://politique-du-possible.org/?p=771

- **Toupictionnaire**, le dictionnaire de politique, consulté le: 15 novembre 2012, sur : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Gaullisme.htm.

الفهـــــرس

مـــــقدمـــة.....1

الفصل الأول:

ماهية السياسة الديغولية

المبحث الأول: التعريف بالديغولية.....10

المطلب الأول: مفهوم الديغولية.....10

المطلب الثاني: التطور التاريخي للديغولية.....16

المطلب الثالث: ركائز الديغولية.....19

المبحث الثاني:محددات السياسة الديغولية.....23

المطلب الأول: المحددات الداخلية.....23

1ـالمحدد الجغرافي.....24

2ـالمحدد الديمغرافي.....25

3ـالمحدد الاقتصادي.....25

4ـالمحدد العسكري.....26

المطلب الثاني:المحددات الخارجية.....26

1ـ النظام الدولي.....27

2ـ الاتحاد الأوروبي.....28

المبحث الثالث:العوامل المتحكمة في الخطاب الديغولي تجاه الجزائر.....29

المطلب الأول: العوامل الفكرية والثقافية.....30

المطلب الثاني:العوامل الاجتماعية.....34

المطلب الثالث: العوامل الإستراتيجية والسياسية.....36

المطلب الرابع: العوامل المالية والتجارية..... 38

الفصل الثاني:

مظاهر ازدواجية الخطـــــاب الديغولي تجاه الجزائر.

المبحث الأول:الخطاب الديغولي تجاه الجزائر من 1995 إلى 2007 43

المطلب الأول: تذبذب الخطاب وتوتر العلاقات أثناء الأزمة.....43

المطلب الثاني: تدعيم العلاقات وتكثيف الروابط الثنائية.....50

الفرع الأول: على المستوى السياسي.....51

الفرع الثاني: على المستوى الاقتصادي.....54

الفرع الثالث: على المستوى الثقافي.....55

المبحث الثاني: الخطاب اليميني تجاه الجزائر من 2007 إلى2012.....57

المطلب الأول: المعادلات السياسية الجديدة في عهد نيكولا ساركوزي.....57

المطلب الثاني: تأزم العلاقات الفرنسية الجزائرية.....61

1ـ الخلافات التاريخية والسياسية.....63

2ـ الخلافات القانونية.....67

3ـ الخلافات الاقتصادية.....68

4ـ الخلافات العسكرية والأمنية.....70

الفصل الثالث:

تقييم الخطـــــاب الديغولي خلال الفـترة 1995 ـ 2012 ومسـتقبل العلاقـات الجزائريـة الفرنسية.

المبحث الأول: تقييم الخطاب الديغولي.....78

المطلب الأول: مسؤوليات السياسة الفرنسية الديغولية 78

المطلب الثاني: ديغولية شيراك وساركوزي.....83

1ـ بخصوص شيراك.....83

2ـ بخصوص ساركوزي.....86

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية.....91

المطلب الأول: استمرار الوضع القائم للعلاقات الفرنسية الجزائرية.....93

1ـ سياسة فرنسية واحدة تجاه الجزائر رغم تغير الأسماء.....94

2ـ: مستقبل في ظل حرب الذاكرة والتاريخ.....96

المطلب الثاني: تقارب وتوثيق للعلاقات الفرنسية الجزائرية.....98

المطلب الثالث: تباعد العلاقات الفرنسية الجزائرية.....100

الخـــاتمـــــة.....105

قائمة المراجـــع.....107